وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان

العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية

– دراسة قياسية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2012– 2021)–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبتين :

– حنان جيجلي

– أمينة جاب الخير

تحت إشراف الأستاذة:

د.حياة نجار

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. جمال قدام	أستاذ محاضر– أ–	جامعة جيجل	رئيسا
د.حياة نجار	أستاذة محاضرة – أ–	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
د. سامية سرحان	أستاذة محاضرة – أ–	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان

العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية

– دراسة قياسية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2012– 2021)–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبتين :

– حنان جيجلي

– أمينة جاب الخير

تحت إشراف الأستاذة:

د.حياة نجار

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. جمال قدام	أستاذ محاضر– أ–	جامعة جيجل	رئيسا
د.حياة نجار	أستاذة محاضرة – أ–	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
د.سامية سرحان	أستاذة محاضرة – أ–	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

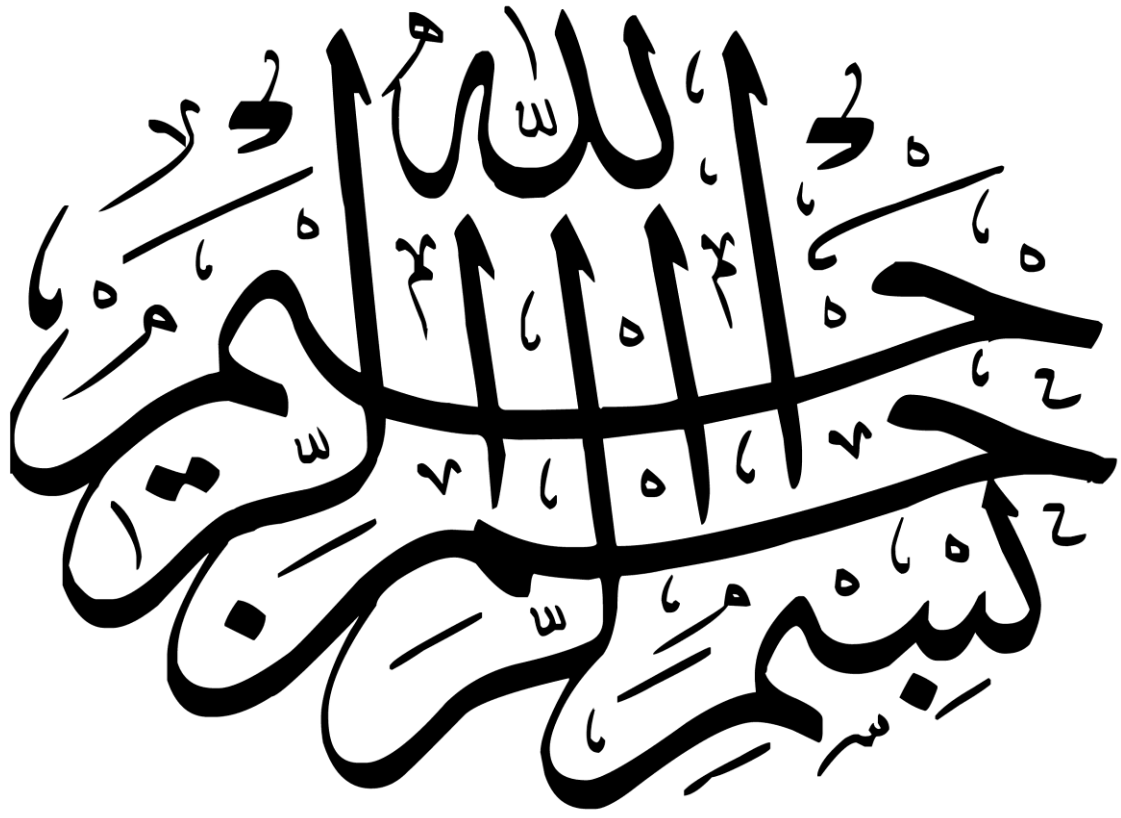
بسم الله الرحمن الرحيم

شـكر وعـرفان

إذا كان رد الفضل يقتضي أن لا ننسى أصحابه، فإن

واجب الوفاء يملي علينا رد الجميل لأصحابه، وهو فضل

لا يرقى إليه شكر ولا يعبر عنه إمتنان... إلى أستاذتنا الفاضلة القديرة

" الدكتورة حياة نجار"

كلمات الثناء لا توفيها حقها، فلها نقدم أسمى عبارات

شكرنا وتقديرنا، فلو كنا نعرف فوق الشكر منزلة إذ وهبناها

إياها مفضلة..... شكرا لها لتكرمها لقبول الإشراف على

هذه المذكرة ولتوجيهاتها العلمية التي لا تقدر بثمن، فكانت نعمة

الموجهة والمرشدة،حيث كان لها الفضل الكبير بعد الله عزوجل في إنجاز

هذه المذكرة وإخراجها بهذه الصورة

"جزاها الله كل خير"

لنختم شكرنا وتقديرنا لكل من أعاننا بجهده

أو وقته أو دعائه

إهــداء

الحمد الله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة لإنجاز

هذا العمل وفقنا إليه وأعاننا على أدائه

نهدي هذا العمل المتواضع

إلى.....

أعز وأغلى ما في الوجود اللذان ربيانا على الفضيلة والأخلاق وأناروا

لنا درب حياتنا بحبهما وكانوا لنا درع الأمان الذي نحتمي به...

إلى الوالدين الكرمين حفظفهما الله وأطال الله في عمرهما

إلى.....

من نتشارك معهم الصدق والحنان الأسرة الصغيرة

وجميع أعضاء العائلة الكبيرة كل بإسمه

إلى.....

من زرعت فكانت هذه المذكرة حصاد عملها الأستاذة المتميزة حياة نجار

إلى.....

كل من يمزج بين العلم والأخلاق

حنـان + أمينة

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	XI
قائمة الرموز والمختصرات	XII
مقدمة	أ- ز
الفصل الأول: مدخل عام للبنوك النجارية	
تمهيد	9
المبحث الأول: إطار نظري حول البنوك التجارية	10
المطلب الأول: مفهوم العمل المصرفي وخصائصه وتنظيمه	10
المطلب الثاني: ماهية البنوك التجارية	12
المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية	17
المطلب الأول: مصادر الأموال في البنوك التجارية	17
المطلب الثاني: استخدامات الأموال في البنوك التجارية	18
المطلب الثالث: تخصيص الموارد المالية في البنوك التجارية	21
خلاصة	26
الفصل الثاني: أساسيات حول الكفاءة المصرفية	
تمهيد	28
المبحث الأول: ماهية الكفاءة المصرفية	29
المطلب الأول: مفهوم الكفاءة المصرفية	29
المطلب الثاني: أنواع الكفاءة المصرفية	32
المطلب الثالث: طرق قياس الكفاءة المصرفية	38
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية	46
المطلب الأول: العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية للبنك	46
المطلب الثاني: العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية للبنك	51
خلاصة	54

الفصل الثالث: دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)	
تمهيد	56
المبحث الأول: مدخل إلى النظام المصرفي الجزائري	57
المطلب الأول: ماهية النظام المصرفي الجزائري	57
المطلب الثاني: عرض هيكل المنظومة المصرفية الجزائرية	59
المطلب الثالث: نشأة البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة	61
المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية	63
المطلب الأول: عينة ومتغيرات الدراسة	63
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	67
المطلب الثالث: الإطار القياسي المتبع في التحليل	72
المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	81
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة	81
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة	91
خلاصة	94
الخاتمة	96
قائمة المراجع	100
قائمة الملاحق	-
الملخص	-

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	كفاءة مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية	43
02	المتوسط الحسابي لكافة متغيرات الدراسة خلال الفترة (2012-2021)	68
03	المتوسط الحسابي لكافة متغيرات الدراسة للبنوك التجارية عينة الدراسة	70
04	مصفوفة الارتباط بين متغيرات المستقلة والمتغير التابع (ROA)	82
05	مصفوفة الارتباط بين متغيرات المستقلة والمتغير التابع (ROE)	83
06	نتائج تقدير معدل العائد على الأصول (ROA)	85
07	اختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء	87
08	اختبار عدم تجانس التباين للنموذج	87
09	نتائج تقدير معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	88
10	اختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء	90
11	اختبار عدم تجانس التباين للنموذج	90
12	نموذج التأثيرات الثابتة بعد التصحيح	91

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مصادر البنوك التجارية	18
02	استخدامات البنوك التجارية	20
03	تخصيص موارد البنوك وفقا لمدخل مجمع الأموال	23
04	مدخل التخصيص المعدل	24
05	العلاقة بين مدخلات ومخرجات البنك	30
06	الكفاءة الإنتاجية (التقنية والتخصيصية) في المؤسسة المصرفية	33
07	دراسة العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومستوى الإنتاج	36
08	الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية	45
09	قائمة البنوك التجارية والمؤسسات المالية المعتمدة من طرف بنك الجزائر إلى غاية 11 مارس 2019	60
10	نموذج الدراسة	67
11	تطور متوسط المتغيرات التابعة خلال الفترة (2012-2021)	68
12	تطور متوسط المتغيرات المستقلة خلال الفترة (2012-2021)	69
13	تطور متوسط المتغيرات التابعة للبنوك التجارية عينة الدراسة	70
14	تطور متوسط المتغيرات المستقلة للبنوك التجارية عينة الدراسة	71

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	مصفوفة الارتباط بين متغيرات المستقلة والمتغير التابع (ROA)
02	مصفوفة الارتباط بين متغيرات المستقلة والمتغير التابع (ROE)
03	تقدير نماذج البانل لمعدل العائد على الأصول
04	المفاضلة بين نماذج الإنحدار الثلاثة لمعدل العائد على الأصول
05	تقدير نماذج البانل لمعدل العائد على حقوق الملكية
06	المفاضلة بين نماذج الإنحدار الثلاثة لمعدل العائد على حقوق الملكية

قائمة المختصرات

الإختصار	المدلول
BNA	البنك الوطني الجزائري
AGB	بنك الخليج
ABC	المؤسسة العربية المصرفية
TB	ترست بنك
FB	فرنسا بنك
PNB	بي.أن بي. بريباس
SGA	سوسيتي جنيرال
ROA	معدل العائد على الأصول
ROE	معدل العائد على حقوق الملكية
AU	منفعة الأصول
PM	نسبة هامش الربح
EM	الرفع المالي
CAP	كفاية رأس المال
CR	مخاطر الإئتمان
LIQ	السيولة
GR	معدل نمو البنك
SISE	حجم البنك
INF	التضخم
FEM	نموذج التأثيرات الثابثة
REM	نموذج التأثيرات العشوائية
PRM	النموذج العشوائي
DEA	تحليل مغلف البيانات
SFA	حد التكلفة العشوائية
TFA	الحد السميك
DFA	التوزيع الحر
F	إحصائية فيشر
LM	مضاعف لاغرانج
T	معنوية المعالم

مقـــــدمة

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الرائدة في الاقتصادات الحديثة وأهم محركاتها الأساسية، حيث شهد في السنوات الأخيرة وخاصة بعد دخوله الألفية الثالثة، والتي تعرف بألفية العولمة تحديات كثيرة فرضتها التطورات التكنولوجية والمعلوماتية السريعة التي يشهدها العالم اليوم، وكذا درجة انفتاح الأسواق على بعضها وتوسع المعاملات البنكية.

بما أن الجزائر جزء لا يتجزأ من هذا النظام المعولم، أوجب على البنوك الجزائرية التأقلم مع مستجدات ومتطلبات النظام المصرفي المتطور حتى تتمتع بكفاءة عالية وذلك من حيث الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق مخرجات بأدنى تكلفة ممكنة، حيث باشرت الجزائر مجموعة من الإجراءات الساعية إلى تعزيز نظامها المالي والمصرفي وذلك بتبنيها اقتصاد السوق وتحرير اقتصادها لكونها تعاني ضعف في اقتصادها أمام تقلبات الأسواق الدولية، حيث شهد القطاع المصرفي الجزائري انفتاحا تدريجيا نحو العالم منذ إصدار قانون النقد والقرض (90- 10) وما تبعه من تعليمات تنظيمية وإجرائية وقوانين معدلة والتي انعكست على كفاءة ومردودية البنوك في الجزائر.

يعود اهتمام الباحثين الاقتصاديين بالكفاءة المصرفية نظرا لاعتبارها مؤشرا أو مقياسا لتحديد نجاح أو فشل البنوك وعلى أساسها يتم تقييم الأداء المصرفي، وبالتالي هي معيار الرشد في استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلومات المتاحة، ويكون البنك كفء إذا قام باستعمال عقلاني ورشيد للوسائل المتاحة، حيث أن الكفاءة المصرفية تساهم بصفة عامة في تحقيق أفضل المستويات خاصة في تحصيل العوائد، وتوجيه استعمال البنوك في عملية تسيير المورد البشري بتطبيق نظام إداري متزن.

وهذا ما يفرض ضرورة التقييم وتحديد أهم العوامل التي تؤثر في الكفاءة المصرفية سواء بشكل إيجابي أو سلبي، وكذا للوقوف على نقاط القوة وتعزيزها والتعرف على نقاط الضعف وتفاديها وتصحيحها من أجل السير بها نحو المستوى الذي يجعل منها شريكا ديناميكيا موثوقا فيه لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

اشكالية الدراسة

على ضوء ما تقدم، تتجلى معالم إشكالية دراستنا في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي أهم العوامل التي تؤثر في الكفاءة المصرفية للبنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)؟

وعلى هذا الأساس تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول(ROA) في البنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2012-2021)؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية(ROE) في البنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2012-2021)؟

فرضيات الدراسة

لمعالجة موضوع الدراسة ومحاولة الإجابة على الاشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، تمت صياغة فرضيتين رئيسيتين التي تعد أكثر الإجابات احتمالا للإشكالية المطروحة، وعليه فهما قابلتين للإثبات أو النفي وتتمثل في الآتي:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول(ROA) في البنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2012-2021)؛

يندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول(ROA) في البنوك عينة الدراسة؛
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول(ROA) في البنوك عينة الدراسة؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول(ROA) في البنوك عينة الدراسة؛
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنمو البنك في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول(ROA) في البنوك عينة الدراسة؛
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول(ROA) في البنوك عينة الدراسة؛
- **الفرضية الفرعية السادسة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول(ROA) في البنوك عينة الدراسة.

- **الفرضية الرئيسية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية(ROE) في البنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2012-2021)؛

يندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية::

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية(ROE) في البنوك عينة الدراسة؛
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية(ROE) في البنوك عينة الدراسة؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية(ROE) في البنوك عينة الدراسة؛
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنمو البنك في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية(ROE) في البنوك عينة الدراسة؛

- **الفرضية الفرعية الخامسة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية(ROE) في البنوك عينة الدراسة؛
- **الفرضية الفرعية السادسة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية(ROE) في البنوك عينة الدراسة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي نعالجه حيث أن التعرف على العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية للبنوك محل الدراسة يوفر لإدارة هذه البنوك الفرصة الكافية لمواجهة تلك العوامل، مما يسهل عليها اتخاذ القرارات المعززة للجوانب الايجابية والمصححة للنواحي السلبية في كفاءتها وذلك بتغيير الاستراتيجيات والسياسات، أوإعادة صياغة برامج العمل المختلفة. كذلك محاولة إثراء الموضوع والمساهمة في إثراء المكتبة بمرجع جديد يستخدم للدراسات اللاحقة.

أهداف الدراسة

تنطوي هذه الدراسة تحت جملة من الأهداف يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- قياس كفاءة البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)؛
- تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية للبنوك العاملة في الجزائر؛
- الوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الكفاءة المصرفية؛
- الخروج بتوصيات نقف من خلالها على مدى تأثير بعض العوامل في الكفاءة المصرفية.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة

تماشيا مع طبيعة الموضوع محل الدراسة، وكمحاولة لمعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على التساؤلات المطروحة، وكذا اختبار صحة الفرضيات سنعتمد على مجموعة من المناهج أهمها مايلي:

- **المنهج الوصفي:** حيث اعتمدنا على هذا المنهج في تقديم المفاهيم النظرية حول العمل المصرفي والكفاءة المصرفية وتوضيح مختلف العوامل المؤثرة فيها؛
- **المنهج التحليلي:** من خلال تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والكفاءة المصرفية، بالإضافة إلى تفسير النتائج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية؛
- **المنهج الإحصائي:** تم استخدام هذا المنهج لاختبار العلاقة الإحصائية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

أما فيما يخص الأدوات المستخدمة سيتم الإعتماد على الكتب والمقالات والمجلات العلمية المتخصصة، بالإضافة إلى القوائم المالية والتقارير المنشورة في المواقع الالكترونية من قبل البنوك عينة الدراسة،إضافة إلى قاعدة بيانات البنك الدولي.

أما عن البرنامج الإحصائي المستخدم، تم اعتماد الأسلوب الإحصائي المتمثل في بيانات (Panel DATA) من أجل تحليل ومعالجة البيانات، وذلك بالاستعانة بالبرامج الإحصائية الوصفية المتمثلة في Eviews10 و Gretl.

أسباب اختيار الموضوع الدراسة

يرجع اختيارنا لموضوع الدراسة إلى عدة أسباب ودوافع أهمها مايلي :

- الميول والرغبة الشخصية لدراسة مثل هذه المواضيع ذات الصلة بمجال التخصص، ومن جهة أخرى حداثة هذا النوع من المواضيع؛
- أهمية الموضوع وبعده النظري والتطبيقي؛
- السعي إلى فهم الكفاءة المصرفية ومختلف طرق قياسها وبالتالي فهم جانب أساسي من العمل المصرفي؛
- فضلا عن إثراء الرصيد المعرفي في هذا المجال.

حدود الدراسة

دراستنا تحكمها مجموعة من الحدود أبرزها:

- **الحدود الموضوعية :** تعالج تحليل الكفاءة للبنوك العاملة في الجزائر من خلال البحث في العوامل المؤثرة فيها باستعمال نماذج البيانات المقطعية الزمنية (Panel DATA).
- **الحدود المكانية:** تتكون عينة الدراسة من ثمانية (08) بنوك عاملة في الجزائر وهي البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك الخليج (AGB)، المؤسسة العربية المصرفية (ABC)، بنك السلام(**El Salam**)، سوسيتي جنيرال(**SGA**)، ترست بنك (**TB**)، فرنسا بنك(FB)، (PNB PARIBAS).
- **الحدود الزمانية:** حددت الفترة الزمنية للدراسة بعشرة (10) سنوات ابتداء من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021، وقد حددت هذه الفترة بسبب وجود قوائم مالية موحدة للبنوك طيلة فترة الدراسة معدة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط القطاعي البنكي) المطبق بداية من سنة 2010، حسب التنظيم رقم 09 – 05 المؤرخ في 2009/10/18 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

الدراسات السابقة

من بين أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية مايلي:

1- دراسة (AYADI INES 2013) مقال بعنوان:

"Determinants of Tunisian Bank Efficiency: A DEA Analysis

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات كفاءة المصارف التونسية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات خلال الفترة من 1996 إلى 2010، وتمثلت المتغيرات المستقلة كل من المخاطر الائتمانية والحجم والسيولة وقد وجد أن هناك أثرا عكسيا لكل من المخاطر الائتمانية والحجم في درجة الكفاءة، في حين كان هناك أثر ايجابي للسيولة في درجة الكفاءة، كما بلغ متوسط درجة الكفاءة 0.87 وبلغت القوة التفسيرية 54.1%.

2- دراسة شياد فيصل الطاهر 2014، مقال بعنوان "العوامل المؤثرة على كفاءة المصارف الإسلامية" - نموذج غير معلمي:

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير وقياس كفاءة المصارف الإسلامية وتحديد أهم محدداتها وهذا لعينة متكونة من 18 مصرفا إسلاميا خلال الفترة 2003 – 2009، وقد تم قياس الكفاءة التقنية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، حيث تم التركيز على جانبي المدخلات والمخرجات في كفاءة البنوك، كما تم إجراء تحليل انحدار التوبت لتحديد العوامل المؤثرة على مستويات الكفاءة المصرفية.

نتائج تطبيق الانحدار أوضحت على أن جميع المتغيرات التفسيرية كان لها تأثيرا كبيرا على مستويات كفاءة المصارف باستثناء نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة حقوق الملكية، ووفقا لنتائج تحليل الانحدار فإن التضخم وحجم المصرف ومعدل العائد على الأصول يؤثران إيجابيا على مستويات الكفاءة المصرفية، بينما المتغير الصوري الذي يمثل الأزمة المالية فتأثيره كان سلبيا على مستويات الكفاءة.

3- دراسة (Iveta Řepkova, 2015): مقال بعنوان:

Banking Efficiency Determinants in the Czech Banking Sector

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على كفاءة القطاع المصرفي التشيك خلال الفترة 2001 – 2012 بالاعتماد على عينة تضم 15 مصرف تجاري ل 151 مشاهدة باستخدام نموذج Panel وطريقة DEA.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: رأس المال ومخاطر السيولة لها تأثير إيجابي على الكفاءة المصرفية وفق CRS، في حين العائد على الأصول والناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة لها تأثير سلبي على الكفاءة المصرفية في التشيك حققت المصارف كفاءة أعلى وفق نموذج BCC افضل من نموذج CCR.

4- دراسة باسل محمد الحموي 2018، رسالة ماجستير، جامعة سوريا بعنوان "الكفاءة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها "– دراسة تجريبية على المصارف في سوق دمشق للأوراق المالية:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الكفاءة للمصارف السورية، وتم التعبير عن الكفاءة المصرفية باستخدام مؤشرين، المؤشر الأول درجة الكفاءة الناجمة عن التحليل التطويقي للبيانات، وقد تم استخدام هذا الأخير في معرفة المصارف الكفؤة، أما المؤشر الثاني مؤشر الكفاءة المعبر عنه بسبة الفوائد الدائنة والعمولات الدائنة إلى الفوائد المدينة والعمولات المدينة، كما تم دراسة العوامل المؤثرة في الكفاءة من خلال المؤشرين السابقين لبيان أثر التقليل الذي قد يحدثه التحليل التطويقي للبيانات والذي يؤدي بدوره إلى تشوه في البيانات حيث استخدم نماذج البيانات المدمجة لأحدى عشر مصرفا خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016، وتمثلت العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية في المخاطر الائتمانية، الربحية، السيولة، الحجم، التضخم.

وقد خلصت الدراسة في نموذج مؤشر الكفاءة أنه هناك اثر إيجابي لكل من القيم السابقة لمؤشر الكفاءة العائد على حقوق الملكية، اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر أسعار المستهلك في حين كان الأثر سلبي لكل من الحجم والسيولة والمخاطر الائتمانية في مؤشر الكفاءة، أما نموذج درجة الكفاءة فقد كان هناك أثر سلبي لكل من القيم

السابقة لدرجة الكفاءة، المخاطر الائتمانية والحجم، بينما كان الأثر إيجابي بالنسبة للسيولة العائد على حقوق الملكية واللوغاريتم الطبيعي لمؤشر أسعار المستهلك في درجة الكفاءة.

5- دراسة (HENNI AMINA, 2018) أوطروحة دكتوراه بعنوان:

Les déterminants de l'efficience des banques des trois pays du Maghreb (Algérie – Maroc – Tunisie)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم ومقارنة كفاءة البنوك الجزائرية الجزائري، المغربية والتونسية خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2014 باستخدام الطريقة اللامعلمية: تحليل مغلف البيانات DEA، ومن تم استخدام النتائج في انحدار Tobit، من أجل تحديد أبرز العوامل التي قد تؤثر على كفاءة هذه البنوك، توصلت أهم نتائج هذه الدراسة في كون أن البنوك التونسية هي الأكثر كفاءة (فيما يخص الكفاءة التقنية) بينما حققت البنوك المغربية أعلى الدرجات فيما يخص الكفاءة التقنية البحتة.

كما أظهرت النتائج أن العوامل: الملكية العامة للبنوك، حجمها وسيولتها إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي للفرد تؤثر إيجابيا على كفاءة البنوك الجزائرية، المغربية والتونسية.

6- دراسة بطيوي نسرين، بن الضب علي 2021، مقال بعنوان محددات كفاءة القطاع المصرفي الجزائري باستخدام تحليل Tobit خلال الفترة (2010- 2016):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كفاءة المصارف التجارية في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2016 بالاعتماد على عينة تضم 9 مصارف تجارية (عامة وخاصة) باستخدام الطريقة غير معلمية والمتمثلة في DEA بالإضافة إلى إشكالية الدراسة والمتمثلة في تحديد العوامل المؤثرة على كفاءة المصارف باستخدام انحدار Tobit.

حيث خلصت الدراسة أن الإصلاحات المالية لم تمكن من تحسين مستويات الكفاءة التقنية للمصارف التجارية في الجزائر لأن تطور درجات الكفاءة أظهرت اتجاها منخفضا خلال الفترة الدراسة وهذا راجع إلى سيطرة المصارف العمومية على هذا القطاع في حين أظهرت كل من مؤشرات السيولة والربحية وحجم البنك وملكية الدولة تأثير إيجابي على كفاءة المصارف بأبعادها الثلاث (TE , PTE , SE) في حين أظهر مخطر الائتمان تأثير سلبي على الكفاءة المصرفية.

ما يميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية للبنوك العاملة في الجزائر.

تميزت هذه الدراسة الحالية بالحداثة وهذا بزيادة فترة زمنية مقدرة بخمس(05) سنوات مقارنة بالدراسات السابقة، كذلك كل دراسة تطرقت إلى تركيبة مختلفة من العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية خلال فترات زمنية مختلفة، إلا أن في دراستنا تم إضافة متغير مستقل لم تتطرق إليه الدراسات السابقة، والمتمثل في معدل نمو البنك، بالإضافة إلى اختلاف الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة الموضوع.

هيكل الدراسة

بغرض الإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة وإثبات صحة الفرضيات من عدمها، ارتأينا تقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول رئيسية انطلاقا من مقدمة عامة التي حاولنا من خلالها إعطاء نظرة شاملة عن موضوع الدراسة وعليه يمكن إستعراض الهيكل العام للدراسة كما يلي:

الفصل الأول: خصص للجانب النظري والذي جاء بعنوان "**مدخل عام للبنوك التجارية**" حيث اشتمل على مبحثين، إذ تطرقنا في المبحث الأول إطار نظري حول البنوك التجارية، في حين خصص المبحث الثاني لعرض مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية.

الفصل الثاني: جاء مدرج تحت عنوان"**أساسيات حول الكفاءة المصرفية**" قمنا بتقسيمه إلى مبحثين أساسيين، حيث يتضمن المبحث الأول ماهية الكفاءة المصرفية، أما المبحث الثاني خصص لعرض العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية.

الفصل الثالث: (الجانب التطبيقي) سوف يخصص" **لدراسة قياسية للعوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)**، يتناول المبحث الأول منه مدخل إلى النظام المصرفي الجزائري أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض منهجية الدراسة القياسية، في حين ركزنا في المبحث الثالث على عرض ومناقشة نتائج لدراسة، لنختم االدراسة بخاتمة من خلالها الوقوف على أهم النتائج النظرية والتطبيقية والتي ستكون كمنطلق لتقديم جملة من الاقتراحات.

الفصل الأول
مدخل عام للبنوك التجارية

تمهيد

المبحث الأول: إطار نظري حول البنوك التجارية

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية

خلاصة

تمهيد

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة التي تمثل عصب النشاط الاقتصادي.

يتكون النظام المصرفي من مختلف البنوك التجارية التي تعد من أهم المؤسسات المالية العاملة في الاقتصاد بصفتها وسيطا ماليا، حيث تتلقى الودائع ثم تقوم باستخدامها في عمليات الإقراض والاستثمار وغير ذلك من الأنشطة التي تساهم في نمو الاقتصاد.

إن البنوك التجارية بالإضافة إلى كونها تشكل المحرك الأساسي لمختلف فعاليات الاقتصاد الوطني فهي تتربع على قمة هرم الصناعة المصرفية بعد البنك المركزي.

كمحاولة للإلمام بمختلف جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تناولنا في **المبحث الأول** إطار نظري حول البنوك التجارية في حين خصصنا **المبحث الثاني** مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية.

المبحث الأول: إطار نظري للبنوك التجارية

يعرف العالم اليوم تطورات في جميع الميادين منها الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل هذه التطورات برز النشاط المصرفي كعامل فعال في الحياة الاقتصادية وهذا من خلال الخدمات التي يقدمها لمختلف الأعوان الاقتصاديين، منها المؤسسات والأفراد ممن لهم الحاجة إلى أموال من أجل تغطية احتياجاتهم التمويلية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالبنوك التي لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التنمية الاقتصادية.

لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على مفهوم العمل المصرفي خصائصه وتنظيمه كمنطلق للدراسة.

المطلب الأول: مفهوم العمل المصرفي وخصائصه وتنظيمه

إن النشاط المصرفي من أهم الانشطة المالية في كل بلد، حيث يلعب دورا هاما في تمويل التطور الاقتصادي للمجتمع وذلك من خلال حشد المدخرات وتجميعها وإعادة توزيعها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

أولا: تعريف العمل المصرفي

- ❖ يعرف العمل المصرفي بأنه نشاط مالي واقتصادي متطور ومتنام ويعد مجالا غير محدد فهو يشمل قبول الودائع وفتح الاعتمادات، والقيام بالاستثمار والإقراض وتحصيل الأوراق المالية والمساهمة في إنشاء المشروعات وما تتطلبه من عمل مصرفي وتجاري ومالي طبقا للقانون ولما يوافق عليه البنك المركزي في الدولة[1].
- ❖ العمل المصرفي هو أحد الأنشطة التي يقوم بها البنك التجاري قصد تحقيق الربح[2].

ثانيا: خصائص العمل المصرفي

يتميز العمل المصرفي بعدة خصائص أهمها ما يلي[3]:

- متنوعة ليست محصورة في عمل فني مالي واقتصادي. فهي مرتبطة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى بالدولة؛
- تعتبر صناعة حيث يتوفر فيها كل متطلبات وعناصر أي نشاط إنتاجي؛
- الطلب على الكثير من الأعمال المصرفية يتصف بصفة التكرار؛
- تدل على درجة التطور المصرفي والمالي والرفاه الاقتصادي في المجتمع، لأن العمل المصرفي أصبح يتدخل في كل مجالات الاقتصاد والإنتاج والخدمات؛

---

[1] محمد باوني: **العمل المصرفي وحكمه الشرعي (بحث مقارنة في الفقه والقانون)**، مجة العلوم الإنسانية، المجلد 03 عدد 19 جوان 2003، ص 182.

[2] نفس المرجع، ص182.

[3] عبد الحق رايس، **مساهمة البنوك الاجنبية في تطوير سوق الإئتمان في الجزائر من خلال نفعيل الخدمات المصرفية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص4.

- صعوبة التمييز في العملية المصرفية، فهي تتصف بقدر كبير من التشابه والنمطية، حيث من أمثلة الخدمات التي تعتبر نمطية ما يلي: الاعتمادات المستندية، الحسابات الجارية، منح قروض، حسابات التوفير، الودائع الآجلة، تحصيل كمبيالات واستثمار الأوراق المالية؛
- العمل المصرفي أصبح تخصصا يتوقف على درجة الحرية الاقتصادية المالية والمصرفية داخل أي مجتمع أو دولة.

ثالثا: هيكل الجهاز المصرفي

تختلف الدول من حيث نظمها الاقتصادية وتبعا لذلك يختلف هيكل الجهاز المصرفي من دولة إلى أخرى، فنجد أن النظام المصرفي في أي دولة من الدول يتكون من عدد من البنوك التي تختلف في أنواعها تبعا لتخصصاتها، وبصفة عامة يمكن القول أن هيكل الجهاز المصرفي المعتمد في أي دراسة ينظر إليه حسب نوع التقسيم المعتمد عليه والغرض منه، مثل تقسيم البنوك حسب الملكية، حسب حجم النشاط، حسب طبيعة النشاط...الخ.

- **البنك المركزي:** هو مؤسسة تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد حيث يقف على قمة النظام البنكي وبعكس البنك التجاري، فمن المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في الدول الرأسمالية ليس هو تحقيق أقصى ربح منه بل خدمة الصالح الاقتصادي العام[1].

ويعرف البنك المركزي بأنه: شخصية اعتبارية مستقلة يستمر وجودها كمؤسسة عامة تقوم بأعمالها وفقا لأحكام قانون خاص.

كما يعرف بأنه: بنك البنوك الذي تتمثل وظيفته في التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود[2].

- **البنوك المتخصصة:** هي بنوك تهدف إلى تطوير قطاع إنتاجي معين أو خدمة شريحة معينة من المجمع لذا تسمى أحيانا ببنوك أو مؤسسات التنمية، وعادة يدل اسمها على القطاع الذي تخدمه حيث تقدم له تسهيلات فنية وقروض متوسطة وطويلة الأجل، كما أنها تعتمد على مواردها الذاتية وتتصف بعلاقات قوية مع الدولة[3].

وتتعدد أنواع البنوك المتخصصة التي يتم تأسيسها وفقا للحاجة إلى تطوير قطاع اقتصادي معين في الدولة، وأهم أنواعها نجد:

---

[1] حمزة سايح، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ضمن قانون النقد والقرض 10/90، دراسة حالة بنك البركة بالجزائر**، مجلة دراسات في الوظيفة المجلد 1، العدد1، ديسمبر 2013، ص 105.

[2] محمد بن باحان، **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد3، العدد1 جانفي 2014، ص 172.

[3] رحيم حسين، رشيد مناصرية، **الصيرفة المتخصصة كمدخل لإصلاح النظام المصرفي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المعرفي الجزائري، يومي 11 و12 مارس 2008، جامعة مسيلة، الجزائر، ص 02.

- **البنوك الصناعية:** تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المؤسسات الصناعية لفترات متوسطة أو طويلة الأجل، كما تقوم بتمويل المشروعات الصناعية الجديدة أو المساهمة في إنشائها.
- **البنوك الزراعية:** تتولى هذه البنوك توفير الائتمان اللازم لتدبير احتياجات الزراعة الضرورية للمزارعين وأصحاب المشاريع الزراعية من مستلزمات الإنتاج أو نقل أساليب التكنولوجيا الحديثة والمناسبة لتحديث الزراعة وكذلك زيادة الإنتاج الزراعي في الدولة.
- **البنوك العقارية:** تهدف إلى تمويل قطاع الاستثمارات العقارية، حيث تقدم القروض ذات الآجال المحددة لملاك العقارات المبنية مقابل رهونات عقارية، وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأجل نسبيا فهي تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل أيضا[1].

❖ **البنوك الإسلامية:** ينظر إلى البنوك الإسلامية على أنها: "مؤسسات مالية اسلامية تقوم بأداء الخدمات البنكية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة على ضوء قواعد وأحكام الشريعة الاسلامية[2].

❖ **البنوك التجارية:** فهي أحد المؤسسات الائتمانية، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية، ودائع التوفير والودائع لأجل من الأفراد، المشروعات والإدارة العامة، وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان، الخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير البنكية[3].

إن تعدد وتنوع البنوك واختلاف العمليات التي تقوم بها يدل على الأهمية الكبرى التي تكتسيها هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول، وذلك باعتبارها ميكانيكية هامة في جمع النقود، حشدها وتحويلها إلى استثمارات ومشاريع أكثر ربحية، إضافة إلى تقديمها لعدة خدمات أخرى تختلف على حسب نوع البنك.

المطلب الثاني: ماهية البنوك التجارية

قبل التطرق إلى مفهوم البنوك التجارية لابد أولا من إعطاء لمحة تاريخية حول نشأتها

أولا: نشأة البنوك التجارية

تشير الدراسات التاريخية في المجال المالي والمصرفي أن فكرة البنك بدأت بالظهور في القرنين الأول والثاني بعد الميلاد، فبعد ظهور مشاكل نظام المقايضة كان سك النقود يمثل حلا جيدا، إلا أن هذه النقود كانت ثمينة (ذهب أو فضة) ما أوجب على مالكيها البحث عن وسائل جيدة لحفظها، فكان الصاغة هم الجهة الأمينة التي تستطيع القيام بهذه المهمة بسب وسائل الحماية الموجودة لديهم في ذلك الوقت[4]، حيث كان تجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم والذهب لدى هؤلاء الصاغة أو الصيارفة بقصد حفظها مقابل رسوم بسيطة، وكان

---

[1] عبد الرزاق بن حبيب، خدبجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص 18.

[2] محمد رضا بوسنة، **تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء دراسة حالة الصناعة الحرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص 161.

[3] رضا صاحب أبو حامد، **إدارة المصارف، مدخل تحليل كمي**، الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2008، ص 19.

[4] حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص ص 21، 22.

هؤلاء الصيارفة يحررون ايصالات لحفظ حقوق أصحاب هذه الودائع، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الأولية للمصارف التجارية وهي وظيفة قبول الودائع. ومع مرور الوقت أصبحت هذه الإيصالات كأداة ووسيلة للتبادل التجاري، وبقى الذهب مكدسا في خزائن هؤلاء الصيارفة وقد تنبه بعض الصاغة أو الصيارفة إلى هذه الحقيقة فصار يقرض ما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للمصارف التجارية وهي مرحلة الإقراض.

أما اشتقاق النقود أو خلق النقود فهي الوظيفة التقليدية للبنك التجاري، فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره المصرف بدلا من الذهب الحقيقي، ويعطيه للمقرض، وخاصة أن تلك الإيصالات قابلة للتداول مع إمكانية استبدالها في أي وقت بالذهب وبالتالي نشأت الوظيفة التقليدية الثالثة للمصارف التجارية[1].

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

تعددت تعاريف البنوك التجارية واختلفت باختلاف الجهة التي يصدر منها التعريف، فهناك من يعرفها على:

❖ أنها مؤسسة مالية تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات التنمية، الادخار والاستثمار في الداخل والخارج وتساهم في إنشاء المشاريع[2].

❖ أنها المؤسسة التي تقبل عرض الودائع وتعمل على خلق القروض[3].

نوع من مؤسسات الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع من النقود وهي نقود الودائع[4].

❖ أنها مؤسسات نشاطها الأساسي تجميع الودائع من الزبائن من جهة ومنح القروض من جهة ومنح القروض من جهة أخرى[5].

ما تقدم نستنتج أن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية وظيفتها الأساسية الوساطة المالية، حيث تقوم بجمع الودائع من الأعوان ذوي الفائض المالي ومنحها للأعوان من ذوي الحاجة إلى التمويلي بهدف تحقيق نوع من التوزان المالي في المجتمع.

ثالثا: خصائص البنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص تميزها عن بقية البنوك والمؤسسات المالية الاخرى نوجزها في النقاط الأساسية التالية[6]:

---

[1] أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر**، الطبعة الاولى، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 17.

[2] محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2010، ص 65.

[3] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2013، ص 36.

[4] الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 12.

[5] Eric Lamarque, **Gestion bancaire, 2 edition, dareiod&pearson éducation**, France, 2008, P40.

[6] إياد عبد الفتاح النسور، **تسويق المنتجات المصرفية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2015، ص ص 47-48.

❖ **مبدأ التدرج:** البنوك التجارية تقع في الرتبة الثانية في الجهاز المصرفي، الذي يضطلع بمهمة الرقابة والإشراف على هذه البنوك.

❖ **التعدد والتنوع:** البنوك التجارية تتعدد وتتنوع في العديد من الأسواق المحلية والخارجية، وليس هناك حدود جغرافية لعمل البنك التجاري، وتعتبر الفرص السوقية المتمثلة في الربح العامل الرئيسي المحدد لعمل البنك وتوسعه.

❖ **توليد الودائع:** تقوم البنوك التجارية بتوليد الودائع الجارية الجديدة من خلال ما تقوم به من عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة. فالودائع الخارجية تمثل نقودا لم تكن موجودة في الأصل، وهي تستمد صفة النقود من كونها مقبولة بشكل عام وقادرة على أداء وظائف النقود.

بالإضافة إلى أن البنوك التجارية هي مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية وهي غالبا ما تكون مملوكة للأفراد أو المشروعات في شكل شركات مساهمة[1].

رابعا: أهمية البنوك التجارية وأهدافها

1- أهمية البنوك التجارية

تكتسي البنوك التجارية أهمية بالغة في الجهاز المصرفي وذلك راجع لعدة اعتبارات هي:

❖ **توفير الإئتمان:** إن الإئتمان الذي تمنحه البنوك يوفر وسيلة التبادل، وذلك لأن الأوراق النقدية في الوقت الحاضر والنقود المعدنية والمسكوكات المساعدة تمثل دينا لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها، وهي البنك المركزي الذي يقوم عادة بمهمة إصدارها كما أن الشيكات المسحوبة على الودائع تحت الطلب والتي تستخدم كأداة في التعامل تمثل دينا لحاملها على البنك المسحوب عليها، وهذه تمثل عرض النقد بمفهومه الضيق الذي يتم بموجبه تبادل السلع والخدمات في الإقتصاد، حيث أن الإقتصادات الأقل تقدما يزداد فيها إستخدام العملة النقدية في التبادل ويقل إستخدام الشيكات، وبالعكس في الدول المتقدمة حيث يزداد إستخدام الشيكات ويقل إستخدام العملة في التبادل فيها، وبذلك سهل عملية التبادل ووسع نطاقها، كما أن البنوك لم يقتصر دورها في توفير أداة التبادل والتعامل على النطاق المحلي فحسب، بل أنه وفر أداة التبادل والتعامل على النطاق الخارجي من خلال الحوالات الخارجية ووسائل الإعتماد المستندي وغيرها من الأدوات التي تستخدم في أداء المبادلات والمعاملات مع العالم الخارجي، وهو الأمر الذي أسهم في توسعها[2].

[1] منير اسماعيل أبو شادر، أمجد عبد المهدي مساعدة، **نقود وبنوك**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 185.

[2] فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 59، 60.

❖ **التأثير على العرض الكلي للنقود:** البنوك التجارية لا تقبل الودائع فقط بل تقوم بخلقها أيضا، وهي بذلك أكبر الوسطاء الماليين تأثيرا على الاقتصاد، الأمر الذي جعل منها هدفا للسياسات النقدية، ومحل تركيز من طرف البنك المركزي الذي يتولى تنفيذ السياسات ومراقبة البنوك[1].

❖ **تشجيع السوق الأولية:** إذ تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة وهذا يشجع أصحاب المشاريع على الدخول في أكبر قدر من الإستثمار.

❖ **تلبية حاجيات المتعاملين معها:** إن البنوك التجارية تستوعب وتستجيب لجميع الرغبات من خلال تقديم أصول مالية متنوعة، وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين.

❖ **تقليل المخاطرة:** بدون البنوك التجارية تكون المخاطرة أكبر لإقتصار المشاركة على مشروع واحد أما البنوك فتتنوع مشروعاتها مما يقلل من المخاطرة، فضلا عن أن تكاليف الإدارة والتعاقد تتوزع على حجم كبير من الأموال فتقل التكلفة[2].

2- أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف تتمثل في الربحية، السيولة، الأمان.

❖ **الربحية:** تسعى إدارة البنوك إلى تحقيق أكبر ربح لمتعامليها وزيادة قيمة ثروة الملاك، وذلك من خلال توظيف الأموال التي حصلت عليها من مصادر مختلفة. فالمعيار الأساسي لمدى كفاءة البنك هو حجم الأرباح التي يحققها. كما أن تحقيق أكبر قدر من الأرباح يعطي للبنك سمعة وتميزا تنافسيا يضمن له جذب أو استقطاب أكبر حجم من الودائع والعكس صحيح[3].

يتكون الجانب الأكبر من مصاريف البنك من تكاليف ثابتة هي الفوائد المدفوعة على الودائع. لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر المؤسسات المالية تعرضا لآثار الرفع المالي. هذا يعني أن الزيادة في إيرادات البنك بنسبة معينة يترتب عنها زيادة في الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة فإنه يترتب عنها انخفاض الأرباح بنسبة أكبر[4].

❖ **السيولة:** تعرف السيولة بأنها " قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته النقدية بشكل فوري"[5]، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة و بدون خسائر، وبما أن الجانب من موارد البنك المالية هي ودائع تستحق الدفع عند الطلب، لذلك ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، فنقص السيولة سوف يؤدي إلى الدخول في وضعية الخطر، وعدم القدرة على تلبية طلبات السحب تعني الإفلاس. لهذا يستوجب على

---

[1] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل النظرية ومقاربات كمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 112.

[2] يوسف كمال محمد، **المصرفية الإسلامية، الأزمة والمخرج**، الطبعة الأولى، الجامعات المصرية ، مصر، 1996، ص 34.

[3] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص 21.

[4] أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف مدخل تحليل ونظري**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 147.

[5] Muriel Tiesset et Al, **liquidité bancaire et stabilité financiére, revue de la stabilité financiere**, n 9 banque de France, décembre 2006, p 94.

البنك عدم تأجيل سداد المستحقات، فمجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة تكفي لزعزعة ثقة عملائه، مما قد يدفعهم لسحب ودائعهم وهو ما يعرضه للإفلاس[1].

❖ **الأمان:** هو مدى قدرة البنك على امتصاص الخسائر الناتجة عن المخاطر النظامية وغير النظامية، أي مدى قدرة رأس مال البنك على تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي الأصول، ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة[2]، ويتميز رأس المال بأنه صغير نسبيا وهذا يعني صغر هامش الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال[3] بمعنى أن الأمان المصرفي يتحقق طالما كان البنك لا يعاني من مشاكل التعثر.

خامسا: وظائف البنوك التجارية

❖ **البنوك التجارية:** تطورت وظائف البنوك التجارية منذ نشأتها من الوظيفة النقدية إلى الوظيفة الاستثمارية فالوظيفة الائتمانية مثل ما يلي شرحه[4]:

- **الوظيفة النقدية:** تتمثل في قبول الصيارفة قديما ودائع التجار (مسكوكات وعملات)، حيث كانوا يقومون بفرزها ووزنها وتقييد قيمتها في دفاترهم لحساب أصحابهم من التجار، مع الاستعداد لرد قيمة هذه الودائع لهم عند الطلب. كما أصبحت هذه الودائع تستخدم كأداة للوفاء بالالتزامات، فبدلا من أن يحمل التجار كمية النقود الذهبية والفضية في جيوبهم وتكون عرضة للسرقة والضياع، يكتب للدائن الذي اشترى منه البضاعة ورقة استلام أمواله من البنك الذي أودع فيه أمواله، وهذا ما أدى إلى سهولة التداول.
- **الوظيفة الاستثمارية:** تتمثل في استعمال ما لدى الصيارفة من أموال في شتى ميادين التجارة والأعمال الاقتصادية. ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل تحول إلى الإقراض للغير بفائدة ربوية دون أن يتعرض مركزهم المالي للخطر والاهتزاز أمام المودعين.
- **الوظيفة الائتمانية:** تتمثل هذه الوظيفة في الإقراض وفتح الاعتمادات وخطابات الضمان، حيث يقوم البنك بفتح الاعتمادات للتجار ليقترضوا منه عندما يرغبون بفائدة معينة، ويصدر البنك كفالات بنكية يتحمل بمقتضاها عن التاجر الذي عجز عن السداد مقابل فائدة معينة.

مما تقدم نستنتج أن العمل المصرفي يكتسي أهمية بالغة ويعد ضرورة حتمية لتمويل التنمية الإقتصادية والإجتماعية في كل بلد، كما أن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية ائتمانية تسعى لتحقيق الربح وحد معقول من السيولة مما يضمن الأمان للمودعين.

---

[1] مصطفى رشدي شيحة، **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 139.

[2] حمزة بلغالم وبلعزوز بن علي، **العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري، دراسة قياسية (2003-2015)**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 10، العدد1، 2019، ص 224.

[3] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 20.

[4] عبد الرحمان العاني قتيبة، **التمويل ووظائفه في البنوك التجارية والإسلامية دراسة مقارنة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 29.

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية

تشمل البنوك التجارية على عدة مصادر تمويل مختلفة للقيام بدور الوساطة المالية وهي جانب المطلوبات في الميزانية العمومية للبنك، بينما تتمثل استخداماته في جانب الاستخدامات في الميزانية العمومية للبنك، بعد حصول البنك على الموارد المالية من مصادر مختلفة يقوم بتوزيعها على مختلف استخداماته. سيتم التطرق في هذا المبحث إلى كل من استخدامات البنك ومصادره بالإضافة إلى كيفية تخصيص هذه الأخيرة على بنود استخداماته.

المطلب الأول: مصادر الأموال في البنوك التجارية

يتم ترتيب خصوم (موارد) البنوك التجارية حسب درجة الاستحقاق المتناقصة، ويمكن التمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية، وتتمثل في:

أولا: الموارد الذاتية (الداخلية): هي تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها داخلي وتشمل:

❖ **رأس المال المدفوع:** يمثل القيم التي دفعها المساهمون من الأفراد والحكومة والمؤسسات مساهمة منهم في رأس مال البنك. وهو يعتبر التزاما أو دينا على البنك لصالح المساهمين، ولا يعتمد عليه في مزاولة نشاطه بل غالبا ما يستخدم في إنشاء البنك وتجهيزه، وهو بذلك لا يشكل إلا نسبة ضئيلة في إجمالي موارد البنك[1].

❖ **الاحتياطات:** هي اقتطاعات من الأرباح ونميز نوعيين هما[2]:

- **الاحتياطي القانوني:** هو نسبة من الأرباح السنوية يتم تخصيصها بشكل إلزامي وبموجب نص قانوني من قبل البنك المركزي.
- **الاحتياطي الخاص:** هو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفقا لنظامها الأساسي من أجل تدعيم مركزها المالي.
- **الاحتياطي السري:** هو احتياطي لا يظهر في الميزانية، ويمكن تجسيده في الأشكال التالية:
  - تسجيل قيمة بعض الأصول المملوكة للبنك بمبالغ أقل من قيمتها الحقيقية بشكل كبير؛
  - تكوين احتياطي للديون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه.

❖ **الأرباح المحتجزة:** عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا يقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها، والباقي يضاف إلى رأس مال البنك.

ثانيا: الموارد الخارجية: وهي تلك الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك وتشمل:

❖ **الودائع:** تعتبر إحدى المصادر الهامة التي يحصل عليها البنك من الأفراد والمؤسسات والهيئات، وهي تشكل نسبة كبيرة من موارده، وهذا ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى وتأخذ الودائع صورا متعددة منها: الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، الودائع بإشعار، ودائع التوفير.

---

[1] حياة نجار، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[2] عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2013، ص 169.

❖ **القروض:** وهي مصدر من مصادر أموال البنوك التجارية، والذي يتم من مختلف المؤسسات مثل البنك المركزي، المؤسسات المالية والنقدية، ويلجأ إليه البنك إذا احتاج إلى سيولة لمواجهة ظروف معينة[1]، أو رغبة في التوسع في منح الائتمان.

ويمكن تمثيل أهم مصادر البنوك التجارية في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مصادر البنوك التجارية

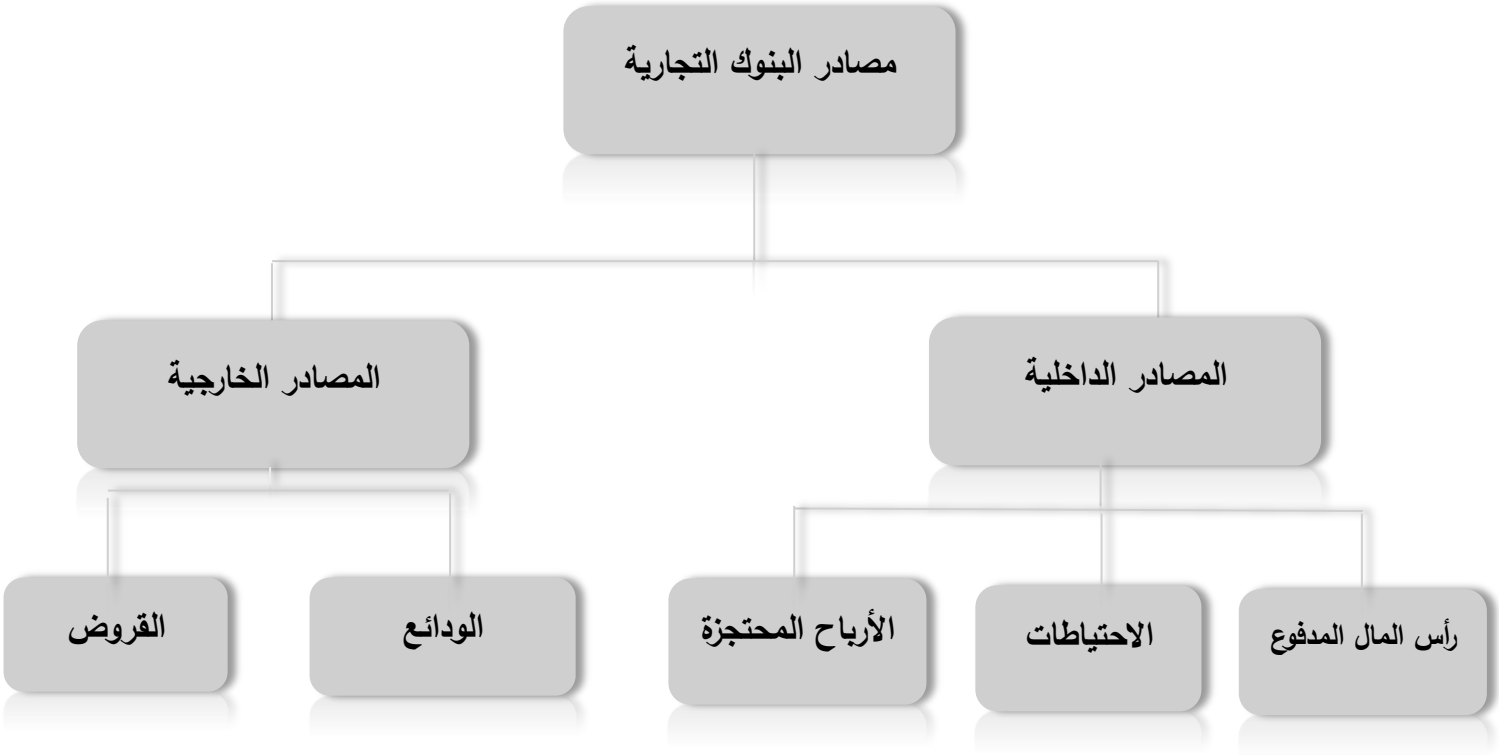

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على :

- حياة نجار، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.
- عبد الله خبابة، **مرجع سبق ذكره**، ص 169 .

المطلب الثاني: استخدمات الأموال في البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بتجميع الموارد المالية من مصادرها المختلفة، ثم تقوم بتوزيعها على مختلف مجالات الاستخدامات المتعددة، ويتم ترتيبها في الميزانية على أساس السيولة المتناقصة، ويمكن تقسيمها حسب درجة السيولة إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

[1] عبد الله خبابة، **مرجع سبق ذكره**، ص 170.

أولا: مجموعة الأرصدة النقدية الحاضرة

تعتبر النقدية من أكثر الأصول سيولة، يقوم البنك بالاحتفاظ بها لمقابلة احتياجاته اليومية أو استخدامها كرصيد يسمح له بتبادل الخدمات مع البنوك الأخرى وتشمل النقدية ما يلي[1]:

❖ **النقدية في خزينة البنك:** تشمل كافة العملات التي يمتلكها البنك سواء كانت عملات وطنية أو أجنبية يحتفظ بها لمواجهة احتياجات التشغيل وطلبات السحب النقدي ودفع النفقات النقدية، وتحاول البنوك أن تجعل هذا البند في حده الأدنى لعدم تحقيقه للدخل.

❖ **الأرصدة لدى البنك المركزي:** تتمثل في الاحتياطي النقدي القانوني، فوائض الودائع من أجل تحقيق دخل ودائع جارية لمواجهة عمليات المقاصة والقيود اليومية.

❖ **أرصدة لدى البنوك الأخرى:** تكون في شكل ودائع قصيرة الأجل.

ثانيا: مجموعة الأصول التي تغلب عليها سمة السيولة

تكون سيولتها منخفضة مقارنة بالمجموعة الأولى، ويمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية وتتمثل في[2]:

- حسابات لدى البنوك الأخرى ناتجة عن المعاملات فيما بين البنوك.
- أصول تحت التحصيل، والتي يمكن أن تتحول إلى نقود سائلة خلال فترة زمنية قصيرة.
- الأوراق المالية قصيرة الأجل ومنها أذونات الخزينة التي تصدرها الحكومة لأجل قصير لتمويل الدين العام.
- المساهمة في المشاريع الاقتصادية أو شراء أسهم لغرض الحصول على أرباح، أو المتاجرة بهذه الأسهم في سوق الأوراق المالية[3].
- خصم الأوراق التجارية.

ثالثا: مجموعة الأصول ذات السيولة المنخفضة جدا أو الجامدة

تكون سيولتها منخفضة جدا، وربحيتها مرتفعة مقارنة بالمجموعة السابقة وتشمل ما يلي:

- قروض متوسطة وطويلة الأجل؛
- الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل.
- الأصول الثابتة المادية: تنقسم هذه الاستثمارات إلى ثلاثة أقسام وهي[4]:

– أصول ثابتة مادية بغرض الاستخدام: هي أصول يمتلكها البنك بغية استخدامها في ممارسة أعماله البنكية مثل (مبنى البنك، الأثاث، أجهزة آلية والكترونية ووسائل النقل) وهي أصول يصعب تحويلها إلى نقدية؛

---

[1] سهام شاوش اخوان، **تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة عينة من البنوك العمومية بوكالات بسكرة خلال الفترة 2007-2017**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص42.

[2] حياة نجار، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

[3] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 18.

[4] سهام شاوش اخوان **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

– أصول ثابتة مادية بغرض الاستثمار: قد تلجأ البنوك إلى امتلاك أصول مادية بغرض بيعها في المستقبل للحصول على أرباح استثنائية.

ويمكن تمثيل أهم استخدامات البنوك التجارية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): استخدامات البنوك التجارية

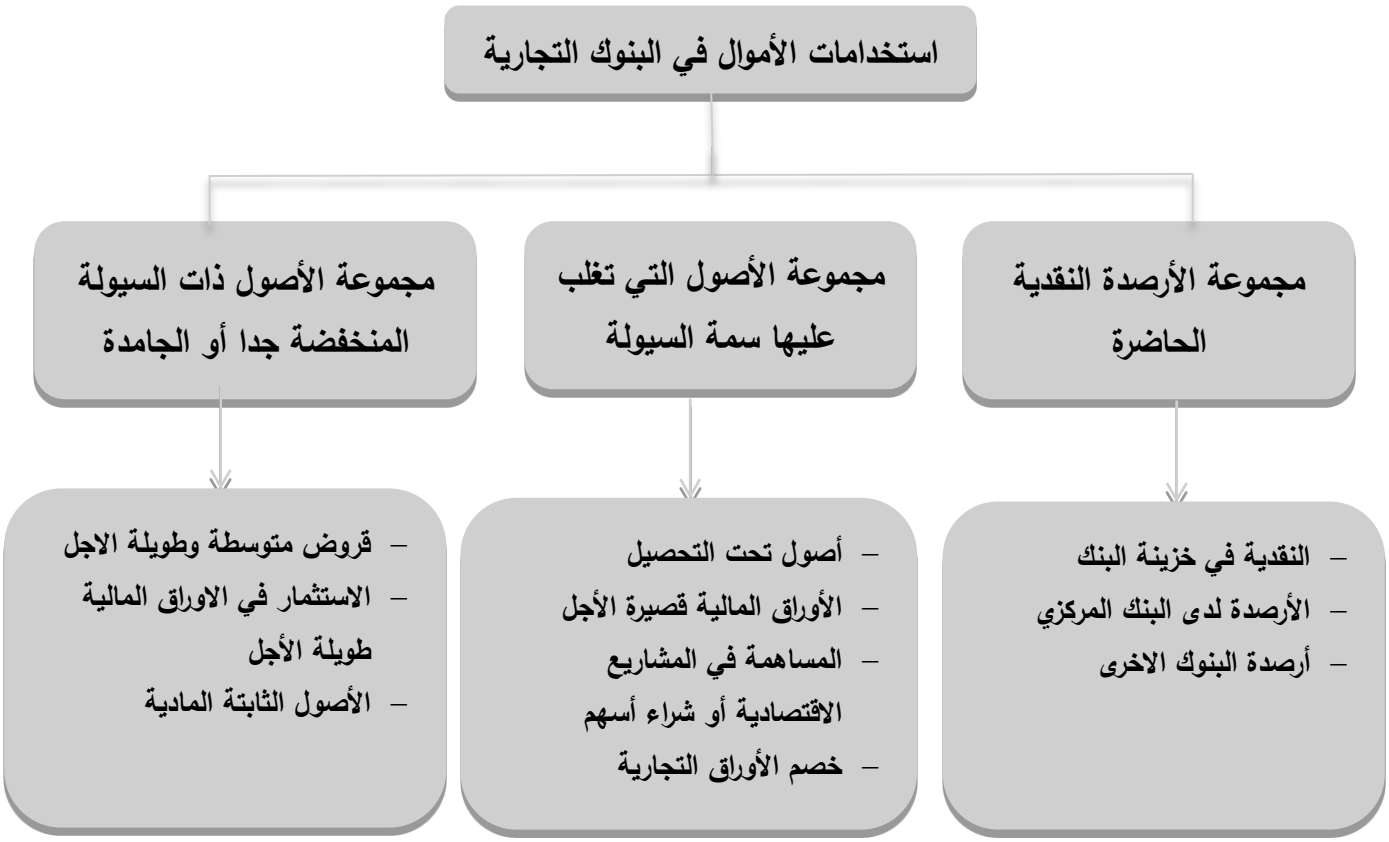

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على:

– سهام شاوش اخوان، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

– حياة نجار، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

تختلف طريقة توجيه الموارد إلى أوجه الاستخدامات المختلفة من بلد لآخر تبعا لعوامل واعتبارات عديدة.نذكر منها ما يلي[1]:

▪ **العوامل القانونية:** وهي الأخذ بالأحكام التشريعية الواردة في القوانين المدنية، التجارية والمصرفية، إذ أن البيئة القانونية التي يعمل فيها أي بنك تحكم نوعية توظيفاته.

▪ **العوامل الاقتصادية:** يتأثر النشاط المصرفي بالبيئة الاقتصادية السائدة، سواء من حيث درجة نمو الوعي الادخاري والمصرفي، أو القيود المفروضة على التوسعات الائتمانية، بحيث يكون تمويل مطالب التنمية الاقتصادية في حدود معينة من التوسع الائتماني.

[1] حياة نجار، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

▪ **السياسة النقدية والائتمانية:** يتأثر البنك التجاري بالسياسة النقدية والائتمانية المفروضة من طرف البنك المركزي، سواء من حيث تأثيرها على سعر الخصم، أو إتباعها لطرق الرقابة الكمية والنوعية على الائتمان والتي تؤثر بدورها على حجم وأنواع الائتمان الممنوح من طرف الجهاز المصرفي.

▪ **السياسة المصرفية السليمة:** هي اعتبارات تتعلق بالحذر والحيطة في رسم السياسات الداخلية للبنك التجاري، سواء من حيث إتباعه سياسة تمويلية محافظة أو توسعية، والموازنة بين الربحية والسيولة من أجل مقابلة التزامات البنك اتجاه المودعين من ناحية، مع تحقيق أقصى ربحية ممكنة من استخدام أمواله من ناحية أخرى.

المطلب الثالث: تخصيص الموارد المالية في البنوك التجارية

يقصد بصفة عامة بتخصيص الموارد المالية التي يتم بموجبها توزيع الأموال المتاحة للبنك على بنود الاستخدام المختلفة، بطريقة تضمن الموائمة بين الاحتياجات من السيولة وتعظيم الربحية أو العائد، أي تخصيص الأموال على بنود النقدية والاستثمارات المالية والقروض والسلفيات والأصول الأخرى[1]، تشكل البنود النقدية الأموال العاملة في البنك وهي المكونة لعناصر السيولة الرئيسية للبنك وتتكون من النقدية لخزينة البنك والبنود شبه النقدية ذات الفوائد البسيطة والمستحقات لدى البنوك الأخرى، ولا شك أن الإجراء المناسب من وجهة تعظيم العائد هو توجيه مصادر الأموال نحو الاستخدامات التي تعطيه عوائد أكبر من غيرها داخل مجال الخطر الذي تقبله الإدارة مع الأخذ في الحسبان متطلبات السيولة، وقد يكون ذلك سهلا في المنظمات غير المالية، في حين تصبح هذه الحالة أكثر تعقيدا في البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية:

❖ يتميز النظام البنكي بتنسيق وتطبيق عملياته وأنشطته البنكية وفقا لأسس تشريعية وتنظيمية، كاشتراط وجود حد أدنى من رأس المال المدفوع قبل البدئ بممارسة البنك لعملياته، توافر حد أدنى من السيولة النقدية مقارنة بالودائع وتحديد حد أقصى لمجالات استخدام الأموال...الخ، كما أن عليه الالتزام بالتعليمات والسياسات المعدة من طرف السلطات النقدية وخاصة فيما يتعلق بالحد أو التوسع في حجم الائتمان البنكي.

❖ يقوم النشاط البنكي على أساس الثقة في التعامل ما بين البنك وأصحاب الودائع وطالبي القروض والسلف كذلك لابد على البنك أن يعتمد مبدأ الموائمة بين عمليات استخدام الأموال وحجم الودائع، حيث يحتفظ بحجم من السيولة النقدية لمقابلة السحب من الودائع والطلب على القروض والسلفيات.

❖ الملاك كغيرهم من المستثمرين يسعون إلى الحصول على مستوى من العائد يكون مساويا للعائد من الاستثمارات المماثلة من حيث مستوى الخطر، وهذا يفرض على الإدارة ضرورة تخصيص الأموال بطريقة تحقق الغايات.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الجانب الأكبر من مصادر أموال البنك التجاري عبارة عن الودائع بأنواعها المختلفة، كالودائع تحت الطلب، والتي تدفع عند الطلب، بينما الأنواع الأخرى (ودائع تحت الطلب، ودائع التوفير)، يتم سحبها وفقا لشروط خاصة تحدد مسبقا، لذلك تعمل الإدارة على تخصيص الأموال بشكل يضمن

[1] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، 2006، ص 66.

مقابلة السحب على الودائع، ويشكل هذا المطلب الأول للسيولة بينما المطلب الثاني الأموال لمقابلة الاحتياجات من القروض والسلفيات لعملاء البنك والبيئة المحيطة[1].

ويشير ما سبق أن البنك التجاري يصرف النظر عن الملاك سواء كانت عامة أو خاصة يهدف إلى تحقيق ربح مناسب في ظل متطلبات السيولة ودرجة ملائمة من المخاطر.

توجد ثلاث مداخيل تتبعها إدارة البنوك التجارية في تخصيص الأموال على مختلف بنود الاستثمار بهدف تحقيق الموائمة بين الربحية والسيولة وذلك لتحقيق العائد المرغوب وتقليل المخاط[2]، وهذه المداخيل هي:

أولا: مدخل مجمع الأموال

تمتلك البنوك مصادر متعددة للحصول على الأموال منها الودائع تحت الطلب وودائع التوفير، والودائع لأجل وحقوق الملكية وكذلك القروض المختلفة وخاصة طويلة الأجل، ويستند هذا المدخل على فكرة أساسية مفادها أنه يتم تجميع الأموال التي تم الحصول عليها من مصادرها المتنوعة ومن ثم يعاد توزيعها على الاستخدامات (الموجودات)، ويتميز بسهولة تطبيقه وإمكانية فهمه واستيعابه بسرعة من قبل الإدارة في البنوك.

يتطلب هذا المدخل من الإدارة في المنشآت المالية ومنها البنكية أن تحدد متطلبات السيولة، ومن ثم تحديد معدل العائد المطلوب، إن عملية التخصيص تتم وفقا لأسبقيات وهي: الاحتياطات الأولية الاحتياطات الثانوية، القروض والتسليفات، الاستثمارات طويلة الأجل والموجودات الثابتة[3].

ويمكن توضيح هذا المدخل من خلال الشكل التالي:

[1] نعمان محصول، **دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية، دراسة تطبيقية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم في العلوم التجارية تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2016-2017، ص92.

[2] عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 396.

[3] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 70-72.

الشكل رقم (03): تخصيص موارد البنوك وفقا لمدخل مجمع الأموال

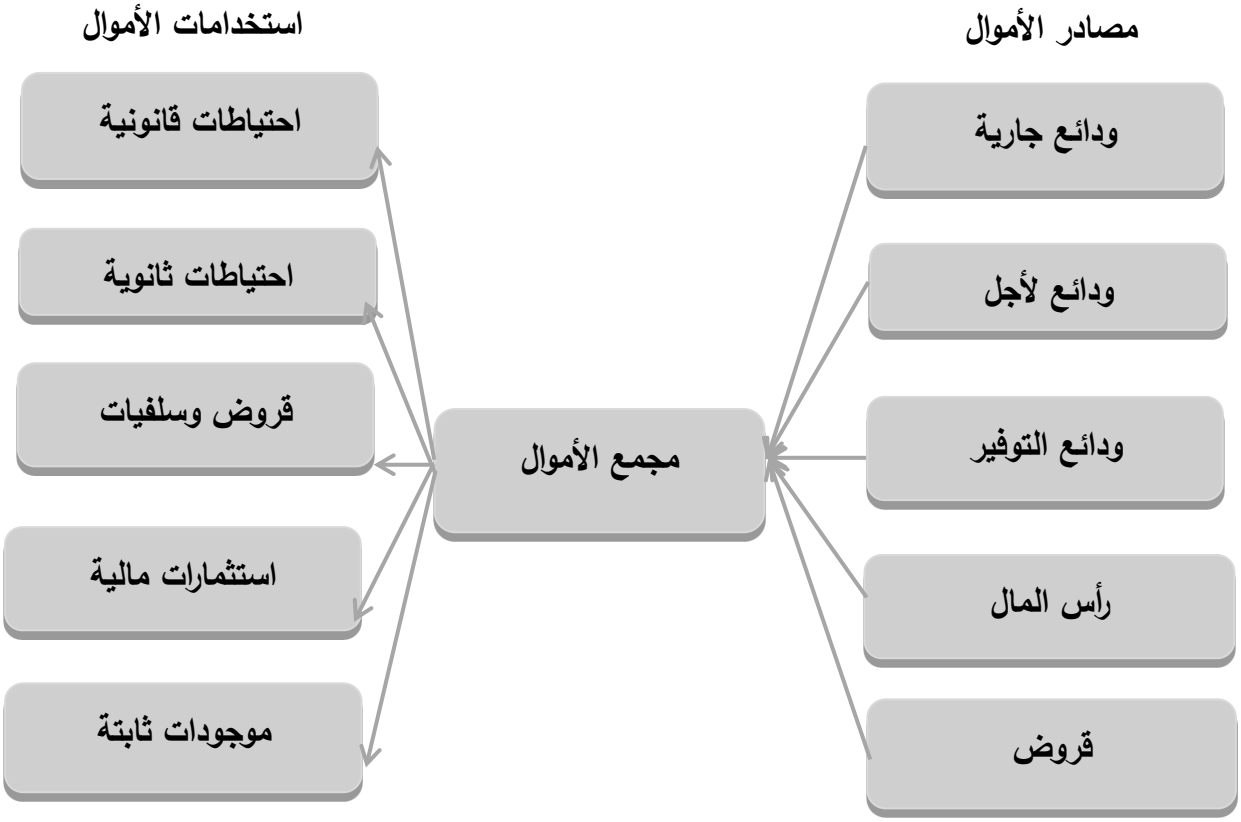

المصدر: حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف استراتيجية تعبئة ومنح الائتمان**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 269.

ويوجه إلى هذا المدخل الانتقادات التالية[1]:

- ليس للتطبيق والاستخدام في ظل ندرة الأموال أي عدم توفر الموارد المالية للبنك؛
- يتجاهل هذا المدخل مصدر الأموال ونمطه، حيث تختلط هذه الأموال متعددة المصادر داخل إطار واحد بحيث لا يتم التمييز بينها من حيث الملكية أو من حيث الاستحقاق؛
- أن هذا المدخل لا يعطي مؤشرا محددا لتخصيص الأموال على مجموعات الأصول، كما أنه لا يوضح كيفية تحقيق موائمة بين السيولة والربحية؛
- لا يحقق عملية الترابط بين متطلبات السيولة وفقا لكل نوع من الودائع لأنه لم يحدد هذه المتطلبات إلا كنسبة إجمالية من الودائع والتي قد تختلف أهميتها حسب نوع المصد، وقد يترتب على ذلك زيادة حجم السيولة أكثر مما تدعو إليه الحاجة مما أثر على تحسين الربحية؛
- يركز هذا المدخل على تحديد متطلبات السيولة كمتوسط وليس على أساس متطلبات السيولة الحديثة.

[1] **المرجع السابق**، ص70.

ثانيا: مدخل التخصيص المعدل

في المدخل السابق لاحظنا أن مدخل مجمع الأموال ينطوي على انتقادات فظهر مدخل التخصيص المعدل لتجاوز بعض هذه الانتقادات، وتشبه هذه العملية بالبنوك داخل البنك الواحد إذ يتم تخصيص مصادر الأموال كل واحد على حدى لبنود الاستخدام أو التوظيف، مع مراعاة الربط بين مصدر واحتياجات السيولة والتوظيف، ويوضح الشكل التالي الآلية التي يستند إليها هذا المدخل، حيث يستدل منها الآتي:

- ❖ تخصيص الودائع تحت الطلب إلى كل الاحتياطات الأولية والثانوية وكذلك القروض والسلف.
- ❖ تخصيص ودائع التوفير لكل من الاحتياطات الأولية والثانوية والقروض والسلف.
- ❖ تخصيص الودائع لأجل إلى كل من الاحتياطات الأولية والثانوية والقروض والسلف والاستثمارات طويلة الأجل.
- ❖ تخصيص حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة والقروض والسلف والاستثمارات طويلة الأجل[1].

الشكل رقم (04): مدخل التخصيص المعدل

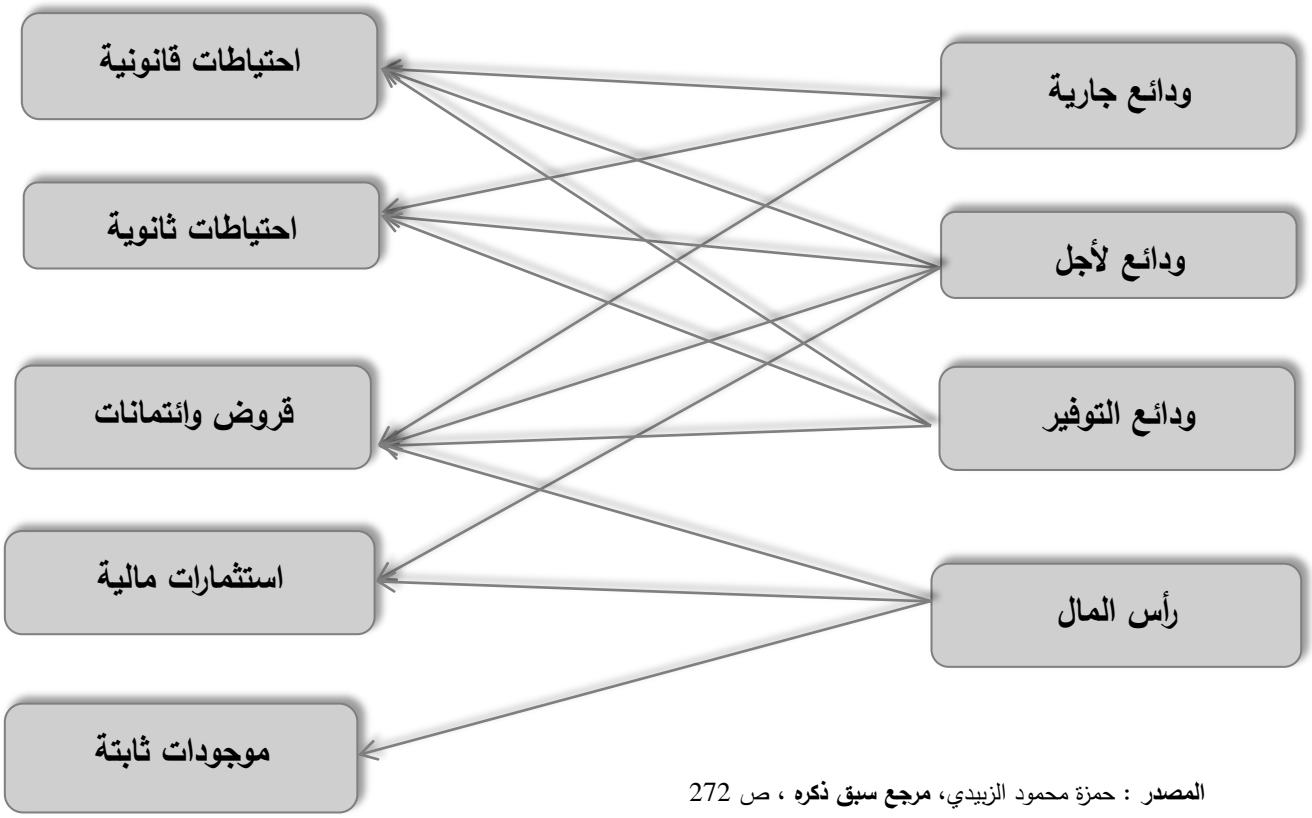

المصدر : حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 272

وعلى الرغم من أن هذا المدخل تجاوز العديد من النقائص مقارنة بالمدخل السابق، وذلك بالتقليل من الموجودات السائلة ويربط الاحتياجات من السيولة والتوظيف وفقا لنوع المصدر، ووجود مراكز سيولة وربحية داخل المركز الواحد[2]، يعاب عليه أنه يربط التخصيص بين المصدر ومراكز السيولة والربحية وفقا لدرجة

[1] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 73، 74.

[2] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

التقلب في كل نوع من أنواع الودائع، ولكن يلاحظ أنه قد توجد علاقة ضئيلة بين درجة التقلب في نوع معين من أنواع الودائع والتقلب في إجمالي الودائع ككل.

وأيضا يفترض هذا المدخل أن مصادر الأموال مستقلة عن مجالات الاستخدام والتوظيف وهذا افتراض غير واقعي، فمن الناحية العلمية يحاول البنك جذب ودائع مشروعات الأعمال لأنها تقترض منه، لذلك يتم الربط بين المصادر ومجالات الإستخدام في مثل هذه الأحوال[1].

وتعد هذه المداخل أدوات مساعدة لمعاونة الإدارة البنكية والمالية على إدارة أموالها وتحصيل مراكز الربحية، وتلعب الخبرة والمعرفة السابقة والقدرة على التنبؤ دورا أساسيا في هذين المدخلين[2].

ثالثا: مدخل بحوث العمليات

يستخدم مدخل بحوث العمليات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية بوصفه وسيلة علمية ودقيقة تمكن من إدارة الموارد المالية البشرية بكفاءة ودقة، ويعد أسلوب البرمجة الخطية (Linear programming) أحد الأساليب المهمة ضمن مدخل بحوث العمليات، لقد استخدم ضمن إطار نظرية الإدارة الكمية لمساعدة القيادات الإدارية في اتخاذ قرارات علمية رشيدة، ومن خلال استخدامه في مجال التخصيص يمكن أن يحقق أهداف مثالية في مجال تعظيم العوائد أو الأرباح في مجال تدنية الكلف، ويستند أسلوب البرمجة الخطية وخاصة الطريقة المبسطة (simplex method) في مجال التخصيص للموارد المالية المتاحة على أوجه الاستخدامات المحددة في المؤسسة المالية والبنكية إلى بناء محفظة استثمارية محددة في ظل وجود محددات قانونية وتشريعية، وتسويقية ومالية وإدارية محددة، بما ينعكس إيجابيا على تعظيم العوائد[3].

مما تقدم نستنتج أن موارد البنوك التجارية تتنوع من حيث المصادر المتحصل عليها، حيث تمثل هذه الموارد التزام للبنك اتجاه الغير، أما استخداماته فتتمثل في الطريقة أو الكيفية التي من خلالها يشغل البنك الموارد المتاحة لديه من أجل تحقيق أرباح وعوائد.

[1] عبد الغفار حنفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 406.

[2] فلاح حسن الحسيني ومؤيد الرحمن الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 75، 76.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا أن البنوك التجارية هي تعتبر من المؤسسات المالية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد الوطني، فهي تحتل مكانة هامة في الجهاز البنكي، حيث تهدف من خلال نشاطها إلى تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها الربحية التي تعتبر معيار أساسي لمدى كفاءة هذه البنوك، إضافة إلى السيولة التي لا تقل أهمية عن الربحية، فالبنك التجاري يعتبر مصدر للسيولة في اقتصاد أي دولة وصولا إلى الأمان وذلك من خلال التوظيف الرشيد لأمواله لتجنب الإفلاس.

وأخيرا تطرقنا إلى مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية، فبعد أن تحصل البنوك التجارية على مواردها.

الفصل الثاني

أساسيات حول الكفاءة المصرفية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الكفاءة المصرفية

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية

خلاصة

تمهيد

يعتبر موضوع الكفاءة المصرفية من بين المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة في النشاط الإقتصادي خاصة في ظل التحرر المالي والإنفتاح على العالم، وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المالية ودفعها إلى تخفيض تكاليفها وتعظيم أرباحها ومن تم تحسين كفاءتها.

يمكن التعبير عن كفاءة المصرف بمدى إمكانية هذا الأخير تحقيق التوازن والتوافق ما بين غايته في تحقيق الربحية والقيود المفروضة عليه. ولقياس الكفاءة المصرفية يوجد العديد من الأدوات المستخدمة في ذلك إذ نجد منها أدوات القياس التحليلية والإحصائية.

قد تواجه البنوك في سبيلها لتحقيق كفاءتها المصرفية العديد من العوامل التي تؤثر فيها سواء كانت هذه العوامل داخلية تتعلق بالبنك نفسه، أو عوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة به.

ومن أجل الإلمام بجوانب هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، سنتناول في **المبحث الأول** ماهية الكفاءة المصرفية، أما **المبحث الثاني** سندرس من خلاله العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية.

المبحث الأول: ماهية الكفاءة المصرفية

في ظل الاتجاهات الحديثة للأنظمة المالية والمصرفية احتل موضوع الكفاءة المصرفية موقعا هاما في عملية تقييم أداء المصارف، وأخذ أبعاد أخرى للاستخدام العقلاني والرشيد للموارد، أهمها حجم الجهاز المصرفي وهيكل وحداته المصرفية واقتصادياتها وكفاءة الأداء المصرفي ككل، وبالتالي وجب إعطاء أهمية لتحليل وقياس الكفاءة المصرفية ومعرفة قدرتها على التخصيص الكمي للموارد. من هذا المنطلق تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، يتضمن المطلب الأول مفهوم الكفاءة المصرفية، أما المطلب الثاني نتطرق فيه إلى أنواع الكفاءة المصرفية وأخيرا المطلب الثالث خصص لدراسة أهم طرق قياس الكفاءة المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة المصرفية

ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الإقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الإقتصادية الأساسية، والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة، ومن أجل التوصل لمفهوم الكفاءة في المؤسسة الإقتصادية سنحاول التطرق إلى مفهوم الكفاءة بشكل عام.

أولا: تعريف الكفاءة

نورد فيما يلي بعض التعاريف التي تناولت هذا المصطلح:

يقصد بالكفاءة: الإستخدام الرشيد للموارد المتاحة للمؤسسة بأقل مستوى للتكلفة دون التضحية بجودة مخرجات المؤسسة[1].

كما تعبر الكفاءة عن الاستخدام العقلاني والرشيد في المفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها بشكل يسمح بتقليل التكاليف أو تعظيم الربح إلى أقصى درجة ممكنة، ويكون ذلك عند اختيار أسلوب عملي معين للوصول إلى هدف معين[2].

كما تعرف الكفاءة حسب المكتب الكندي للفحص العام: بأنها الكيفية الجيدة التي تستعمل بها المنظمة مواردها لإنتاج السلع والخدمات[3].

وفي تعريف آخر للكفاءة أنها العمل على تقليل الموارد المستخدمة والهدر والطاقة الانتاجية[4].

نستنتج مما سبق أن الكفاءة هي تلك العلاقة التي تربط بين المخرجات والمدخلات للبنك والتي تسعى إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من المخرجات بأقل قدر من المدخلات.

---

[1] ثابت عبد الرحمان إدريس، **كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية، مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 14.

[2] عبد الرحيم شيتي، بن بوزيان جازية، **تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية**، بشار، الجزائر، يومي 24-25 افريل، 2006، ص1.

[3] عبد الكريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات**، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص 71.

[4] محمد الجموعي قريشي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 8.

ثانيا: تعريف الكفاءة المصرفية

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى سواء من حيث المبدأ أو المعنى، والمتمثل في تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة المصرفية أو تحقيق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة[1].

تعرف الكفاءة المصرفية من حيث الاستغلال الأمثل للموارد على أنها: العلاقة بين مدخلات البنك ومخرجاته بحيث إذا زادت المخرجات باستخدام نفس القدر من المدخلات أو تحقيق نفس القدر من المخرجات باستخدام مدخلات أقل أو تم تقديم مخرجات أكبر بأقل قدر ممكن من المدخلات، فإن ذلك دليل على ارتفاع مؤشر الكفاءة[2].

يتضح ذلك من خلال الشكل الذي يوضح العلاقة بين مدخلات ومخرجات البنك التجاري على النحو التالي:

الشكل رقم (05): العلاقة بين مدخلات ومخرجات البنك

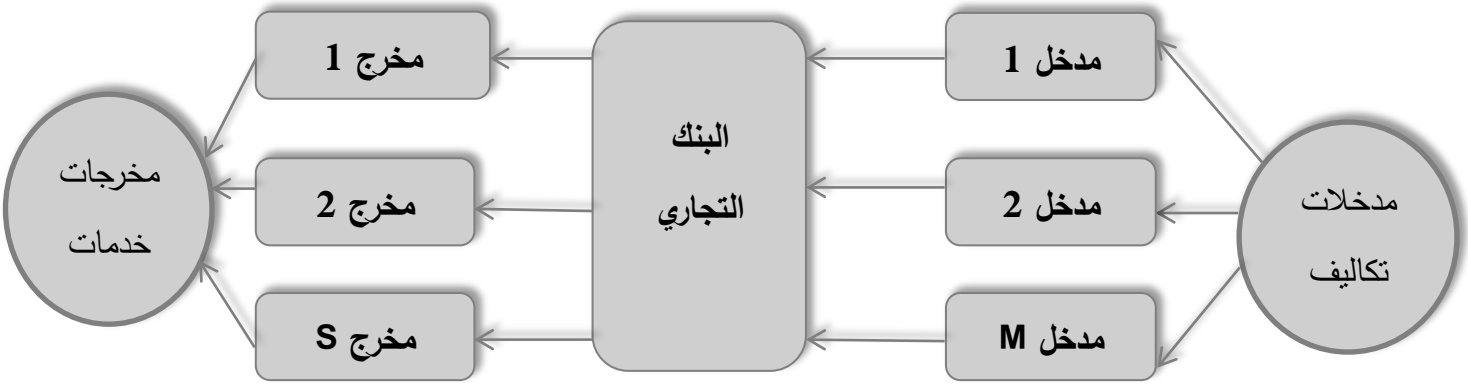

المصدر: أحمد حسين بتال، **تقدير كفاءة المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية**، المؤتمر العالمي العاشر للاقتصاد والتمويل (الإسلامي) 2015، ص05

من الشكل نجد أن البنك يستخدم موارد بشرية ومادية (مدخلات M) ومن ثم فهو يقوم ببعض العمليات لتحويل المدخلات إلى خدمات وأنشطة تقدم لأفراد المجتمع (مخرجات S)[3].

[1] وسام حسين علي العنيزي، **قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي للمدة 2007-2011**، مجلة القرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس والثلاثون، جامعة الأنبار، العراق، 2015.

[2] طارق طه، **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية**، دار الكتب، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 40.

[3] أحمد حسين بتال، **مرجع سبق ذكره**،2015 ص05.

وبالتالي فالكفاءة المصرفية بشكل عام هي تعبير عن مدى نجاح البنك في تحقيق أعظم مستوى من الإنتاج عند مستوى معين من التكنولوجيا والموارد المتاحة في ظل اشتداد المنافسة في عصر العولمة إذ أن المصارف الكفء فقط يمكنها البقاء في السوق[1].

الكفاءة المصرفية تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من المنتجات والخدمات المالية، بما يضمن للبنك التصدي للمنافسة والتحوط من مخاطر تقلبات الأسعار[2].

من خلال ما سبق نلاحظ أن مفهوم الكفاءة المصرفية له معنى واسع ولا يمكن حصره في نطاق ضيق[3] وبالتالي يمكننا الاعتماد على تعريف الكفاءة لوضع إطار تقاس به الكفاءة المصرفية ويتضمن التعريف على أنه: "يكون المصرف كفء إذا استطاع توجيه موارده الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي قدرته على التحكم الناجح في طاقاته المادية والبشرية هذا من جهة وتحقيقه للحجم الأمثل وعرضه لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى"[4].

من خلال ما سبق نستنتج أن الكفاءة المصرفية تشمل جوانب يمكن تلخيصها في النقاط التالية[5]:

- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف وهو ما يسمى بكفاءة التكاليف؛
- الكفاءة في تنويع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل ويطلق عليها بكفاءة الحجم؛
- الكفاءة في تنويع المنتجات المالية ومن خلال تنويع النشاط ويعرف هذا النوع من الكفاءة بكفاءة النطاق.

ثالثا: أهمية الكفاءة المصرفية

تتمثل أهمية الكفاءة المصرفية في النقاط الأساسية التالية[6]:

❖ يمكن الالتزام بمعدل كفاءة مناسب بتجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى البنك وكذلك توفير معدل مناسب من رأس المال يقلل من المخاطر المتعلقة بالاستثمارات الأكثر ربحية؛

---

[1] فيصل شياد، **قياس تغيرات الإنتاجية باستعمال مؤشر مالمكويست، دراسة حالة البنوك الإسلامية خلال الفترة (2003-2009)، دراسات اقتصادية اسلامية**، المجلد 18، العدد2، 2012، ص158.

[2] سامية سرحان، حياة نجار، **اثر محددات الابتكار المالي على الكفاءة المصرفية، دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية الأردنية باستخدام نماذج البانل**، مجلة الباحث، المجلد 20 (العدد01)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020، ص 689.

[3] حدة رايس، فاطمة الزهرة نوي، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية، دراسة حالة البنوك الجزائري (2004-2008)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 26، المجلد الأول، فلسطين 2012، ص61.

[4] عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، **التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي وتحديات الاداء البيئي** المنعقد بجامعة ورقلة 22 و23 نوفمبر 2011، ص 135.

[5] ابتسام ساعد، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009، ص 69، 70.

[6] شريفة جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)**، أطروحة دكتوراه في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية، جامعة ورقلة، الجزائر 2014، ص 28.

- ❖ إن الالتزام بمعايير الإقراض التي وضعت من قبل السلطات النقدية، يؤدي إلى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر على جودة الأصول، ومنه على الربحية؛
- ❖ يؤدي ارتفاع معدلات الكفاءة إلى وجود إدارة كفء، لأن هذه الأخيرة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل، مما يعمل على رفع صافي الدخل للبنك؛
- ❖ البحث عن فرص استثمارات جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى البنك، يحقق له أرباح أكبر بتكلفة أقل بإتباع إستراتيجية التنويع في الاستثمارات؛
- ❖ السعي نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من نمو حجم الودائع، والذي بدوره يوفر مصادر جديدة للأموال، تساعد على تمويل استثمارات أخرى تولد أرباح إضافية وتعزيز المركز المالي للبنك.

إن جميع العناصر السابقة يؤدي إلى الناتج الأساسي للكفاءة وهو تحقيق معدلات عالية من العائد وجوهر هذا الأمر هو توجيه مصادر الأموال إلى استخداماتها المثلى[1].

المطلب الثاني: أنواع الكفاءة المصرفية

للكفاءة المصرفية عدة انواع تتمثل في ما يلي:

أولا: الكفاءة الإنتاجية (الكفاءة الكلية للتكاليف)

إن النظرية الاقتصادية للبنوك تقوم على أن الإنتاج يحدث في بيئة يحاول فيها المسيرون تحقيق أقصى ربح ممكن وذلك من خلال تكثيف العمل بأسلوب أكثر كفاءة، حيث يشير النموذج التنافسي إلى أن البنك الذي يحقق الخسائر هو الذي يفشل في القيام بذلك، مما يعكس مدى ضعفه في السوق التنافسي بسب وجود بنوك أخرى أكثر كفاءة[2].

تعرف الكفاءة الإنتاجية بأنها: "العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك العملية، وبذلك ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى الموارد المستخدمة"[3].

فمصطلح الكفاءة الإنتاجية يستخدم عادة لوصف أداء وحدة إنتاجية من حيث استخدامها للموارد (المدخلات) للحصول على منتجات (مخرجات)[4]، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن البنك مؤسسة إنتاجية تستخدم عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال والودائع لتنتج القروض والخدمات المصرفية وغيرها، فإن الكفاءة الإنتاجية للبنك لا تختلف عنها في المؤسسة الاقتصادية، ويمكن شرح مكوناتها المتمثلة في الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية.

---

[1] غيث أركان عبد الله، **تقويم الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية باستخدام نموذج Dupont Modified لعينة من المصارف العراقية الخاصة**، مجلة الدنانير، العدد 16، 2019، ص 324.

[2] Douglass D. Evanof, Philip R, **Productive efficiency in banking, Federal Reserve Bank Of Chicago** 1991 , p12.

[3] الحاج طارق، فليح حسن، **الاقتصاد الإداري**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 242.

[4] Malak Reda, **Empirical Study Of Efficiency and Productivity of The Banking Industry in Egypt, preceding of the African Economic conference**, AEC 2008, p06

❖ **الكفاءة التقنية**

تشير إلى أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية من المدخلات، أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من العوامل الانتاجية المتاحة.

❖ **الكفاءة التخصيصية**

تشير إلى إنتاج أفضل توليفة ممكنة من السلع عن طريق استخدام أفضل توليفة ممكنة من عناصر الانتاج بأقل تكلفة[1].

وتقاس الكفاءة الإنتاجية عموما بنسبة المنتجات إلى المدخلات المستخدمة في تحقيق هذه المخرجات أو الناتج وانطلاقا من ذلك فإنه يمكن زيادة الكفاءة الانتاجية عن طريق أي بديل من البدائل التالية[2]:

- زيادة كمية المخرجات مع بقاء كمية المدخلات ثابتة؛
- زيادة كمية المخرجات بنسبة أعلى من نسبة زيادة كمية المدخلات؛
- انخفاض كمية المدخلات مع بقاء كمية المخرجات ثابتة؛
- انخفاض كمية المدخلات بنسبة أعلى من نسبة انخفاض كمية المخرجات[3].

حيث يوضح الشكل الموالي الكفاءة الانتاجية ومكوناتها[4]:

الشكل رقم (06) الكفاءة الانتاجية (التقنية والتخصيصية) في المؤسسة المصرفية

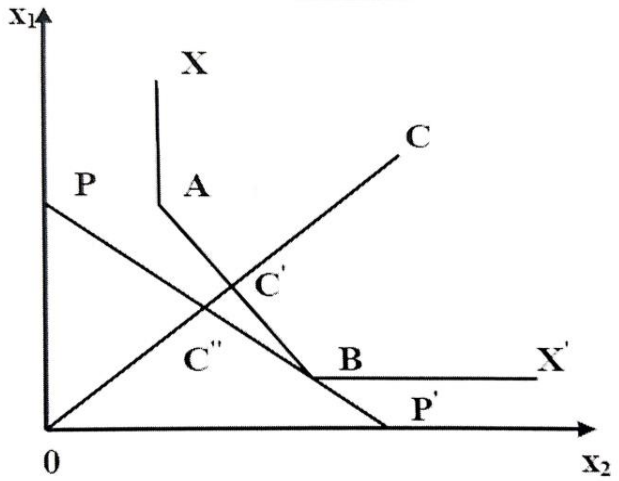

المصدر: ابتسام ساعد، **مصدر سبق ذكره**، ص70.

الشكل يمثل وضعية ثلاثة مصارف: A,B,C تنتج منتج واحد من خلال استخدام مدخلتين: X_1،X_2 مع افتراض ثبات عائدات الحجم.

[1] سامية سرحان، حياة نجار، **مرجع سبق ذكره**، ص 690.

[2] ثابت عبد الرحمان إدريسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 146.

[3] عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.

[4] ايتسام ساعد، مرجع **سبق ذكره**، ص 70.

يمثل 'XX الحد الأقصى للإنتاج وهو مجموع توفيقات المدخلات التي يمكن أن تنتج نفس المستوى من الإنتاج، وحيث يكون أي انخفاض في أي عنصر من عناصر الإنتاج سببا في انخفاض الإنتاج ككل، وبالتالي فهو يعبر عن الكفاءة التقنية.

('PP) يمثل خط الميزانية أو خط التكلفة الذي يعبر عن تكاليف عناصر الإنتاج.

- المصرف B يعتبر كفء من الناحية التقنية والسعرية أو من حيث الكفاءة الكلية للتكاليف لأنه يقع على المنحنى 'XX وعلى خط الميزانية في نفس الوقت.
- المصرف A يعتبر كفء من الناحية التقنية فقط، وبالتالي ليس كفء من حيث الكفاءة الكلية التكاليف لأنه يقع على منحنى الإنتاج ولا يقع على خط الميزانية.
- يعتبر المصرف C غير كفء من الناحية التقنية لأنه لا يقع على منحنى الإنتاج في يستخدم كمية مدخلات يعبر عنها بالنقطة C لإنتاج وحدة مخرجات، وهذه النقطة أعلى من الحجم الأمثل الكفء المعبر عنه بالنقطة 'C.

وهكذا يمكن أن نحدد مستوى الضعف أو اللاكفاءة التقنية للمصرف C بالنسبة $\frac{OC\prime}{OC}$ التي تعبر نظريا عن التخفيض في عناصر الإنتاج (المدخلات) دون أي تخفيض في الإنتاج (المخرجات). وبذلك فإن تخفيض الكمية المستعملة من عناصر الإنتاج بهذه النسبة يمكن المصرف من الانتقال من النقطة C إلى النقطة 'C وبالتالي يصبح كفؤا من الناحية التقنية.

ومع ذلك يبقى المصرف C غير كفء من الناحية التخصيصية أو السعرية لأنه يستخدم توليفة مكلفة من المدخلات أعلى من خط التكلفة 'PP لذلك على المصرف تعديل أسعار عوامل الإنتاج بالنسبة $\frac{OC\prime\prime}{OC}$ ليكون كفؤا من الناحية التخصيصية.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة المصرفية تتحقق عندما يستطيع المصرف إنتاج حجم معين من المخرجات بأقل حجم ممكن من عناصر الإنتاج وبأقل تكلفة، أي عندما يحقق الكفاءة التقنية والكفاءة التخصصية معا في نفس الوقت.

ثانيا: كفاءة الأرباح

هو مفهوم أوسع من كفاءة التكلفة لأنه يأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على اختيار اتجاه معين من الإنتاج على كل من التكاليف والعوائد، وبالتالي فكفاءة الأرباح تعكس هدف المصرف المتمثل في تعظيم أرباحه من خلال إدخال كل من جوانب التكاليف والإيرادات الناجمة عن تغيرات المدخلات والمخرجات[1].

تقيس هذه الكفاءة التغير في أرباح المصرف بالنسبة للأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل، وتعكس كفاءة الأرباح هدف المصرف المتمثل في تعليم أرباحه من خلال

[1] ابتسام ساعد، **دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي – التجربة الماليزية نموذجا** – ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 23.

إدخال كل من جوانب التكاليف والإيرادات الناجمة عن تغيرات المدخلات والمدرجات، ويعزى نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى فشل المصرف في إنتاج كمية المخرجات المخطط لها أو الاستجابة للتغيرات في أسعار المدخلات أو المخرجات[1].

وتصنف كفاءة الأرباح إلى نوعين[2]:

❖ **كفاءة الأرباح المعيارية**

يفترض حد الربح المعياري وجود تنافس كامل في أسواق المدخلات والمخرجات، لهذا تستخدم الأسعار كما هي وتحاول المصارف تعظيم أرباحها كلما زاد الفرق بين أسعار المخرجات وأسعار المدخلات، ولأن الربح المعياري يفترض عدم وجود قوة سوقية في التسعير، فإن المصارف تعمل على تعظيم أرباحها بواسطة تعديل مقادير المدخلات والمخرجات.

❖ **كفاءة الأرباح البديلة**

يفترض الربح البديل وجود قوة السوق الممارسة على الأسعار، وهي بذلك تستبعد المنافسة في أسواق المدخلات والمخرجات، وعلى هذا الأساس يتم الاعتماد على الدخل لحساب كفاءة الربح البديل، وتعظم الأرباح كلما زاد الفرق بين دخل المصرف وقيمة المدخلات، ومن خلال التجميع الخطي للمصارف التي تنتج على الأقل مقدارا من مخرجاتها باستخدام مقدار أقل أو متساو من المدخلات ستحصل على الأقل على مقدار من الدخل مثل المصرف الأول.

ثالثا : كفاءة وفرات الحجم

تشير كفاءة وفرات الحجم في البنك إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات، مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابته[3]، وبذلك تشير وفورات الحجم إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناء على الحجم[4].

وتعرف وفرات الحجم على أنها تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة والتوسع في حجم المشروع[5].

ويمكن قياس كفاءة الحجم من خلال غلة الحجم، وتقيس هذه الأخيرة التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج، ويمكننا أن نجد الحالات التالية[6]:

- إذا كان التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج أكبر من الواحد، لدينا حالة غلة الحجم المتزايدة؛

---

[1] شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص54.

[2] بتسام ساعد، **دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي – التجربة الماليزية نموذجا**-، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3] Jason Allen & Ying Liu, **Efficiency and economies of scale of Large Canadian banks, working paper, Bank of canada,** may, 2005, p5**.**

[4] حدة رايس، الزهرة نوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

[5] Xiaoqung. Fu Shelogh Heffernan**, Economies of scale and scope in china's banking sector, working paper cass business school**, city univercity, Londan Janury 2006, P4.

[6] محمد الجموعي قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 87.

- إذا كان التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج أقل من الواحد، لدينا حالة غلة الحجم المتناقصة؛
- إذا كان التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج يساوي الواحد، لدينا حالة ثبات غلة الحجم.

كذلك لقياس وفورات الحجم أهمية بالغة للمؤسسة المصرفية، حيث يتم عن طريقها تحديد الحد الأمثل لمستوى الإنتاج، من خلال دراسة العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومستوى الإنتاج.

ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (07): دراسة العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومستوى الإنتاج

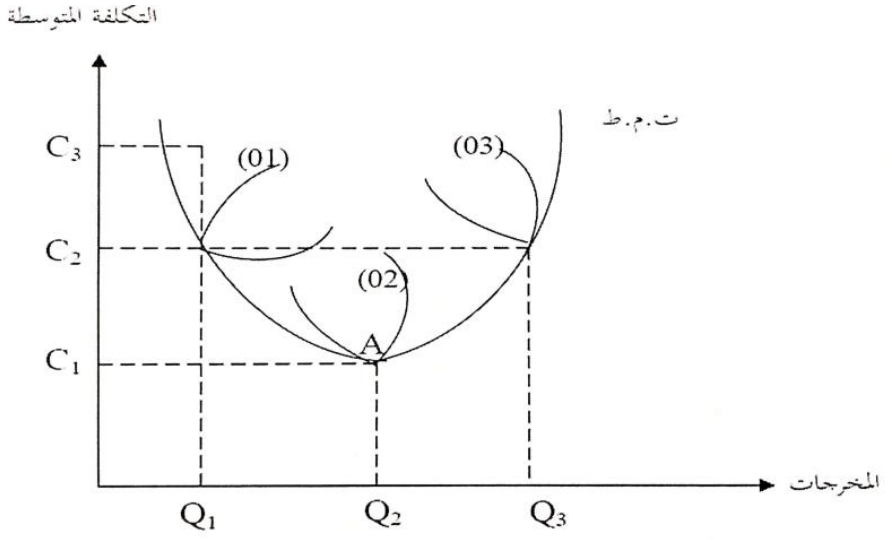

المصدر: شريفة جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية**، مرجع سبق ذكره ص32.

يمثل الشكل منحنيات التكلفة المتوسطة في الأجل القصير لثلاث أحجام مختلفة من نشاط المصرف حيث يمثل:

- المنحنى (1): التكلفة المتوسطة للحجم الصغير للطاقة الإنتاجية للمصرف.
- المنحنى (2): يمثل الحجم المتوسط.
- المنحنى (3): يمثل الحجم الكبير.

وهذه الأحجام المتتالية تشكل منحنى التكلفة المتوسطة للمصرف في المدى الطويل (ت م ط)، من خلال الشكل رقم (07) يمر المصرف في الأجل الطويل بثلاث مراحل والمتمثلة فيما يلي:

❖ **المرحلة الأولى**

بإمكان المصرف زيادة حجم نشاطه بزيادة عناصر الإنتاج المستخدمة، فمثلا: زيادة الفروع، زيادة أجهزة السحب الآلي، وبهذا ينتقل المصرف من الحجم (1) إلى الحجم (2)، في البداية تزداد الغلة بنسبة أكبر من

[1] شريفة جعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 31-33.

نسبة الزيادة في عناصر الإنتاج، ويعود هذا لمزايا التخصص واستعمال عناصر الإنتاج بشكل كبير، فتنخفض التكاليف المتوسطة من C3 إلى C1، لأنه كلما توسع المصرف كلما حقق مدخرات على مستوى التكاليف.

بإمكان المصرف الكبير تحسين ربحه إما بتخفيض التكاليف الثابتة، حيث تزداد التكاليف الثابتة بزيادة بعض التكاليف الإضافية وهذا نتيجة زيادة حجم المصرف، لكن زيادة التكاليف تكون بنسبة أقل من زيادة الحجم، أو بتخفيض نسبة حقوق الملكية دون زيادة خطر العسر المالي. تتوفر لدى المصرف كبير الحجم حافظة مالية متنوعة، هذا ما يؤدي إلى خفض العسر المالي عند النقطة A والتي تمثل أدنى نقطة في منحنى التكاليف المتوسطة وطويل المدى يصل الإنتاج حده الأمثل، في هذه الوضعية بإمكان المصرف التوسع في إنتاجه وذلك بانخفاض تكاليفه، ولكن عند بلوغه الحجم الأمثل على المصرف أن يوقف التوسع في الإنتاج تعبر هذه المرحلة عن زيادة غلة الحجم نقول أن المصرف حقق وفورات حجم موجبة.

❖ **المرحلة الثانية**

بسبب التوسع الذي يحققه المصرف بدون توقف لاستمرار تزايد الغلة، حيث أن الوفرات الناتجة من الزيادة في عناصر الإنتاج تنفذ عند وصول المصرف إلى حجم معين، ولكن إذا استمر المصرف في التوسع فإن نسبة الزيادة تكون متساوية بين العائد وعناصر الإنتاج، وهو ما يعرف بثبات غلة الحجم وهنا تثبت التكلفة المتوسطة عند حدها الأدنى، ويطلق على النقطة A التي لا يوجد بعدها أية مزايا ذات دلالة من وفورات الحجم " الكفاءة الأدنى لزيادة الحجم ".

❖ **المرحلة الثالثة**

يبدأ المصرف في التوسع أكثر فأكثر مما يؤدي إلى تجاوز الحد الأمثل للإنتاج (الانتقال من المنحنى (2) إلى المنحنى (3) مما يؤدي إلى التراجع في وفورات الحجم، حيث ينتج عن هذا التوسع انخفاض في المكاسب والعائد على حقوق الملكية، وهذا نتيجة لصعوبة إدارة المنظمات الكبيرة كما تفوق تكاليف الحجم وفورات الحجم، وترفع التكلفة المتوسطة من C1 إلى C2 تعرف هذه المرحلة بتناقص غلة الحجم، حيث تتحقق وفورات الحجم السالبة.

رابعا: كفاءة وفورات النطاق

تعبر كفاءة وفورات النطاق عن استطاعة البنك على إنتاج مزيجا من المنتجات بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة أن ينتج كل منتوج من المزيج على حدى[1]، أما إذا كان لا يستطيع ذلك فنقول عنه أنه يتصف باللاكفاءة في تنويع منتجاته، وتقاس كفاءة وفورات النطاق من خلال نسبة الإدخار في التكاليف نتيجة إنتاج منتجين أو أكثر معا[2]، وللتوضيح أكثر يمكننا كتابة المعادلة التالية حيث تتحقق وفورات النطاق عندما تكون قيمة (س) أكبر من 1 كما يلي:

[1] سامية سرحان، حياة نجار، **مرجع سبق ذكره**، ص690

[2] محمد الجموعي قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص137.

$$س = \frac{ت(ك1) + ت(ك2) - ت(ك1 + ك2)}{ت(ك1 + ك2)}$$

- س: درجة وفورات النطاق؛
- ت(ك1): تكلفة إنتاج الكمية (ك1) من المنتوج الأول؛
- ت(ك2): تكلفة إنتاج الكمية (ك2) من المنتوج الثاني؛
- ت(ك1+ك2): تكلفة إنتاج الكمية (ك1) من المنتوج الأول والكمية (ك2) من المنتوج الثاني معا.

وتحقق وفرات النطاق عندما تكون قيمة (س) أكبر من الصفر، لأن تكلفة انتاج للمنتجين معا ت(ك1+ك2) أقل من تكلفة كل منتج على حدى ت (ك1) + ت(ك2)، ومن الواضح أن (س) تقيس نسبة الوفر الناتج عن إنتاجهما معا بدلا من كل على حدى[1].

خامسا: كفاءة إكس

تسمى بالكفاءة التشغيلية وتعرف على أنها: "الكفاءة في استخدام المدخلات"، وهي النسبة بين أقل تكلفة يمكن إنفاقها لإنتاج مزيج من المخرجات وبين التكلفة الفعلية التي يتم إنفاقها[2]، يعود اقتراحها للإقتصادي (leibenstein) سنة 1996، والفرضية الأساسية التي اعتمد عليها هي أن لا الأفراد ولا المؤسسات ولا الصناعات هي منتجة كما ينبغي[3]، وعليه فإن مسألة الكفاءة في هذا المجال تعود إلى نظام الحوافز والنظام الإداري في المؤسسة، وتقاس كفاءة إكس بعدة طرق نذكر منها[4]:

- النسبة الدنيا للتكاليف الكلية على الأصول الإجمالية أو ما يعرف بمتوسط التكلفة الكلية؛
- تقاس بأقصى المخرجات إلى المدخلات؛
- باستخدام طرق التقدير فهي تقاس بمدى انحراف القيم الحالية عن القيم الحالية التي تمثل الحد الكفء؛
- النسبة الدنيا للمدخلات أو المخرجات.

المطلب الثالث: طرق قياس الكفاءة المصرفية

تعددت طرق وأدوات قياس الكفاءة المصرفية نتيجة الاختلاف والتنوع في طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية، قد استخدمت العديد من النماذج والمؤشرات من بينها طريقة التحليل المالي، الطرق الكمية، طريقة نظام CAMELS، طريقة خلق القيمة وبطاقة الأداء المتوازن. وتعتبر طريقة التحليل المالي والطرق الكمية أداة لتقييم كفاءة المؤسسات الإقتصادية والمصرفية على حد سواء وفي ما يلي نستعرض هذه الطرق:

[1] عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة ، **التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص 137.

[2] شريفة جعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

[3] محمد الجموعي قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص89.

[4] ابتسام مساعد، **مرجع سبق ذكره**، ص72.

أولا: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام النسب المالية

في ظل الاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية لم تعد القوائم المالية قادرة على إعطاء صورة واضحة وعاكسة لآلية العمل المصرفي، هنا برزت أهمية التحليل المالي من بين أهم أساليب تقييم الأداء، لأنه يعطي مؤشرات مالية تخدم عملية التخطيط والتقييم والرقابة[1]، ويتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأداء المالي وتحديد نقاط القوة والضعف.

كذلك يساعد على معرفة مركز المصرف وحقيقة وضعه وأين يقف بين بقية المصارف المماثلة، ويدل على الأخطار التي يمكن أن يواجهها لذا يعد التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم. ويتم تحليل البيانات والقوائم المالية بطرق مختلفة أهمها:

- **التحليل الرأسي:** يقوم التحليل الرأسي على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة، أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة وبمعنى آخر فإن هذا التحليل يبين الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية في تاريخ معين[2].
- **التحليل الأفقي:** يقوم التحليل الأفقي على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المتعاقبة مع اختيار فترة واحدة من تلك الفترات لتكون فترة الأساس، للتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه[3].
- **تحليل النسب:** يتضمن حساب نسب محاسبية خاصة من عنصرين أو أكثر من العناصر الظاهرة في حسابات الدخل والميزانية وذلك لكشف العلاقات بين هذه العناصر.

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها استخداما، حيث أن أهميتها تتجلى في كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للبنك[4].

ضمن هذا سنتعرف على أهم مؤشرات قياس الربحية في البنوك التجارية كوسيلة لقياس الكفاءة المصرفية وتقيس نسب الربحية مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالكفاءة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة البنك حيث يتم قياس ربحية البنك من خلال المؤشرات التالية[5].

1-مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE):

يمكن مؤشر العائد على حقوق الملكية من تقييم أداء البنوك وذلك بوضع مجموعة من النسب التي تساعد المحلل على تقييم حجم أرباح البنك والمتعلقة بمخاطر تم قبولها[6]، فمن خلال هذا المؤشر يمكن قياس العائد

---

[1] عبد الحميد بوخاري ، علي بن ساحة ،**مرجع سبق ذكره**، ص 140.

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 165.

[3] خالد وهيب الراوي، **إدارة العمليات المصرفية**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر، الأردن، 2003، ص324.

[4] أمال الماجري، **الكفاءة المصرفية للبنوك التجارية في ظل العولمة المالية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جنيرال -2005-2009**)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009، ص22.

[5] شريفة جعدي، **مرجع سق ذكره**، ص 95.

[6] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة**، الدار البيضاء الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص77.

على وحدة نقدية مستبشرة من قبل جملة الأسهم العادية، فهو يقيس العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال البنك، كما أن ارتفاع هذا المؤشر دلالة على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل داخل البنك، فكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل بالنسبة للبنك لأن نسبة الربح زادت مما يمكنه من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين وكذلك زيادة في نسبة الأرباح المحتجزة (الاحتياطات)، ويتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

2-مؤشرات العائد على الأصول (ROA):

يمكن مؤشر العائد على الأصول من قياس كفاءة البنوك، بحيث يقيس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفا عقلانيا أي يقيس كفاءة إدارة البنك في استخدام مجموع أصوله، فمن خلال هذا المؤشر يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال فترة معينة [1].

يستخدم مؤشر العائد على الأصول للمقارنة بين المؤسسات في القطاعات المتماثلة بوضوح، كذلك لمؤشر العائد على الأصول مسؤولية التشغيل الكفء لتلك الأصول ومسؤولية التمويل المطلوب، فكلما ارتفعت نسبة معدل العائد على الأصول دل ذلك على كفاءة الإدارة واستثمار المؤسسة لأصولها.

ويتم حساب معدل العائد على الأصول وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{العائدعلى الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

3- مؤشرات منفعة الأصول (AU):

تتمثل منفعة الأصول في نسبة الإيرادات الكلية المحققة لكل وحدة نقدية من الأصول وهي تعكس الاستغلال الأمثل للأصول بمعنى آخر إنتاجية الأصول ويتم حساب منفعة الأصول وفقا لعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر منفعة الأصول} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

[1] عمار أكرم وعمر الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي لتنجو من التعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص 36.

4- مؤشر هامش الربح (PM):

يعكس هذا المؤشر مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب ويقيس الدخل المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الإيرادات ومنه فهو الصافي، ويتم حساب مؤشر هامش الربح وفقا للعلاقة التالية[1]:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

$$\text{لدينا مؤشر منفعة الأصول } \mathbf{AU} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\text{مؤشر هامش الربح } \mathbf{PM} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

بضرب العلاقة 1×2 نجد:

$$\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

بإختزال إجمالي الإيرادات نجد العلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تمثل هذه العلاقة مؤشر العائد على الأصول(ROA)

$\text{ROA} = \text{PM} \times \text{AU}$: العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

من خلال العلاقة السابقة يمكن القول بأن ارتفاع العائد على الأصول راجع لارتفاع منفعة الأصول أو لهامش الربح أو كليهما وهذا ما يعكس الأداء الجيد، أما انخفاض مؤشر العائد على الأصول فهو راجع لانخفاض إحدى المعدلين أو كليهما، فإن كان الارتفاع في مؤشر العائد على الأصول يعود لهامش الربح يدل على كفاءة البنك في تحكمه في تكاليفه، أما إذا كان الارتفاع في مؤشر العائد على الأصول يعود لمنفعة الأصول فهذا يدل على الاستخدام الأفضل للأصول[2].

5-مؤشر مضاعف حق الملكية أو الرفع المالي (EM):

يعرف الرفع المالي بأنه الاستعانة بأموال الآخرين لتحقيق أرباح إضافية يستفيد منها الملاك، ومنه فزيادة الرفع المالي من أدوات المراقبة فهي تساعد على تقييم الهيكل التمويلي بالمؤسسة كما تقيس مدى تعرضها للمخاطر المالية، إن مضاعف حق الملكية هو نسبة الرفع المالي التي تقيس الجزء من أصول المؤسسة التي يتم تمويلها من خلال حقوق المساهمين.

---

[1] شريفة جعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص105.

[2] محمد الجموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، مجلة الباحث، العدد3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005، ص 91.

ويحسب مؤشر مضاعف حق الملكية بالعلاقة التالية:

$$\text{إجمالي الأصول } \mathbf{EM} = \frac{\text{مؤشر مضاعف حق الملكية}}{\text{إجمالي حق الملكية}}$$

يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بالعائد على الأصول (ROA) من خلال ما يسمى بمضاعف حق الملكية (EM) وهذا وفقا للعلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية ($\mathbf{ROE}$) : العائد على الأصول × مضاعف حق الملكية

$$\mathbf{ROE = ROA \times EM}$$

يقوم مؤشر مضاعف الملكية (EM) بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية بحيث تدل القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وعليه فإن مؤشر حق الملكية يقيس درجة الرفع المالي كما يعتبر مقياسا للربح والمخاطرة، وهذا كون أن الرفع المالي المرتفع يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية (ROE) وهذا في حالة وجود دخل صافي موجب[1].

أما في حالة ما إذا حقق البنك عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض هذا يعود إما للعائد على الأصول أو مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) أو كليهما، ففي حالة ارتفاع العائد على حقوق الملكية بسبب العائد على الأصول يدل هذا على الإدارة الجيدة للأصول، أما إذا كان الارتفاع سببه الرافعة المالية فعلى المساهمين معرفة درجة المخاطرة التي يتطلبها العائد[2].

[1] عمار أكرم، عمر الطويل، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[2] محمد الجموعي قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

الجدول رقم (01): كفاءة مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية

المؤشرات	النسب	الكفاءة
العائد على حقوق الملكية ROE	صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكية	كفاءة الأرباح
العائد على الأصول ROA	صافي الدخل / إجمالي الأصول	كفاءة الأرباح
منفعة الأصول AU	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول	كفاءة الأرباح
هامش الربح PM	صافي الدخل / إجمالي الإيرادات	كفاءة التكاليف
الرفع المالي EM	إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية	كفاية الأرباح

المصدر: مصطفى العرابي، **تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي دراسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري وسوسيتي جنيرال الجزائر باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، المجلد 08، العدد01، 2019، ص564.

ثانيا: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام الطرق الكمية

❖ **طريقة تحليل مغلف البيانات (DEA)**

- **تعريف أسلوب تحليل مغلف البيانات**

يسمى كذلك بأسلوب تطويق البيانات، بحيث يستعمل البرمجة الخطية الرياضية لتحديد مستويات الكفاءة النسبية لتشكيلة معينة من وحدات اتخاذ القرار القابلة للمقارنة فيما بينها[1]، والتي تستعمل مجموعة من المدخلات والمخرجات، ويقوم هذا الأسلوب ببناء نسبة واحدة، من خلال قسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل وحدة، ويتم مقارنتها مع باقي الوحدات الأخرى المثيلة لها، وكلما اقتربت النسبة من الواحد زادت كفاءة الوحدة والعكس، حيث تنحصر النسبة ما بين الصفر والواحد، وهذا الأخير الذي يمثل الكفاءة الكاملة، كما يعود فضل بناء نموذج تحليل مغلف البيانات إلى طالب الدكتوراه Edwardo Rhodes سنة 1978، الذي كان يعمل على ضبط برنامج تعليمي أمريكي لمقارنة أداء مجموعة من الطلاب في مؤسسات تعليمية متماثلة

[1] محمد جموعي القريشي، الحاج عرابة، **قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل مغلف البيانات(DEA)** ، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، العدد11، 2012، ص 13.

وبمساعدة مشرفيه الباحث كوبر (Cooper) وشارنز (Charnes) قاموا بصياغة نموذج CCR نسبة إلى (Charnes–Cooper–Rhodes)[1].

- **شروط استخدام أسلوب مغلف البيانات**

لاستخدام أسلوب مغلف البيانات لابد من توافر مجموعة من الشروط، يمكن حصرها فيما يلي[2]:

- تحديد واختيار الوحدات المتماثلة، قصد التوصل لنتائج دقيقة لعملية المقارنة؛
- يجب أن تتوفر علاقة خطية بين مدخلات ومخرجات الوحدة، بحيث كلما زادت نسبة المدخلات زادت المخرجات، أي هناك علاقة طردية بينهما؛
- يجب أن يكون عدد المتغيرات أقل من عدد الوحدات المقيمة.

❖ **طريقة حد التكلفة العشوائية (SFA)**

طورت هذه الطريقة من قبل (Schmit , Aignet, Lovell) في سنة 1977، وقد تم تطبيقها على البنوك سنة 1990 من طرف (Lovell وFerrier)، حيث تم تحديد معين لدالة التكاليف وفي الغالب ما تستعمل دالة traslog، مع اعتمادها على طريقة الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية، التي تمثل المتغير التابع لعدة متغيرات مستقلة، بحيث تمثل التكلفة الكلية المتوقعة الحد الأمثل لأفضل تطبيق ممكن تحقيقه، ومنه فالبنك الذي تكلفته الحالية تساوي التكلفة المتوقعة فهو قد حقق أفضل تشغيل له، وعليه فالعكس تماما فالبنك يوصف باللاكفاءة في حالة تحقيقه لتكلفة تفوق التكلفة المتوقعة، أما الفرق بين التكلفة الحالية والمتوقعة فيطلق عليه اسم حد التكلفة العشوائية، الذي يشمل جزئين هما عنصر الأخطاء الناتجة عن الكفاءة –X– وتكون تتبع توزيعا نصف طبيعي أما الثاني فهو عنصر الأخطاء العشوائية للانحدار الذي يتبع التوزيع الطبيعي[3].

❖ **طريقة الحد السميك (TFA)**

تستمد هذه الطريقة عناصرها من الطريقتين السابقتين مغلف البيانات وحد التكلفة العشوائية، حيث عمل على تطويرها كلا من (Berger and Humphrey) سنة 1991، بافتراضها أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء الناتجة عن الكفاءة – X– والأخطاء العشوائية من ناحية، وتفترض أن البنوك أو فروع البنوك التي تتمتع بمتوسطة تكلفة منخفض (إجمالي التكاليف / إجمالي الأصول) تحقق درجة كفاءة تشغيلية مرتفعة، ومن خلال تقسيم مجمل البنوك والفروع البنكية إلى أربع شرائح، حيث الربع الأدنى منها يمثل البنوك الأعلى كفاءة التي تحقق متوسطة تكلفة منخفض مقارنة بالثلاث أرباع الأخرى المشكلة للعينة والتي متوسط تكلفتها يرتفع تدريجيا إلى غاية الوصول للربع الرابع، وتعتبر هذه الطريقة أن الاختلاف بين دالة التكلفة

---

[1] محمد شامل بهاء مصطفى فهمي، **قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم التربوية والنفسية**، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، المجلد1، العدد 1، جانفي 2009، ص ص 257–265.

[2] **المرجع نفسه** ص 266.

[3] سالم عبد الله حلس، نهاد ناهض فؤاد الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج التكلفة العشوائية، دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، جامعة غزة، فلسطين، المجلد 22، العدد 1، جانفي 2014، ص ص 141– 142.

المقدرة للبنوك في الربع الأقل من ناحية متوسط التكلفة، والربع الرابع الذي يتميز بارتفاع في متوسط التكلفة المعيار الذي يعكس الاختلاف في درجات الكفاءة[1].

❖ **طريقة التوزيع الحر (DFA)**

تم تحديد هذه الطريقة من قبل Schmidt and Sickles سنة 1984، وقد عمل على تطويرها (Berger) سنة 1993 حيث تعتمد على وضع نموذجا داليا للحد، والذي من خلاله يتم حساب نقاط الكفاءة على افتراض وجود اختلاف في الكفاءة عبر الزمن بين البنوك، لهذا يتم تطبيق هذه الطريقة في حالة توافر المعلومات والبيانات لفترات طويلة ومتتالية، وتفترض هذه الطريقة أن اللاكفاءة مستقرة عبر الزمن، مع توافر الأخطاء العشوائية خلال نفس الفترة، ومن المعروف أن الاضطرابات العشوائية تشمل اللاكفاءة والأخطاء العشوائية، فعليه فان متوسط الاضطرابات العشوائية لمجموعة من السنوات لبنك ما يعبر عن درجة اللاكفاءة خلال تلك الفترة[2].

ويمكن تلخيص الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية في الشكل التالي:

الشكل رقم (8): الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية

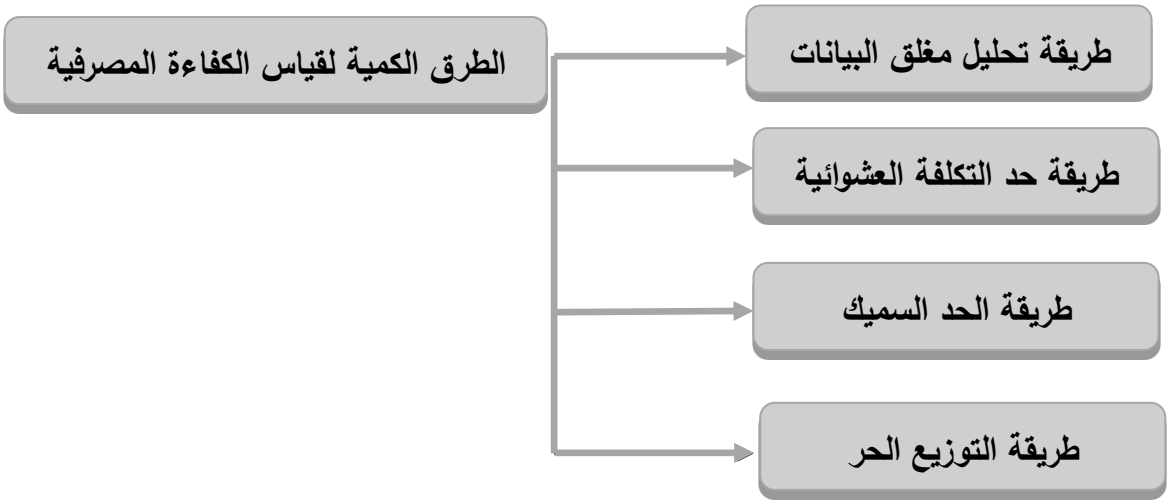

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- محمد جموعي القريشي، الحاج عرابة، **مرجع سبق ذكره** ص 13.

ختما لهذا المبحث تتجلى أهمية قياس الكفاءة المصرفية في الحكم على مدى قدرة الإدارة على إستخدام الموارد والإمكانيات المتاحة إستخداما عقلانيا، وذلك باكتشاف الانحرافات والتعرف على نواحي الاسراف والضياع، عدم الكفاءة ومن ثم إتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمنع تلك الأخطاء وتقليل الانحرافات ما أمكن.

[1] أحمد عمان، **فعالية الكفاءة التشغيلية في التقليل من مخاطر السيولة في البنوك التجارية، دراسة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2010-2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2018، ص ص 45-46.

[2] **المرجع نفسه**، ص 46.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية

تواجه البنوك التجارية في سبيل تحقيق أهدافها المتعلقة برفع مستوى كفاءتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها من بنك إلى أخر سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة بالبنك أو داخلية تتعلق بالبنك نفسه.

سنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على أهم العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية سواء كانت داخلية منها أو خارجية.

المطلب الأول: العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية للبنك

تشكل البيئة الداخلية للبنوك عاملا أساسيا في تطوير كفاءتها أو تراجعها، وتتمثل العوامل الداخلية التي يمكن أن تؤثر في الكفاءة المصرفية فيما يلي:

أولا: حجم الودائع

تعد الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك عموما، إذ تعتمد عليها بشكل كبير في تمويل استثماراتها، كما أنها من أقل مصادر الأموال تكلفة، إن الزيادة في حجم الودائع تؤدي إلى زيادة قدرة البنك على منح التمويل، وبالتالي زيادة معدلات ربحيته[1].

ثانيا: حجم البنك

يقاس حجم البنك عادة بمقدار ما يملكه البنك من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكبر الحجم (مقاسا بالموجودات) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيرا في البنوك الصغيرة وذلك بالمقارنة مع البنوك الكبيرة، ومن المعلوم أن حجم الودائع في البنوك الكبيرة يكون أكبر من البنوك الصغيرة (بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر)، الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية كما أن زيادة حجم موجودات البنوك التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، ضمن المتوقع دائما أن زيادة موجودات البنك سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها وفي حال قياس حجم البنوك بما يملكه من حقوق ملكية (رأس مال المدفوع والاحتياطات والأرباح غير الموزعة) نجد ان البنوك التي تملك حقوق ملكية كبيرة، تكون الاموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها، مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية[2].

ثالثا: إدارة البنك

يمكن أن تتأثر كفاءة البنك بمدى قدرة إدارته على:

---

[1] ضياء الدين عبد الباسط عبد الماجد، **محددات ربحية المصارف الاسلامية بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة شقراء للعلوم الإنسانية و الادارية**، العدد 15، جامعة شقراء ، السعودية ، 2021، ص 142.

[2] منذر مرهج، عبد الواحد حمودة، رامي أكرم مزيق، **تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات، دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 2، 2014، ض 336.

❖ إدارة هيكلها المالي بشقيه (إدارة الموارد– إدارة الاستخدامات) بكفاءة عالية لأن ذلك يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف البنك، ففي حال تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد البنك في موجودات ذات عوائد مجزية آخذت بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه البنوك وتعظيم ثروتها[1]، وهو معيار أساسي يعكس مدى كفاءتها.

❖ اتخاذ القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحية تلك البنوك من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان[2] لأن عدم التحكم في هذه المؤشرات و الموازنة بينها سيؤثر مباشرة على كفاءتها.

❖ تجنب الوقوع في سياسات توظيف خاطئة تستند للاعتبارات الشخصية، لأن ذلك يؤدي إلى تدني مستوى كفاءة الجهاز البنكي، إضافة إلى الآثار المترتبة عن هذا والمتمثلة في خفض الروح المعنوية للموظفين نظرا للمحاباة والقفز على سلم الدرجات والرواتب، بالإضافة إلى إعطاء أهمية لمتابعة الأهداف الإستراتيجية من خلال دراسة سلوك العاملين واهتمامهم بالعمل، لأن عدم قيامها بذلك سيترتب عنه ضعف كفاءة البنك وأداءه، إذ يجب على مجالس إدارة البنوك التجارية وضع إجراءات وقواعد إدارية في التعيين، كما يجب التأكد من كفاءة من يتم تعيينهم في المؤسسات البنكية خاصة في المراكز القيادية[3].

رابعا: عمر البنك

إن لعمر البنك تأثير كبير على كفاءته و يتضح ذلك جليا من خلال[4].

❖ البنوك التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من البنوك الجديدة.

❖ لدى إدارتها الخبرة البنكية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة البنكية.

❖ البنوك تمتلك أغلب أصولها و مصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في المستقبل.

❖ إطمئنان الأفراد للبنوك ذات الأعمار الطويلة لعلمهم و ثقتهم بأن هذه البنوك قادرة على الاستمرار.

خامسا: عدد فروع البنك

إن الانتشار الجغرافي للبنك، وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل على زيادة المتعاملين معه، فإيصال الخدمات البنكية لهذه التجمعات السكانية، خاصة إذا كانت تفصل بينها مسافات طويلة سوف تجعل من البنوك ذات الانتشار الواسع هدفا لتعامل الجمهور معها للاستفادة من خدماتها وخاصة في مجال السحب والإبداع والتحويلات المالية، وزيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع وكذلك حجم التسهيلات وحجم العمليات، مما سيؤدي إلى زيادة ربحية البنك كأحد أهم مؤشرات كفاءته.

---

[1] أحمد رحماني ، **قياس كفاءة الاندماج البنكي باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA دراسة حالة بعض البنوك العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2018–2019، ص95.

[2] منذر مرهج، عبد الواحد حمودة، رامي أكرم مزيق، **مرجع سبق ذكره**، ص336.

[3] شريفة جعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[4] منذر مرهج، عبد الواحد حمودة، رامي أكرم مزيق، **مرجع سبق ذكره**، ص 337.

الجدير بالذكر أنه يمكن أن يكون للانتشار الجغرافي أثرا سلبيا على كفاءة البنك، وهذا في حالة انتشاره واتجاهه نحو أسواق لا يقدر على المنافسة فيها، أو غير مرغوب في تواجده أصلا بها لأسباب ثقافية أو دينية مما سينعكس على أداءه ويشكل تكاليف إضافية بالنسبة للبنك ولا تعود عليه سوى بأرباح قليلة توحي بضعف كفاءته.

سادسا: عدد عمال البنك

إن زيادة عدد عمال البنك سوف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له وبالتالي زيادة الربحية، فالبنك ذو الأعداد الكبيرة من الموظفين يعكس إما انتشاراً جغرافياً كبيرا من خلال زيادة عدد الفروع التي تحتاج إلى هذه الزيادة، أو زيادة خدمات البنك الفنية والتقنية وعملياته التي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء.

إن الحديث عن عدد العمال لا يعبر دائما عن زيادة الطاقة الإنتاجية، بل يعبر عن زيادة التكاليف المتعلقة بهم، وبالتالي فإن الزيادة المدروسة في عدد الموظفين والتي يتطلبها عدد الفروع وحجم العمليات ستغطي التكاليف وتساهم في رفع كفاءة وأداء البنك، وأما إذا كانت عملية التوظيف مبالغ فيها ولا تتم وفقاً للمتطلبات والاحتياجات الحقيقية للبنك، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تحمله لنفقات إضافية تقلص من كفاءته وأرباحه[1].

سابعا: درجة المخاطرة

يعرف الخطر على أنه مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا[2].

تتعرض البنوك وفقا لطبيعة نشاطها لمخاطر عديدة ومتشعبة، لدرجة أن السمعة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر وليس تجنبها، لأن البنك بشكل عام يمارس نشاط المتاجرة بالمال من خلال قبول الودائع ومنح الائتمان، فهو بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة وأولئك ذوي الحاجة إليها مما يجعله مفهوم لصيق بالعمليات المصرفية وملازم لها، حيث يقصد به أن يكون التوقع بالعائد المستقبلي خطأ مما يعني أن المخاطر تتعلق باحتمال ظهور حدث غير مرغوب فيه[3].

في ظل زيادة الضغوط التنافسية التي تشجع البنك على الميل للمخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة سوقية، بالإضافة إلى التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق البنكية في السنوات الأخيرة نتيجة للتحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية وبالتالي إتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى إمكانية تعرضها لأزمات[4]، وبالتالي يتضح أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين درجة المخاطرة والكفاءة المصرفية، حيث أن البنوك

---

[1] منذر مرهج، عبد الواحد حمودة، رامي أكرم مزيق، **مرجع سبق ذكره**، 337.

[2] حياة نجار، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[3] **نفس المرجع** ص 47-48.

[4] اسيا قاسمي، حمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل**، المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم ، يومي 11 – 12 ديسمبر 2011 ص 02.

التي تتميز بكفاءة عالية بإمكانها التعايش مع درجات مخاطرة عالية من أجل جني أكبر الأرباح خاصة إذا تعلق ذلك بالمخاطر الداخلية.

وحتى يتضح ذلك أكثر سنتطرق لأهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك والتي تؤثر في كفاءته كما يلي:

❖ **المخاطر الائتمانية:** تعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة[1]، وبالتالي فإن من الأهمية بمكان الاعتراف أولا بأن أي عملية إقراض تكتنفها أخطار معينة وتتفاوت هذه الأخطار تبعا لكل عملية، ومن ثم يجب على البنك المقرض أن يحاول كل ما في وسعه منع هذه الأخطار من الوقوع، لأنه إن لم يفعل فلن يحقق العائد الذي يرجوه وقد تقود هذه الأخطار إلى خسارة الأموال المقرضة أيضا[2].

وهناك عدة صور للمخاطر الائتمانية والتي من بينها ما يلي:

- **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:** إن هذا الخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها، مبلغها ومدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها.
- **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** تحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها، وهذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها والتحكم فيها وأخذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها.
- **المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:** كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها هي ليست فقط أخطاء الغير، وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته.

❖ **مخاطر رأس المال:** تعني مخاطر رأس المال مدى تناقص قيمة الموجودات قبل أن يكون لهذا التناقض أثر على حقوق المودعين.

إن لإنخفاض رأس مال البنك بالنسبة لموجوداته أثر إيجابي على العائد على حقوق المساهمين، كما أن زيادة مديونية البنك سوف تؤدي إلى زيادة العائد والعكس صحيح، ولكن في نفس الوقت، أي انخفاض لرأس المال عن المستوى المطلوب سوف يعرض أموال المودعين للخطر، ولذلك يوضع لرأس المال حد أدني يجب إحترامه وهو ما يعرف بكفاية راس المال[3].

❖ **مخاطر السيولة:** يقصد بالسيولة البنكية قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع[4]، فالسيولة إذا لا تعني فقط تحويل الأصل إلى نقد وإنما تحويله إلى نقد دون أية خسارة لأن السيولة ينبغي أن ترتبط

---

[1] أحمد رحماني، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

[2] بهية مصباح محمود مصباح، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص64.

[3] شريفة جعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

[4] لانا نبيل زاهر، **أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءمة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد36، العدد 6، 2014، ص400.

بالربحية، وتتمثل سيولة البنك في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات اللازمة والأصول لهم والمتمثلة في النقد السائل في الأوقات التي يرتئيها أو يختارها العملاء.

وبالتالي فإن مخاطر السيولة تتمثل في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث العسر المالي الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه، وقد تكون مخاطر السيولة كبيرة خاصة في البنوك المتخصصة في نشاطات الأموال الإلكترونية إذا لم تستطع التأكد من كفاية الأرصدة لتغطية التسديد في أي وقت محدد، إضافة إلى ذلك قد يؤدي إلى مخاطر السمعة والتأثير على الربحية[1].

❖ **مخاطر التشغيل:** هي مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إنخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أوالأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية"، وبالتالي فإن المخاطر التشغيلية هي المخاطر الناجمة عن إختلال الأنظمة الداخلية للبنك كنظام المعلومات والنظام المحاسبي، كما يمكنها أن تنشأ نتيجة لارتكاب الأخطاء أو الغش من طرف الأفراد العاملين بالبنك أوعدم احترامهم لآداب وأخلاقيات المهنة[2].

يشمل هذا النوع من المخاطر العمليات اليومية للبنوك، ويجب على الإدارة العليا للبنك التأكد من وجود برنامج لتقويم هذه المخاطر وتحليلها[3]، ومن بين أسباب ظهور هذه المخاطر ما يلي[4]:

- عدم التحكم بالشكل الملائم في التقنيات الآلية المتطورة المستخدمة في العمل المصرفي، فمن الممكن أن يحول ذلك مخاطر أخطاء المعالجة اليدوية للبيانات إلى مخاطر أعطال في نظام الكمبيوتر وخصوصا مع تزايد الاعتماد على الأنظمة المتكاملة على المستوى الدولي؛
- ينطوي النمو في التجارة الإلكترونية على مخاطر محتملة مازالت أبعادها غير معروفة تماما (على سبيل المثال عمليات الاحتيال الخارجية وموضوعات أمن نظم الكمبيوتر)؛
- الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من أطراف أخرى وكذلك المشاركة في أنظمة المقاصة والتسويات يفرض ضرورة المحافظة على نظم عالية الجودة للرقابة الداخلية وأنظمة الحفظ الاحتياطي.

❖ **مخاطر سعر الفائدة:** لقد عرف المبدأ (15) من وثيقة لجنة بازل المتعلقة بمبادئ رقابة مخاطر سعر الفائدة وإدارتها في سبتمبر 2003 مخاطر سعر الفائدة على أنها "تعرض الحالة المالية للبنك لتغيرات مضادة في أسعار الفائدة ويعد قبول هذه المخاطر جزءا طبيعيا من العملية المصرفية، ويمكن أن تكون مصدرا مهما للربحية ولقيمة حقوق المساهمين، ولكن الإفراط في هذه المخاطر يمكن أن يشكل تهديدا لأرباح البنك وقاعدته الرأسمالية إذ أن التغير في أسعار الفائدة يؤثر في أرباح البنك وذلك نظر إلى تغير صافي الربح من الفائدة، وكذلك مستوى الأرباح الأخرى الحساسة للفائدة وتكاليف التشغيل، كما تؤثر التغيرات في أسعار

---

[1] بهية مصباح محمود صباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

[2] حياة نجار، **مرجع سبق ذكره**، ص 58.

[3] بهية مصباح محمود صباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

[4] أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 3، ديسمبر 2015، ص 119.

الفائدة في قيمة الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية، إذ أن القيمة الحالية للمتدفقات النقدية المستقبلية (في بعض الحالات التدفقات النقدية ذاتها) تتغير بتغير أسعار الفائدة"[1].

إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل فالبنك يمكن أن يتعرض لانخفاض أو تدهور فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب التبديل السريع للمديون نتيجة لضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية وارتفاع تكلفتها المتوسطة، وتمس مخاطر سعر الفائدة كل المتعاملين في البنوك سواء كانوا مقرضين أو مقترضين فالمقرض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها[2].

المطلب الثاني: العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية للبنك

يمكن للعوامل الخارجية للبنوك أن تؤثر تأثيرا سلبيا على كفاءتها إذا لم تستطع هذه الأخيرة التأقلم معها فالبنوك الكبيرة والكفؤة هي تلك التي لها القدرة على استغلال التغيرات في بيئتها الخارجية من أجل إحداث الوثبة والتفوق على منافسيها من البنوك التي يمكن أن تتأثر بالتقلبات الخارجية المختلفة، وتتمثل فيما يلي:

أولا: المنافسة

للمنافسة أثر كبير على كفاءة البنوك، فالبنوك التي لها القدرة على المنافسة في السوق البنكي من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية ترضي عملائها سينعكس ذلك بالإيجاب على كفاءتها[3]، أما إذا حدث العكس ولم تستطع مواجهة المنافسة التي تتعرض لها في السوق البنكي فإنها ستفقد الكثير من عملائها وهو ما سينعكس على أرباحها مما يجعلها تفتقد للكفاءة، وإذا استمر ذلك فإنها مهددة بالإفلاس وترك مكانها لبنوك أخرى في السوق البنكي.

فالمنافسة بين البنوك التجارية تؤثر في ربحيتها وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه البنوك واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح و معدلات الربحية، وهو ما يعتبر مؤشرا واضحا لتؤثر الكفاءة بعامل المنافسة.

ثانيا: الثقافة الاجتماعية والوعي البنكي

تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي البنكي على ربحية البنوك التجارية، حيث تتأثر الحصة السوقية للبنوك التجارية من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع البنوك الإسلامية دون البنوك الربوية مثلا مما

---

[1] علي محمود محمد، علي كنعان، **سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية، دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014، ص 540.

[2] نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009، ص7.

[3] زبيدة محسن، سهام بوخلالة، **المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول المنظمة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية**، المركز الجامعي بشار، 24-25 أفريل 2006، ص ص 5-6,

يؤثر على ربحيتها، كما أن قوة الجهاز البنكي ومتانته توفر الثقة والقناعة الكافية لدى الجمهور للتعامل مع هذه مما قد ينعكس بدوره على أداء هذه البنوك[1].

في حين أن جهل الكثيرين بأهمية العمل البنكي حيث يوجد لدى بعض المتعاملين نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع البنوك بشكل عام وخاصة في مجال التحايل دون سداد ما عليهم من قروض، وهذا النوع من التحايل تزخر به معاملات البنوك التجارية ويظهر ذلك جليا من خلال ارتفاع حجم مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة[2].

بالتالي فإن الثقافة الاجتماعية والوعي البنكي هما أهم العوامل الخارجية المؤثرة على الكفاءة المصرفية والتي يمكن أن تساهم في تطور أداء البنوك إذا كان لدى المتعاملين الوعي الكافي بأهمية هذا القطاع كمحرك أساسي للعجلة الاقتصادية مما سينعكس إيجابا على كفاءة المصارف، من جهة أخرى يجب على البنوك أن تضع استراتيجيات تسويقية من أجل توعية المتعاملين وإيصال رسائل البنك إليهم، وكسب ثقتهم مما سيسمح بجني أرباح إضافية تعكس مدى كفاءة المصرف.

ثالثا: التشريعات القانونية والضوابط البنكية

تتحكم التشريعات القانونية والضوابط البنكية بدرجة كبيرة في أداء البنوك التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط البنكية تهدف إلى ضبط الأداء البنكي للمحافظة على السلامة المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض البنوك، وتتمثل في القيود على حركة وعدم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية[3]، وتحقيق أهداف عامة كالحفاظ على استقرار الأسعار العامة واستقرار أسعار الصرف، تخفيض معدل التضخم، تخفيض مستوى البطالة...الخ

رابعا : الظروف الاقتصادية

تنعكس مختلف التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية على أداء البنوك، وبالتالي على مستوى الكفاءة المصرفية، وتنقسم المؤشرات الاقتصادية إلى مستوى النشاط الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والتشريعي وكذا التضخم والتقلبات في الأسعار، بالإضافة إلى الدخل القومي ومستوى التطور التكنولوجي[4].

❖ **التضخم:** يعتبر التضخم من أكبر المصطلحات الاقتصادية شيوعا غير أنه على الرغم من شيوعه إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، حيث يستخدم العديد من المفاهيم لوصف الحالات المختلفة له مثل (الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، إرتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح، إرتفاع التكاليف، الإفراط في خلق الأرصدة النقدية) وليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصاحبه ارتفاع في الدخل النقدي.

---

[1] منذر مرهج، عبد الواحد حمودة، رامي أكرم مزيق، **مرجع سبق ذكره** ، ص335.

[2] أحمد رحماني، **مرجع سبق ذكره**، ص101.

[3] منذر مرهج، عبد الواحد حمودة، رامي أكرم مزيق، **مرجع سبق ذكره**، ص 334.

[4] جعدي شريفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 39-40.

وقد يؤثر التضخم سلبا على المدخرات المالية، وذلك بسبب الأثر الذي يتركه على تدني وتآكل القيمة بعض الأحيان تفوق نسبة الفوائد المتفق عليها وخاصة تلك المتعلقة بالسندات والقروض[1].

❖ **مستوى النشاط الاقتصادي:** يؤدي الطلب على السلع في فترة الرواج الاقتصادي إلى إرتفاع أسعار هذه السلع مما يؤدي إلى زيادة الودائع والعكس في حالات الكساد، حيث أن الانخفاض في أسعار السلع يؤدي إلى انخفاض الإيداعات لدى البنوك.

❖ **الاستقرار الاقتصادي والتشريعي:** لقد أدى فساد الكثير من الأنظمة السياسية والاقتصادية إلى حدوث العديد من الأزمات المصرفية كأزمة ماليزيا وأندونيسيا، فكلما كان هناك استقرار سياسي أثر بشكل إيجابي على الوضع الاقتصادي وكذا كفاءة القطاع المصرفي.

❖ **التقلبات في الصادرات:** حيث أن انخفاض أسعار الصادرات يؤدي إلى عدم قدرة الشركات المصدرة على تسديد ما هو عليها اتجاه البنوك مما يؤدي إلى تدهور نوعية محفظة القروض.

❖ **الدخل القومي والدخل الفردي:** لأن ذلك يؤثر على حجم الادخار وبالتالي على حجم الودائع.

❖ **مستوى التطور التكنولوجي:** يعتبر القطاع المصرفي من أبرز القطاعات التي تتأثر بثورة المعلومات والاتصالات، وهذا ما جعلها عاملا مساعدا لتنمية العمل البنكي منذ أوائل السبعينات أين ظهر النشاط المصرفي الإلكتروني إلى يومنا هذا، بمعنى ولادة الجيل الأول من العمل المصرفي الافتراضي، فلقد أصبح تبني هذه الأخيرة عنصرا ملازما لعدد من النشاطات نتيجة لما توفره من فعالية، سرعة، ووفرة المعلومات عن العميل البنوك، وكذا الأسواق[2].

وختما ما تقدم في هذا المبحث، يوجد عدة عوامل تؤثر على بلوغ هدف البنوك التي تسعى وتعمل جاهدة لتعظيم ربحيتها وهذه العوامل كانت خارجية تخص البيئة المحيطة به، وعوامل داخلية تتعلق بالبنوك نفسها.

[1] جعدي شريفة، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

[2] سماح ميهوب، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية، حالة نشاط البنك عن بعد**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2013-2014، ص11.

خلاصة الفصل

ختاما لهذا الفصل الموسوم بعنوان أساسيات حول الكفاءة المصرفية، تطرقنا في المبحث الأول شيء من التفصيل حول الموضوع من خلال مفهومها الذي لا يختلف في المؤسسة المصرفية عنه في المؤسسة الاقتصادية ثم إلى أنواعها حيث قسمت لخمس أنواع والمتمثلة في الكفاءة الانتاجية، كفاءة الأرباح، كفاءة وفورات الحجم، كفاءة وفرات النطاق وأخيرا الكفاءة إكس المعبر عنها بالكفاءة التشغيلية، كما تطرقنا إلى أهم الطرق لقياس الكفاءة المصرفية والمتمثلة في الأساليب التحليلية (طرق النسب المالية، والطرق الإحصائية (الطرق الكمية) وهي طريقة التحليل التطويقي للبيانات، طريقة التحليل العشوائي، طريقة الحد السميك، طريقة التوزيع الحر.

والمبحث الثاني الذي كان يدور موضوعه حول العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية، سواء كانت متعلقة بالبيئة الداخلية للبنك أو متعلقة للبيئة الخارجية له.

نستنتج أن الكفاءة المصرفية من مستلزمات العمل المصرفي ويكون المصرف كفء إذا قام باستعمال عقلاني ورشيد للوسائل المتاحة، كذلك أن الكفاءة المصرفية تساهم بصفة عامة في تحقيق أفضل المستويات خاصة في تحصيل العوائد واختيار القروض المناسبة وتوجيه استعمال المصاريف وفي عملية تسير المورد البشري وتطبيق نظام إداري متزن.

الفصل الثالث

دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)

تمهيد

المبحث الاول : مدخل إلى النظام المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

خلاصة

تمهيد

بعد التطرق إلى الجانب النظري لأساسيات حول الكفاءة المصرفية، وعرض أهم العوامل المؤثرة فيها سنحاول في هذا الفصل عرض الجانب التطبيقي للدراسة لأهميته البالغة في إختيار صحة الفرضيات والوصول إلى النتائج، وذلك بغية معرفة العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة.

كون هذه الدراسة تخص مجموعة من البنوك، كان لابد من اختيار أسلوب نماذج البانل لتقدير النموذج القياسي الذي يكشف طبيعة العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة، ذلك أن نماذج البانل تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء.

ولهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، سنتطرق في **المبحث الأول** مدخل إلى النظام المصرفي الجزائري، أما **المبحث الثاني** خصصناه لمنهجية الدراسة القياسية، وأخيرا سنتناول في **المبحث الثالث** عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: مدخل إلى النظام المصرفي الجزائري

عرفت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة تطورات وتغيرات في المجال الاقتصادي، لاسيما الجهاز المصرفي باعتباره المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي الوطني، فهو يدفع بعجلة النمو نحو التقدم. لذلك سنحاول خلال هذا المبحث تقديم لمحة عن النظام المصرفي الجزائري، والتعريف بمجموعة من البنوك العاملة بالجزائر عينة الدراسة.

المطلب الأول: ماهية النظام المصرفي الجزائري

بادرت الجزائر إلى هيكلة النظام المصرفي في إطار الإصلاحات التي عرفتها، بغية تحديث آليات سيره بهدف رفع مستوى الأداء وتحسين الهيكل الإداري والإشرافي وذلك تماشيا والتحديات التي تواجهها.

1- نشأة النظام المصرفي الجزائري

قد أولت الدولة الجزائرية عقب استقلالها اهتماما بالغا لذلك عن طريق تأسيس نظام مصرفي وطني يساعدها في سياستها الإقتصادية ويساهم في برامجها التنموية، وذلك من خلال إنشاء بنوك ومؤسسات مالية وطنية تعوض البنوك الفرنسية التي كانت موجودة قبل الاستقلال وتكون قاعدة لانطلاق التنمية بالجزائر، قد شهدت المنظومة المصرفية الجزائرية منذ الإستقلال عدة إصلاحات وتغييرات هيكلية فرضتها الأوضاع والظروف السائدة في كل مرحلة، فمن مرحلة التأسيس والتي تميزت بوضع أسس النظام المصرفي الجزائري، إلى مرحلة التسيير الإداري تماشيا مع المخططات التنموية، ثم مرحلة إعادة الهيكلة وصولا إلى مرحلة التحرر الاقتصادي في بداية تسعينات القرن الماضي وإختيار الجزائر لاقتصاد السوق كنمط اقتصادي بديل عن الاقتصاد المخطط[1].

2- تعريف النظام المصرفي الجزائري

يتكون النظام المصرفي الجزائري كأي نظام مصرفي آخر من العديد من البنوك وهي البنك المركزي أو بنك البنوك، البنوك التجارية، البنوك المختلطة والبنوك الخاصة.

يعرف النظام المصرفي على أنه نظام كامل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات. فهو يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي، حيث يمثل مجموع البنوك العاملة في البلاد، ويعمل على تمويل التنمية الاقتصادية من جهة، وتسهيل العمليات المصرفية من جهة أخرى[2].

---

[1] العيد صوفان ، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة -دراسة التجربة الجزائرية-** رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص 3.

[2] محمد حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص 126.

3- مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري

لقد عرف تطور النظام المصرفي في الجزائر عدة مراحل والتي يمكن تقسيمها وفق الآتي[1]:

- **المرحلة الممتدة من الاستقلال إلى سنة 1986:** وفيها تم تأميم المنشأة المصرفية وهذا من أجل تحقيق تطلعات الجزائر في مجتمع جديد يسير في طريق الرفاهية والعدالة الاجتماعية، وخلق أنظمة نقدية ومالية تستجيب إلى المتطلبات الاقتصادية والمالية لجزائر مستقلة.
- **المرحلة الممتدة من سنة 1986 إلى سنة 1990:** فيها تم تأسيس المعمل الوطني للقرض والذي حدد حجم القروض الخارجية التي يمكن رصدها، ومستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاستثمار، وكذلك مديونية الدولة وطرق تمويلها.
- **المرحلة ما بعد 1990:** وفيها تم انشاء قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 والذي أعاد تعريف هيكل النظام المصرفي الجزائري، ومع اتجاه الجزائر نحو اقتصاد السوق تغيرت متطلبات الزبائن بالإضافة إلى ظهور مجموعة من البنوك الخاصة والمختلطة وذلك من أجل تجميع الإدخالات وتمويل الانفاق الدولي إلى غيرها من النشاطات.

وتماشيا مع ظروف البيئة المصرفية المتغيرة، تم إجراء تعديلات على القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ومن هذه التعديلات نجد:

- الأمر رقم 01-10 الصادر في 27 فيفري 2001: الذي مس بصفة مباشرة الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بطلب القانون ومواده المطبقة[2]؛
- الأمر رقم 03-11 الصادر في 24 أوت 2003: جاء في ظرف تميز بتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء خاصة بعد إفلاس البنك الصناعي التجاري[3]؛
- القانون رقم 04-01 الصادر في 04 مارس 2004: المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر[4]؛
- القانون رقم 02-04 الصادر في 04 مارس 2004: الذي يحدد شروط تكوين الإحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائ؛
- الأمر 10-04 الصادر في 26 أوث 2010: الهادف إلى تدعيم نشاط بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية[5]؛

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، ، الجزائر، 2001، ص 200.

[2] الأمر رقم 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون رقم 10/90، المتعلق **بالنقد والقرض** الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 14.

[3] محمد رضا بوسنة، **تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015-2016، ص 198.

[4] آسيا مجوب، **البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة، حالة البنوك الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 201-2011، ص 153.

[5] الأمر رقم: 10-04 المؤرخ في 26 أوث 2010 **المتعلق بالنقد والقرض** الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 50، 2010، ص ص 11-13 .

- نظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية: حيث خصصت هذه العمليات على وجه الخصوص فئات المنتجات المتمثلة في المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار[1].

المطلب الثاني: عرض هيكل المنظومة المصرفية الجزائرية

بعد صدور قانون النقد والقرض أصبح بإمكان البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية مزاولة نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية طبقا لقواعد القانون الجزائري، حيث ظهرت هذه البنوك لتدعيم البنوك العمومية والمساهمة في ترقية النشاط المصرفي وإحداث نوع من المنافسة بين البنوك في تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة.

يتكون النظام المصرفي الجزائري حاليا من عشرون (20) بنكا تجاريا وتسعة (09) مؤسسات مالية معتمدة إلى غاية سنة 2019، بالإضافة إلى سبعة (07) مكاتب للتمثيل.

ويمثل الشكل الموالي توزيع البنوك التجارية والمؤسسات المالية المكونة للنظام المصرفي الجزائري.

[1] النظام رقم 18-2 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 **المتضمن قواعد ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 73، 2018، ص 20.

الشكل رقم (09): قائمة البنوك التجارية والمؤسسات المالية المعتمدة من طرف بنك الجزائر إلى غاية11 مارس 2019 .

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا لمقرر بنك الجزائر رقم 19-01 المؤرخ في 02 يناير 2019 المتضمن نشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 15 المؤرخ بتاريخ 11 مارس 2019 .

المطلب الثالث: نشأة البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة

لتحقيق الغاية من الدراسة تم اختيار عينة من البنوك العاملة في الجزائر والمتمثلة في بنك الوطني الجزائري، بنك الخليج، مصرف السلام الجزائر، ترست بنك الجزائر، المؤسسة العربية المصرفية الجزائر بي.ن.بي باريباس الجزائر، فرنسا بنك- الجزائر، سوسييتي جينرال- الجزائر، فيما يلي عرض مختصر للبنوك محل الدراسة.

1- **البنك الوطني الجزائري (BNA):** أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 1966/06/13، وذلك لغرض تمويل المشاريع الاقتصادية، إضافة إلى دعم التمويل الإشتراكي في القطاع الزراعي، وعلى غرار البنوك الاخرى، يعتبر كشخص معنوي يؤدي كمهنة إعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض، وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن، كما قام بفتح نوافذ اسلامية لتقديم منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية[1].

2- **بنك الخليج الجزائر (AGB):** بنك الخليج تابع لشركة مشاريع الكويت القابضة، تم اعتماده في سنة 2003، يقدم لعملائه مجموعة واسعة ومتطورة من المنتجات والخدمات المالية حيث يضع تحت تصرفهم 63 فرع في جميع أنحاء الإقليم الوطني[2].

3- **مصرف السلام الجزائري (El Salam):** تم اعتماده من قبل البنك الجزائري في سبتمبر 2008، كثمرة التعاون الجزائري الخليجي، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، حيث يعمل وفق استراتيجية تتماشى ومتطلبات التنمية الإقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، كافة تعاملاته وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، يعتبر من أهم البنوك في قائمة البنوك في الجزائر[3].

4- **تريست بنك الجزائر (Trust):** أنشئ بتاريخ 8 جانفي بموجب القرار 2002/26 برأسمال قدره 750 مليون دينار جزائري يقدم خدمات متنوعة لعملائه، أفراد، شركات، حيث يضع تحت تصرفهم 21 وكالة[4].

5- **المؤسسة العربية المصرفية (ABC):** أنشئ بنك (ABC) في سبتمبر 1998 بموجب القرار (07/98) ويعد أول بنك دولي خاص بالإشتراك مع المؤسسة العربية المصرفية بنسبة 87.62% الشركة العربية للإستثمار السعودية كمساهم بنسبة 4.18%، كذلك الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين الجزائر مساهما بنسبة 2.09% إضافة إلى شركات خاصة أخرى بنسبة 4.62% وأخيرا المؤسسة الدولية واشنطن 1.85% تتوزع فروعه على التراب الوطني حوالة 24 وكالة في مختلف ولايات الوطن[5].

6- **بنك بي ن بي باريباس الجزائر(BNP Paribas):** هو أحد فروع المجموعة البنكية الفرنسية العالمية والتي تأسست سنة 2000، ولديها وجود في 80 بلدا مع ما يقرب من 190000 موظف بما في ذلك أكثر من

[1] http://www.bna.dz consulté le 25/03/2023 à 11:15.

[2] http://www.agb.dz consulté le 25/03/2023 à 15:35.

[3] http://www.alsalamalgeria.com consulté le 27/03/2023 à 17:00.

[4] http://www.trustbank.dz consulté le 31/03/2023 à 10:05.

[5] http://www.bank-abc.com consulté le 01/04/2023, à 13:30.

145000 في أوروبا، يقوم بتقديم وعرض عدة خدمات بنكية للأفراد والشركات والمهنيين وغيرهم، ولتلبية احتياجات زبائنه على نحو أفضل يوفر بنك بي إن بي باريبا شبكة بنكية مكونة من 71 فرعا و14 مركزا تجاريا، وكذا مركز مخصص للعلاقات مع الزبائن في الجزائر وبتعداد موظفين يقارب 1500، وقد تحصل سنة 2011 على شهادة (ISO 9001) في مجال أنشطته بالتجارة الدولية، وانطلاقه في تقديم الخدمات البنكية الالكترونية منذ سنة 2014، ومنذ جويلية 2017 هو برأسمال قدره 26 مليار دج[1].

7- **فرنسا بنك (FB):** هو عبارة عن بنك برأسمال مختلط أغلبه مملوك لشركات لبنانية، بدأ العمل في الجزائر سنة 2006 ورأسماله مكتتب من طرف كل من شركة فرنسا بنك (لبناني) 68% مجمع CMA،CGM (فرنسا) 12.5%، شركة (لبنان) 12.5%، الشركة المغاربية للعربات (الجزائر) 7%[2].

8- **بنك سوسيتي جينرال الجزائر(SGA):** فرع تابع لمجموعة سوسيتي جينرال العالمية، وقد بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2000 كبنك تجاري أجنبي، ولديه حاليا 87 فرع و11 مركز أعمال، وكذا مركز مخصص للتعامل مع الشركات، بحيث يعمل بالبنك إلى غاية 2014 نحو 1360 موظف، ويقدم مجموعة متنوعة من الخدمات البنكية لنحو 370000 زبون من الأفراد والشركات والمهنيين، وبرأسمال قدره 10 مليار دج خلال سنة 2016[3].

ختما لهذا المبحث نستخلص أن النظام المصرفي الجزائري هو نظام كامل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات، حيث تم التطرق إليه وفق قانون النقد والقرض وإبراز ما حمله كإضافة للقطاع ككل، بالإضافة إلى أهم التعديلات التي طرأت على هذا القانون من خلال جملة من الأوامر وأهم ماجاء فيها عبارة عن إصلاحات التي إنبثق عنها مجموعة من البنوك.

[1] http://www.bnpparlibas.dz consulté le 03/04/2023 à 09:25.

[2] http://www.francatbank.dz consulté le 10/04/2023 à 20:12.

[3] http://www.societgenerale.dz consulté le 10/04/2023 à 21:03.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية

سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم عينة الدراسة والمتغيرات المعتمدة فيها، ثم عرض الإطار القياسي المتبع في التحليل، بالإضافة إلى صياغة النماذج القياسية التي تسمح لنا بقياس العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية للبنوك عينة الدراسة.

المطلب الأول: عينة ومتغيرات الدراسة

سنتناول من خلال هذا المطلب وصف عينة الدراسة وما يتضمنه ذلك من تحديد وعرض المتغيرات ذات العلاقة.

أولا: عينة الدراسة

اختيار عينة الدراسة كان بناء على ما توفر لنا من معلومات وبيانات من التقارير المالية للبنوك والمتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج المنشورة على مواقعها الإلكترونية، إضافة إلى قاعدة بيانات النقد الدولي حيث اقتصرت الدراسة على ثمانية بنوك عاملة بالجزائر(البنك الوطني الجزائري، المؤسسة العربية المصرفية بنك الخليج، بنك السلام، ترست بنك، فرنسا بنك، سوسيتي جينرال، بي أن بي باريباس)، وتم استبعاد مجموعة من بنوك أخرى لم تتوفر لنا حولها البيانات المطلوبة خلال فترة الدراسة الممتدة من 2012 إلى 2021.

ثانيا: متغيرات الدراسة

يتناول هذا الجزء من الفصل تقديم المتغيرات التي ترتكز عليها الدراسة، والتي سنعتمد من خلالها نموذج دراستنا، لاحظنا من خلال الدراسات السابقة أن هناك عدة متغيرات تؤثر في الكفاءة المصرفية، وعليه تفرعت متغيرات دراستنا إلى قسمين، متغيرات تابعة تمثلت في متغيرات الربحية ومتغيرات مستقلة تمثلت في المتغيرات الداخلية والخارجية، مع إدراج قاعدة حسابية أو صيغة رياضية لكل متغير التي سنعتمد عليها في الدراسة القياسية لنماذج البانل.

1. المتغيرات التابعة

وهو المتغير التي تم الاعتماد عليه في قياس الكفاءة المصرفية والمحسوبة من خلال معدل العائد على الأصول **(ROA)** ومعدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)**.

أ- **معدل العائد على الأصول (ROA):** يقيس معدل العائد على الأصول قدرة البنك على استغلال أصوله المختلفة في توليد الأرباح نتيجة لإستخدام موجوداته في نشاطه الأساسي.

ويتحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

تم الاعتماده في دراسة بطيوي نسرين، بن الضب على **(2021)** و**دراسة شياد فيصل الطاهر** (2014).

ب - معدل العائد على حقوق الملكية(ROE): يقيس هذا المعدل العائد على أموال المساهمين المستثمرة في الأسهم العادية للبنك ويتحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

وتم الاعتماد عليه من قبل دراسة باسل محمد الحموي (2018).

2. المتغيرات المستقلة

تتمثل المتغيرات المستقلة في العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية، والتي تم تقسيمها إلى عوامل داخلية أخرى خارجية كما يلي:

- **المتغيرات الداخلية**

1-كفاية رأس المال (CAP): يمكن حساب هذا المؤشر من خلال الصيغة التالية:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

تم إعتماده في **دراسة شياد فيصل الطاهر** (2014).

2-مخاطر الإئتمان (CR): يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{مخاطر الإئتمان} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

تم الاعتماده في دراسة بطيوي نسرين، بن الضب على **(2021)**.

3-السيولة (LIQ): تم قياسه بعدة طرق نذكر منها: إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع الذي تم إعتماده في دراسة بطيوي نسرين، بن الضب علي **(2021)**، ونسبة الموجودات المتداولة إلى الودائع الذي تم إعتماده في دراسة باسل محمد الحموي (2018)، وسيتم التعبير عن السيولة في دراساتنا هاته كما يلي:

$$\text{السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

4- معدل نمو البنك(GR): يعبر بنمو أصوله، يمكن قياسه باعتماد الصيغة التالية:

$$\text{معدل نمو البنك} = \frac{\text{موجودات } n - \text{موجودات } n-1}{\text{موجودات } n-1} \times 100$$

5- حجم البنك (SIZE): يعتبر حجم البنك من العوامل الرئيسية المحددة للكفاءة المصرفية، وعلى العموم فإن الحجم الكبير للأصول يمنح البنك ميزة تقديم تشكيلة واسعة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المالية لعملائه ومن تم تحويل أكبر للأموال. وعليه يمكن حسابه بتطبيق العلاقة التالية:

حجم البنك (SIZE)= اللوغاريتم النيبيري لإجمالي الأصول (actif) Ln

تم إعتماده في دراسة بطيوي نسرين، بن الضب علي **(2021)** ودراسة **شياد فيصل الطاهر** (2014)، دراسة باسل محمد الحموي (2018)، دراسة HENNI AMINA **(2018)**

- **المتغيرات الخارجية**

1- التضخم (INF): تم الحصول على هذه المتغيرة من بيانات البنك الدولي، وتم إستخدام مؤشر التضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكون، الذي يعتبر أكثر ملائمة لدراستنا. حيث تم إعتماده في **دراسة شياد فيصل الطاهر** (2014).

ثالثا: نماذج الدراسة القياسية

بهدف اختبار ومعرفة العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية يتم استخدام نماذج الانحدار المتعدد بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية **(Panel Data)**. ويمكن صياغة نموذج الدراسة كما يلي:

$$Y_{i,t} = \alpha + \beta X'_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$Y_{i,t}$: تشير إلى المتغير التابع.

i: تشير إلى عدد البنوك في عينة الدراسة i =1,2,3…8 .

t: تشير إلى عدد سنوات الدراسة t=1,2,3 …. 10 .

α : تشير إلى قيمة المعامل الثابت في معادلة الإنحدار.

β: تشير إلى المعامل لكل متغير من المتغيرات التابعة وهي الميل الحدي.

$X'_{i,t}$: يشمل المتغيرات المستقلة في الدراسة.

$\varepsilon_{i,t}$: يشير إلى الخطأ العشوائي.

وفقا لمتغيرات الدراسة نتحصل على النموذجين التاليين:

- **النموذج الأول: نموذج العائد على الأصول (ROA)**

$$ROA_{i,t} = \alpha + \beta_1 CAP_{i,t} + \beta_2 CR_{i,t} + \beta_3 lIQ_{i,t} + \beta_4 CROWTH_{i,t} + \beta_5 Size_{i,t} + \beta_6 INF_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$(ROA_{i,t})$: يمثل معدل العائد على أصول البنك i في الزمن t؛

$CAP_{i,t}$: كفاية رأس المال للبنك i في الزمن t؛

$CR_{i,t}$: مخاطر الإئتمان للبنك i في الزمن t؛

$lIQ_{i,t}$: نسبة سيولة البنك i في الزمن t؛

$GR_{i,t}$: نمو البنك i في الزمن t؛

$Size_{i,t}$: حجم البنك i في الزمن t؛

$INF_{i,t}$: التضخم i في الزمن t.

- **النموذج الثاني: نموذج العائد على حقوق الملكية(ROE)**

$$ROE_{i,t} = \alpha + \beta_1 CAP_{i,t} + \beta_2 CR_{i,t} + \beta_3 lIQ_{i,t} + \beta_4 CROWTH_{i,t} + \beta_5 SIZE_{i,t} + \beta_6 INF_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$(ROE_{i,t})$: يمثل معدل العائد على حقوق الملكية للبنك i في الزمن t؛

أما باقي المتغيرات فهي نفس المتغيرات المعتمدة في النموذج الأول أعلاه.

الشكل رقم (10): نموذج الدراسة

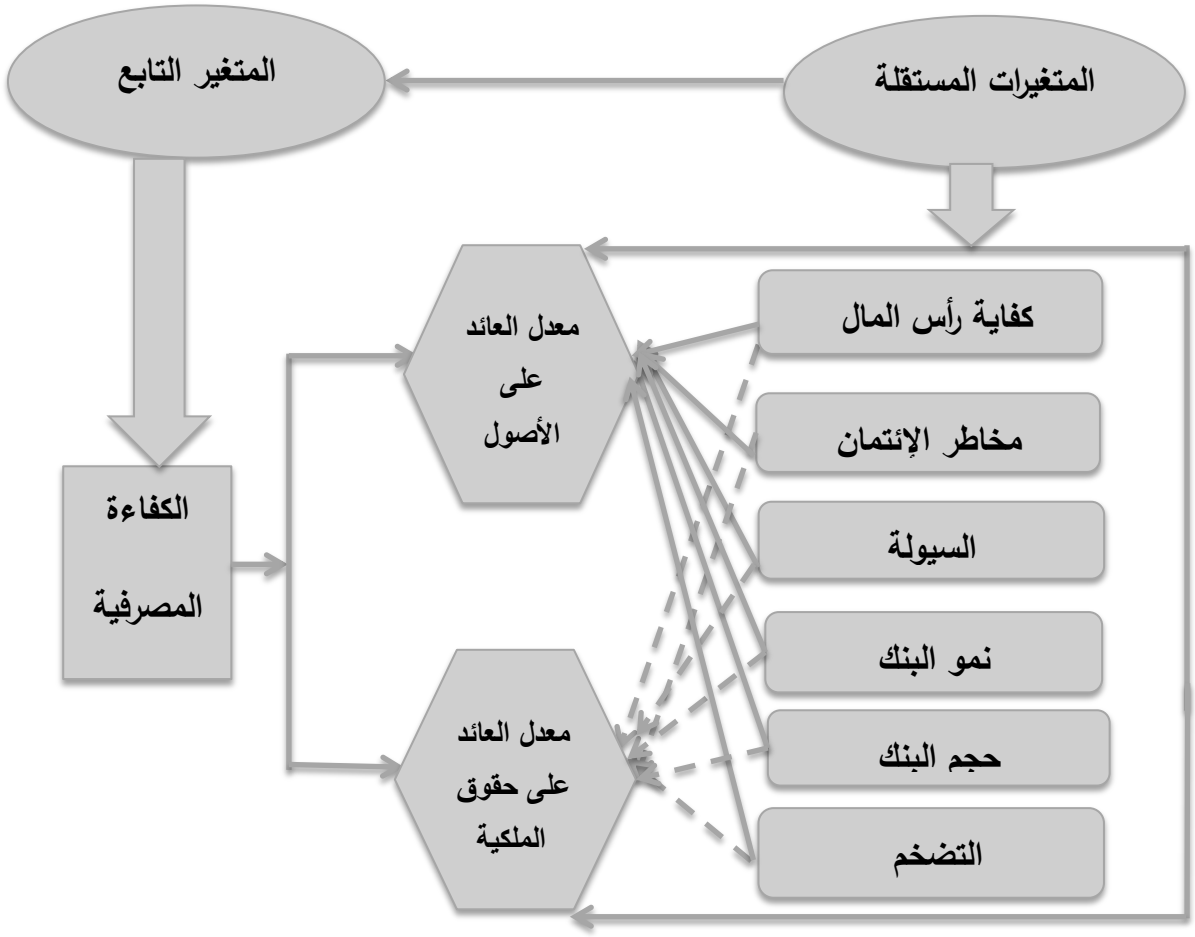

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على الدراسات السابقة

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

بعد تحديد متغيرات الدراسة سيتم في هذا الإطار عرض وتحليل وصفي للمتغيرات التابعة والمستقلة للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2012-2021) وذلك باحتساب المتوسط الحسابي لكل متغير لكل العينة إجمالا ثم لكل بنك على حدى.

أولا: تطور المتغيرات التابعة والمستقلة خلال فترة الدراسة (2012-2021)

يمثل الجدول الموالي المتوسط الحسابي لكافة متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (02): المتوسط الحسابي لكافة متغيرات الدراسة خلال الفترة (2012-2021)

	ROA	ROE	CAP	CR	LIQ	GR	SIZE	INF
2012	0,0296	0,1351	0,2778	0,5145	0,3728	0,2308	18,4437	0,0889
2013	0,0257	0,1146	0,2631	0,5644	0,334	0,1399	18,5723	0,0325
2014	0,0229	0,108	0,2178	0,569	0,3258	0,0844	18,6476	0,0292
2015	0,0177	0,0876	0,2484	0,5729	0,327	0,0794	18,7221	0,0478
2016	0,0176	0,0825	0,229	0,6124	0,2406	0,1226	18,8319	0,064
2017	0,0149	0,0779	0,1884	0,6247	0,2323	0,2646	19,0559	0,0559
2018	0,02	0,1248	0,1673	0,6974	0,218	0,1059	19,1464	0,0427
2019	0,0205	0,1176	0,1788	0,6758	0,2309	0,0532	19,1958	0,0195
2020	0,0152	0,0896	0,1708	0,6082	0,2229	0,1881	19,3382	0,0242
2021	0,0168	0,117	0,1614	0,5914	0,2078	0,1841	19,4997	0,0723

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الجزائرية عينة الدراسة خلال الفترة (2012-2021)

اعتمادا على الجدول رقم (2) أعلاه حاولنا تتبع تطور كل من المتغيرات التابعة والمستقلة كل على حدى في الفترة الممتدة من (2012-2021) من خلال الشكلين (11) و(12) المواليين:

الشكل رقم (11): تطور متوسط المتغيرات التابعة خلال الفترة (2012-2021)

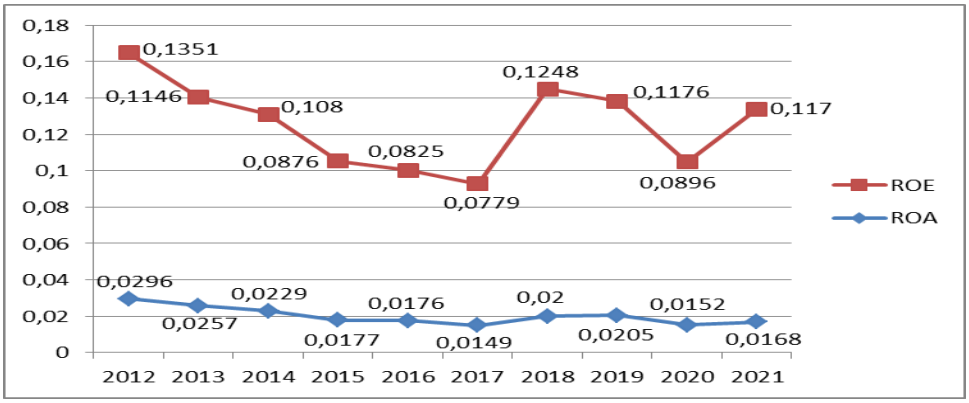

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (02).

عرف متوسط العائد على الأصول السنوي (ROA) تذبذبا ملحوظا كما يظهر في الشكل أعلاه، حيث كان في أعلى قيمة له بـ 2,96 % خلال سنة 2012 لينخفض بشكل مستمر خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى غاية 2017 محققا أقل قيمة بـ 1,49%، ليعاود الارتفاع والانخفاض بشكل طفيف خلال السنوات الممتدة من 2018 إلى 2021.

نلاحظ أيضا من خلال الشكل أعلاه كذلك والممثل بمنحنى بياني لمتوسط العائد على حقوق الملكية ROE السنوي أنه عرف أعلى قيمة سنة 2012 قدرت بـ 13,51% ، في حين أن هذه المتوسطات تراجعت

بشكل ملحوظ خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى 2017 لتصل إلى 7,79%، ثم تعود للارتفاع، ثم الاستقرار نوعا ما خلال سنتي 2018 و2019 لينخفض مجددا ثم يرتفع خلال سنة 2021.

الشكل رقم (12): تطور متوسط المتغيرات المستقلة خلال الفترة (2012-2021)

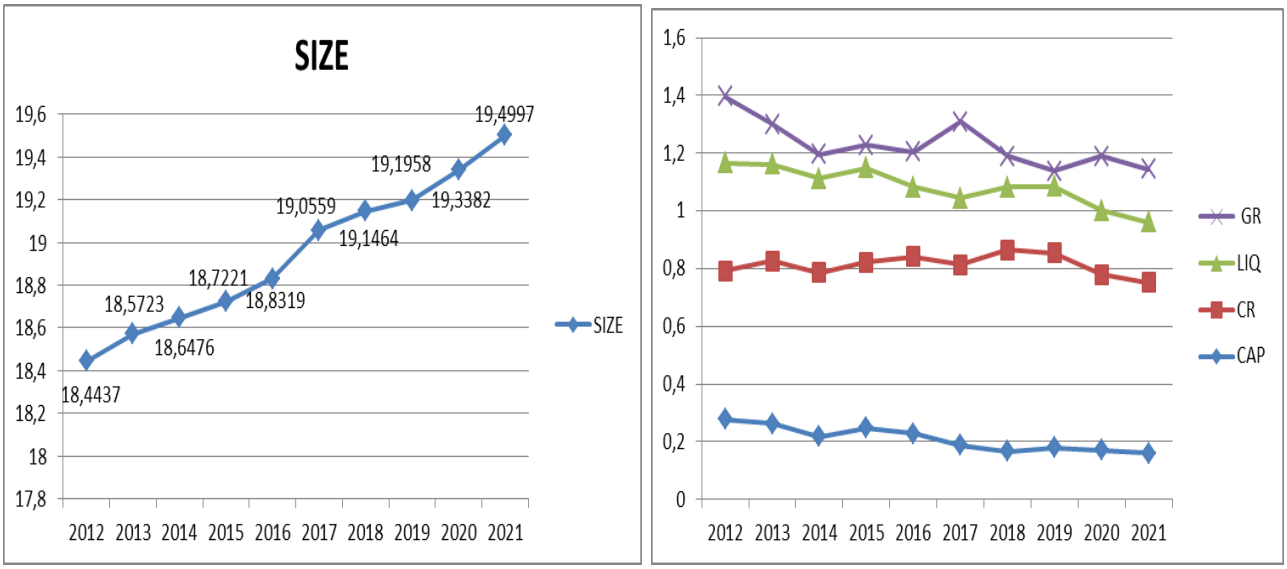

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (02).

من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح تطور المتغيرات المستقلة خلال فترة الدراسة نلاحظ ما يلي:

- ❖ كفاية رأس المال (CAP): عرف إنخفاضا تدريجيا خلال فترة الدراسة باستثناء السنتين 2015 و2019 التي عرف فيهما إرتفاعا.
- ❖ مخاطر الائتمان (CR): عرف هذا المتغير إرتفاعا مستمرا خلال الفترة (2012- 2018)، حيث سجلت أعلى قيمة له سنة 2018 قدرت بـ (69,74%)، ليسجل بعد ذلك انخفاضا طفيفا سنة 2021.
- ❖ السيولة (LIQ): متوسط نسبة السيولة في إنخفاض تدريجي من سنة 2012 إلى سنة 2021، منتقلا بذلك من أعلى قيمة له (37,28%) سنة 2012 إلى أقل قيمة (20,78 %) سنة 2021.
- ❖ معدل نمو البنك (GR): من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ أن هذا المتغير عرف تطورا متذبذبا تأرجح بين الإنخفاض تارة والإرتفاع تارة أخرى خلال فترة الدراسة.
- ❖ حجم البنك (SIZE): يظهر من خلال المنحنى أن حجم البنك في تزايد مستمر.

ثانيا: تطور المتغيرات التابعة والمستقلة للبنوك التجارية عينة الدراسة

لدراسة تطور متغيرات الدراسة لكل بنك من العينة ارتأينا حساب المتوسطات الحسابية لها وكانت النتائج كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): المتوسط الحسابي لكافة متغيرات الدراسة للبنوك التجارية عينة الدراسة.

	BNA	AGB	AL SALAM	TRUST BANK	ABC BANK	BNP BANK	FRANSA BANK	Societé G
ROA	0,0105	0,022	0,0219	0,0283	0,0226	0,0153	0,0217	0,0183
ROE	0,1027	0,1597	0,071	0,099	0,0823	0,1296	0,0621	0,1373
CAP	0,1034	0,1353	0,217	0,3279	0,2762	0,1209	0,3684	0,1333
CR	0,5577	0,6089	0,5829	0,7084	0,6961	0,5403	0,5531	0,5771
LIQ	0,2199	0,2549	0,2978	0,1282	0,3078	0,3547	0,296	0,3105
GR	0,0959	0,1621	0,3172	0,175	0,0864	0,0522	0,1742	0,0996
SIZE	21,7897	19,135	18,195	17,9351	18,0534	19,3508	17,5683	19,5356
INF	0,0477	0,0477	0,0477	0,0477	0,0477	0,0477	0,0477	0,0477

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الجزائرية عينة الدراسة خلال الفترة (2012-2021).

إعتمادا على الجدول رقم (3) أعلاه حاولنا تتبع تطور كل من المتغيرات التابعة والمستقلة كل على حدى للبنوك التجارية عينة الدراسة من خلال الشكلين (13) و(14) المواليين:

الشكل رقم (13): تطور متوسط المتغيرات التابعة للبنوك التجارية عينة الدراسة.

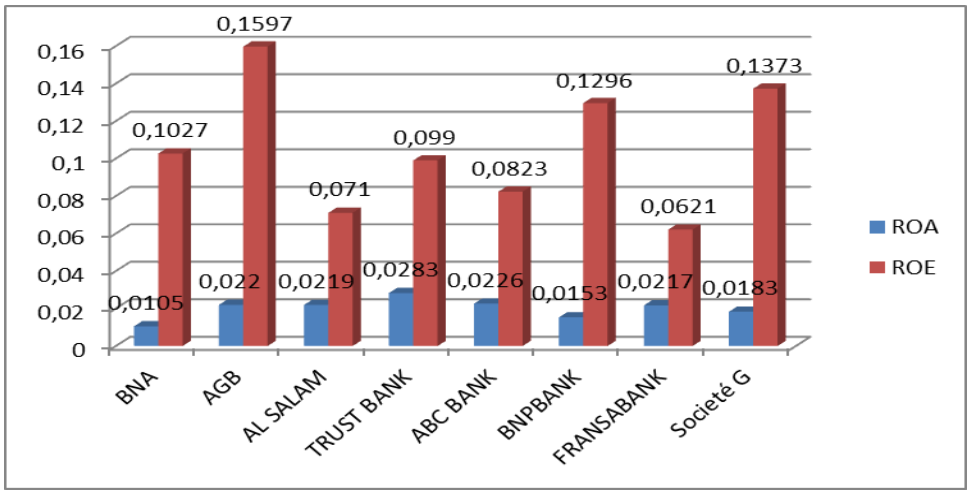

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03).

متوسط العائد على الأصول (ROA) لكل بنك تم تمثيله بأعمدة بيانية من خلال الشكل أعلاه، إذ حقق بنك TRUST BANK أعلى قيمة بلغت (2,83%) في متوسط 10 سنوات فترت الدراسة، وذلك راجع للأرباح الكبيرة التي حققها سنويا من سنة 2012 إلى سنة 2015 مع إنخفاضها خلال الفترة من 2016 إلى2020 مقارنة بالفترة السابقة، لتعاود الإرتفاع سنة2021. في حين سجل بنك BNA أقل قيمة قدرت بـ (1.05%) وذلك بسبب أرباحها الضئيلة نوعا ما، أما بقية البنوك فكانت متقاربة فيما بينها.

كما يبين الشكل رقم (13) أعلاه متوسط العائد على حقوق الملكية(ROE) لكل بنك، حيث حقق بنك AGB أعلى متوسط بنسبة (15,97%) والسبب في ذلك يعود للأرباح الكبيرة التي يحققها سنويا، يليه بنك société G بقيمة (13,73%) ثم بنك BNP BANK بمعدل (12,96%) ثم بقية البنوك بنسب متقاربة، في حين حقق بنك FRANSA BANK أقل نسبة قدرت بـ (6,21 %).

الشكل رقم (14): تطور متوسط المتغيرات المستقلة للبنوك التجارية عينة الدراسة

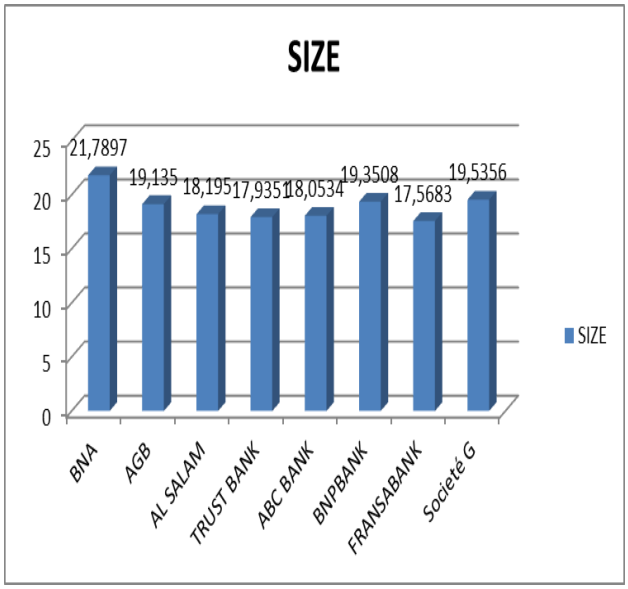

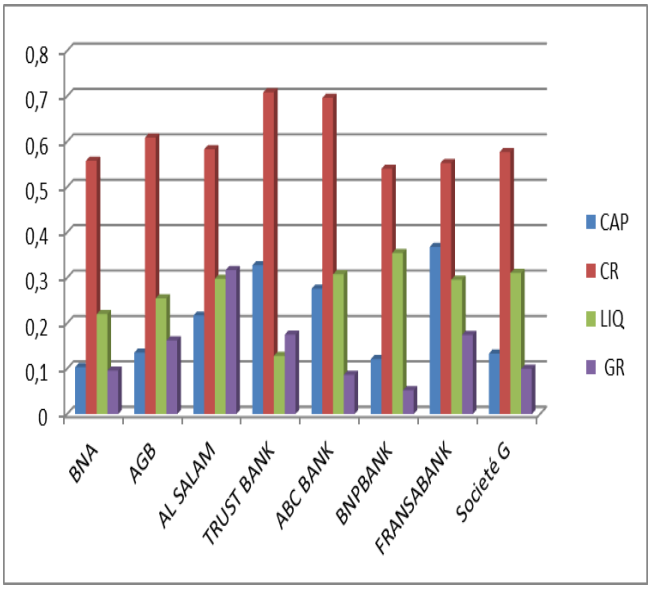

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03)

من الشكل رقم (14) أعلاه، الذي يوضح تطور متوسط المتغيرات المستقلة حسب كل بنك من البنوك التجارية عينة الدراسة، نلاحظ ما يلي:

- ❖ كفاية رأس المال (CAP): عرف بنك FRANSA BANK أعلى قيمة لهذا المعيار قدرت ب (36,84%) في حين سجل بنك BNA أقل قيمة له قدرت بـ (10,34%)، أما بقية البنوك فكانت متباينة فيما بينها.
- ❖ مخاطر الائتمان (CR): تقاربت نسب مخاطر الائتمان فيما بين البنوك عينة الدراسة، حيث أعلى نسبة كانت لبنك TRUST BANK بـ (78,84%)، وأقل نسبة لبنك BNP BANK ب(54,03%).
- ❖ السيولة (LIQ): عرف بنك BNP BANK أعلى قيمة بـ (35,47%) وأقل نسبة كانت ب (12,82%) لبنك TRUST BANK، وعرفت بقية البنوك نسب متقاربة.
- ❖ معدل نمو البنك (GR): بنك AL SALAM كان في الصدارة بمقدار (31,72%) على عكس BNP BANK الذى حقق أقل نسبة بـ (5,22%) أما باقي البنوك فكانت متقاربة النسب.

❖ حجم البنك (SIZE): يظهر من خلال الشكل أعلاه أن متوسطات حجم البنك متقاربة نسبيا بين البنوك محل الدراسة، حيث عرف بنك BNA أعلى نسبة بـ (21,79%) في حين عرف بنك BRANSA BANK أقل نسبة بـ (17,57%).

المطلب الثالث: الإطار القياسي المتبع في التحليل

يستعرض هذا المطلب الإطار القياسي المتبع في دراسة العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية خلال الفترة (2012 – 2021)، وهذا من خلال نماذج الانحدار المتعدد باستخدام بيانات البانل، سيتم إعطاء مفهوم لهذه الأخيرة مع الإشارة إلى النماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها، إضافة لأساليب اختيار النموذج الملائم لنماذج البانل.

أولا: إطار نظري لبيانات بانل

1. تعريف بيانات بانل

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة[1].

يقصد ببيانات البانل المشاهدات المقطعية، مثل (الدول، الولايات، الشركات، الأسر....) المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع البيانات الزمنية في آن واحد[2].

2. خصائص نماذج البانل

يتفوق تحليل البانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من المزايا يمكن إيجازها في الآتي[3]:

- التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛
- تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي أكثر من نظيرتها المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى. كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية. ومن جانب أخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل؛
- توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية[4]؛

[1] زكريا يحي الجمال، **اختبار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد21، 2012، ص275.

[2] Free. A and Kim, **Longitudinal And Panel Data,** University Of Wisconsin, Madison, 2007, P02.

[3] وليد بوتياح، **دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية باستخدام سلاسل الزمنية المقطعية 1995-2005**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، 2007، ص37.

[4] William Creen, **Econometric Analysis**, 5ed, Newjersey, Prentice Hall, Appersaddle River, 2003, P72.

- تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة.

3. أهمية استخدام بيانات البانل

إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية، وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذاك يمكن القول بأن معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف وبعد زمني وبعد فردي، وبالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم مثل تأثير الخصائص الاجتماعية السياسية أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي أي أن معطيات البانل ببعدها الثنائي تأخذ بعين الإعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن[1]؛
- التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛
- كما تبرز أيضا أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ بعين الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو، حيث أن إهمالها يؤدي إلى الحصول على تقديرات متحيزة وغير متناسقة[2]؛
- إن استخدام بيانات البانل سيتيح فرصة التخفيف من مشكلة التعدد الخطي، الذي يظهر بين المتغيرات المستقلة، ومشكلة انعدام ثبات حد الخطأ الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية.

4. أشكال بيانات البائل

تتخذ بيانات البانل عدة أشكال مختلفة حيث أنه يمكن التمييز بين الأشكال التالية[3]:

1.4. بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة: يمكن تسمية بيانات البانل بأنها سلاسل زمنية مقطعية متوازنة إذا كانت تحتوي على مقاطع لها نفس عدد المشاهدات (لا تحتوي على بيانات مفقودة).

2.4. بيانات السلاسل الزمنية المقطعية غير المتوازنة: هي عكس الحالة الأولى حيث تحتوي على مقاطع ليس لها نفس عدد المشاهدات (تحتوي على بيانات مفقودة).

---

[1] محمد رتيبة، **استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد 02، جامعة المدية، 2014، ص 154.

[2] كنزة مجاهد، **تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال Panel Data Analysis**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، 2016، ص 152.

[3] Abdulkader Aljandali, Motasam Tatahi, **Economic and financial Modelling With Eviews**, **A guide for Studens andProfessionals,** Springer Cham, Swizerland, 2018, PP237-238.

3.4. بيانات السلاسل الزمنية المقطعية القصيرة: وهي التي تحتوي على عدد المقاطع (N) أكبر من الفترات الزمنية (T).

4.4. بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الطويلة: وهي التي تحتوي على عدد المقاطع (N) أقل من الفترات الزمنية (T).

5. النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل

تضم الصياغة الأساسية لإنحدار البانل (نماذج البيانات الطولية) والمقدمة من قبل جرين W.Green في العام 1993م ثلاثة نماذج ممكنة لإختلاف الأثر الفردي لكل وحدة مقطعية ai الذي يفترض أن يكون هذا الأثر ثابتا عبر الزمن خاصة بكل وحدة مقطعية، ليكن لدينا n من المشاهدات المقطعية مقاسة في T من الفترات الزمنية وعليه فإن نموذج البيانات الطولية يعرف بتاصيغة الآتية[1]:

$$y_{i,t} = \beta_{0,i} + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t}, i = 1, \dots\dots, N, t = 1 \dots T \dots\dots (1)$$

حيث أن:

$X_{j(i,t)}$ و $y_{(i,t)}$ المشاهدات الخاصة بكل وحدة مقطعية ai خلال الفترة الزمنية t.

$\varepsilon_{i,t}$: تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج التي تتغير بين الوحدات المقطعية عبر الزمن.

وبالتالي يمكن استعراض النماذج الثلاثة التي يمكن تشكيلها تبعا لاختلاف الأثر الفردي لكل وحدة قطعية ai على النحو الآتي:

إذا كان الأثر الفردي ai هو نفسه من أجل جميع الوحدات المقطعية فإن نموذج هو نموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS regression)، يتم تقديره حسب طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary List Square)

يعد **نموذج الانحدار التجميعي** من أبسط نماذج البيانات الطويلة، حيث تكون فيه جميع المعملات $\beta_{0,i}$ و β_0 ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن)، بإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي، ويكتب بالصيغة الآتية:

$$y_{i,t} = \beta_0 + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t}, i = 1, \dots\dots\dots, n; 1 = 1, \dots . T \dots\dots\dots (2)$$

[1] Regis Bourbonnais, **Econométrie cours et exercices corrigés**, Edition, Dunod, paris, 2015, p348.

بحيث أن:

$$E(\varepsilon_{i,t}) = 0 \text{ و } Var(\varepsilon_{i,t}) = \sigma_\varepsilon^2$$

$X_{j(i,t)}$ و $y_{(i,t)}$ المشاهدات الخاصة بكل وحدة مقطعية ai خلال الفترة الزمنية t.

$\varepsilon_{i,t}$: تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج التي تتغير بين الوحدات المقطعية وعبر الزمن.

فإذا كانت خصائص القطاعات (دول أو منشآت...إلخ) ثابتة ومحددة القطاعات فإنه تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة (3)، ويمكن الحصول على قدير على تقدير متسق (Consistent) وكفء لمعلمات النموذج (Efficient) ويمكن إيضاح هذه المعادلة بشيء من التفصيل على النحو الآتي:

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ . \\ . \\ y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{0,1} \\ \beta_{0,2} \\ . \\ . \\ \beta_{0,n} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ . \\ . \\ X_n \end{bmatrix} \beta + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ . \\ . \\ \varepsilon_n \end{bmatrix} \dots\dots\dots\dots (3)$$

إذا كان هناك اختلاف في الأثر الفردي ai عبر الوحدات المقطعية فإن النموذج يتجزأ إلى نموذجين أساسيين هما:

أ- **نموذج التأثيرات الثابتة** (FEM)[1]: يكون فيه الأثر الفردي ai عبارة عن مجموعة ثابتة من الحدود الخاصة بكل وحدة مقطعية، الهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة المقطع β_0 تتفاوتمن مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يتخذ الصيغة الآتية:

$$y_{i,t} = \beta_{0,i} + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t}, i = 1, \dots\dots\dots, n; t = 1, \dots . T \dots\dots\dots (4)$$

بحيث أن:

$$E(\varepsilon_{it}) = 0 \qquad \text{و} \qquad Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$$

U_{it}: تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج التي تتغير بين الوحدات المقطعية وثابتة عبر الزمن.

[1] ماجدة بن مطيع عاشور، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على مجموعة دول نامية للفترة 1994-2006**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2009، ص 57.

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية (بلدان، منشآت....إلخ) لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة (5) والسماح لمعلمة القطع β_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية.

توجد طرق عدة لتقدير هذا النموذج إلا أنه عادة ما تستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة، وسيتم الاعتماد في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية (List Square Dummy Variables)؛ حيث يتم إدراج متغيرات وهمية عددها $(N-1)$

في النموذج، وهذه المتغيرات تأخذ القيمتين $(0$ و $1)$ لتجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، ويتم اعادة صياغة المعادلة (4) على النحو الآتي:

$$y_{i,t} = a_1 + \sum_{d=1}^{k} a_d D_d + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t}, i = 1, \dots., n; \quad t = 1, \dots. T \dots \dots .. (5)$$

حيث يمثل المقدار $a_1 + \sum_{d=1}^{k} a_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع β_0 ليصبح النموذج كما يأتي:

$$y_{i,t} = \sum_{d=1}^{k} a_d D_d + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t}, i = 1, \dots \dots., n; \quad t = 1, \dots. T \dots \dots \dots .. (6)$$

ويمكن إيضاح هذه المعادلة بشيء من التفصيل على النحو الآتي

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ . \\ . \\ y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} i & 0 & . & . & 0 \\ 0 & i & . & . & 0 \\ . & . & . & . & . \\ . & . & . & . & . \\ 0 & 0 & . & . & i \end{bmatrix} \begin{bmatrix} a_1 \\ a_2 \\ . \\ . \\ a_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ . \\ . \\ X_n \end{bmatrix} \beta + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ . \\ . \\ \varepsilon_n \end{bmatrix} \dots \dots \dots \dots . (7)$$

ب- نموذج التأثيرات العشوائية (REM)[1]: في نموذج التأثيرات الثابتة يتم افتراض أن الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر، وتباين مساو δ^2 أي

$$E(\varepsilon_{it}) = 0 \qquad Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 \text{ و}$$

ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت، أي متجانس لجميع المشاهدات المقطعية، في فترة زمنية محددة، إلا أنه إذا إختل أحد هذه الفروض فإن نموذج التأثيرات العشوائية يعد نموذجا ملائما للتقدير؛ لكون نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع β_0 كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي:

[1] Alain pirotte, **économétrie des données de panel, théorie et application, Edition economica**, paris, France, 2011, p42.

$$\beta_{0,i} = \mu + V_i \dots\dots\dots (8)$$

وبتعويض المعادلة (8) في المعادة (4) تم الحصول على نموذج التأثيرات العشوائية على النحو الآتي:

$$y_{i,t} = \mu + V_i + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t}, i = 1, \dots\dots\dots, n; \quad t = 1, \dots . T \dots\dots\dots (9)$$

حيث أن:

V_i: يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعيةi

$\varepsilon_{i,t}$: حد الخطأ العشوائي، حيث يضم الخطأ العشوائي $\varepsilon_{i,t}$ ثلاثة مركبات، تتمثل في الأثر الفردي a_i وخصائص البعد الزمني U_t والمركبة الثالثة U_{it} تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج التي تتغير بين الوحدات المقطعية وعبر الزمن، أي أن: $\varepsilon_{i,t=a_i+U_t+U_{it}}$ كما هو ملاحظ يعد الأثر الفردي a_i ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب.

يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج الخطأ (ERROR Components Model) بسبب أن النموذج (9) يحوي مركبين خطأ: V_i و ε_{it} وبالتالي فإن هذا النموذج يمتلك خواص رياضية تتمثل في:

$$E(\varepsilon_{it}) = 0 \qquad Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 \text{ و } \qquad E(V_i) = 0 \quad Var(V_i) = \sigma_V^2$$

فإن في حد الخطأ المركب في نموذج التأثيرات العشوائية يمتلك خواص رياضية على النحو الآتي:

$$W_{i,t} = V_i + \varepsilon_{it}$$

$$E(W_{i,t}) = 0 \quad , Var(W_{i,t}) = \ \delta 2V + \delta 2\varepsilon$$

يتم الاعتماد في تقدير نماذج التأثيرات العشوائية على طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized List Square)، التي تفترض ثبات حد الخطأ (Homoskedastic)، ويكون الخطأ من النوع الأبيض، أي عشوائي (Whit Error)، وبالتالي يفترض هذا الاختبار عدم وجود (Heteroskedasticity) في النمودج.

ثانيا: الاختبارات المستعملة في الدراسة

1. اختبار إحصائية فيشر(F)

يقوم اختبار فيشر(F) على الاختلاف الجوهري بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة فإذا أشار اختبار إحصائية فيشر لملائمة نموذج الانحدار التجميعي للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة حيث يعد النموذج التجميعي الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملائمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي، ويتم حساب قيمة (F) وفقا للصيغة التالية:

$$F = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PRM}^2)/N - 1}{(1 - R_{FEM}^2)/(T - N - K)}$$

بحيث:

K:يمثل عدد المعلمات المقدرة؛

R_{PRM}:تمثل معامل التحديد في نموذج الانحدار التجميعي؛

R_{FEM}: تمثل معامل التحديد في نموذج الآثار الثابتة.

وتصاغ فيهما الفرضيتان الإحصائيتين على النحو التالي:

- الفرضية الصفريةH_0: النموذج الأفضل هو نموذج الانحدار التجميعيPRM)؛
- الفرضية البديلةH_1: النموذج الأفضل هو نموذج التأثيرات الثابتة(FEM).

وتتبع إحصائية فيشر توزيع (Fisher) عند درجة حرية K تختلف من نموذج مكونات الخطأ أحادية الاتجاه حيث تحسب كالتالي: $(N-1, NT-N-K)$

بينما في نموذج مكونات الخطأ ثنائية الاتجاه فتحسب$(N-1)(T-1)-K$,$(N+T-2)$، فإذا كانت إحصائية F المحسوبة عند درجة حرية K أكبر من القيمة الإحصائية الجدولية بمعنى أنه إذا كانت قيمة P-value أقل من مستوى المعنوية المحدد وهو في هذه الدراسة (0.05)، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن النموذج الأفضل هو نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ويتم قبول الفرضية البديلة التي مفادها أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة[1].

2. اختبار هوسمان(Hausman) :

يتم إستخدام هاوسمان من أجل الإختبار بين التأثيرات ونموذج التأثيرات العشوائية في حالة وجود إختلاف جوهري بينهما، وتتمثل فرضيات هاوسمان فيما يلي:

- الفرضية الصفرية H_0: النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية، أي عدم وجود إرتباط للأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة؛
- الفرضية البديلة H_1: النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة، أي عدم وجود إرتباط للأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة [2].

تتبع إحصائية إختبار هوسمان توزيع كاي مربع (X^2) وبدرجة حرية (k)، فإذا كانت قيمة إحصائية هاوسمان أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية كاي مربع فإننا نرفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، بينما إذا كانت أقل من قيمة إحصائية كاي مربع فإننا نقبل الفرضية الصفرية[3].

[1] صفاء معطى، محمد أحمد سالم بلحويصل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 274-275.

[2] محمد رتيعة،**مرجع سبق ذكره**، ص158 .

[3] مجدي الشوربجي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول** العربية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، يومي 13 و14 ديسمبر 2010، ص 20.

3. اختبار مضاعف لاغرنج Lagrange Multiplier (LM)

يتم استخدام مضاعف لاغرانج (LM) المقترح من قبل Breusch-Pagan (1980) من أجل المفاضلة والإختبار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث يأخذ هذا الاختبار الصيغة التالية[1]:

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)}\left[\frac{\sum_{i=1}^{n}(T_{\bar{e}_i})^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}e_{it}^2} - 1\right]^2 \sim x^2(1)$$

إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من $0{,}05$ فإن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

4. اختبار Wald

يستعمل هذا الاختبار المفاضلة بين نماذج مكونات الخطأ أحادية الاتجاه (One-way error component models) ونموذج مكونات الخطأ ثنائية الاتجاه (Tow-way error component models) وذلك من أج اختيار أفضل نموذج للدراسة حيث أن:

- الفرضية الصفرية H_0: تنص على أن النموذج الأفضل للدراسة هو نموذج مكونات الخطأ أحادي الاتجاه؛
- الفرضية البديلة H_1: مفادها أن نموذج مكونات الخطأ ثنائي الاتجاه هو الأفضل.

وعليه فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية الإحصائية لكاي مربع عند درجة حرية k ومستوى معنوية (5%) فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن نموذج مكونات الخطأ أحادي الاتجاه أفضل ونقبل الفرضية البديلة.

5. اختبار معامل التحديد R^2

يشرح هذا المعدل العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة مرة واحدة، كما أنه العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة أخرى، ويسمى عندئذ بمعامل الارتباط المتعدد، إذن معامل التحديد نعتمد عليه لمعرفة النسبة المئوية التي تفسرها المتغيرات المستقلة للمتغير التابع ويعرف بأنه عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية حيث:

$$R^2 = \frac{SCR}{SCT} = 1 - \frac{SCE}{SCT}$$

ويمثل كل من:

- SCT مجموع مرجحات الانحرافات الكلية للمتغير التابع عن وسطه؛
- SCR مجموع مرجحات الانحرافات المشروحة للمتغير التابع المقدر (y) عن وسطه الحسابي $\overline{Y}$

علما أن $0 \leq R^2 \leq 1$، فإذا كانت $(R^2 = 0)$ هذا يعني عدم وجود علاقة بين المتغير التابع

[1] حركاتي نبيل، **تحليل قرارات التمويل وأثرها على ربحية وقيمة المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في الأسواق المالية العربية للفترة 2007-2015**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، 2017-2018، ص 216.

والمتغيرات المستقلة، وإذا كان ($R^2 = 1$) هذا يعني أن النموذج صالح أي يؤخذ بعين الاعتبار[1].

6. اختبار معنوية المعالم (T)

يستخدم اختبار (T) لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة (X1, X2 ,X3 ,....Xn)على المتغير التابع(Y) في نموذج الانحدار المتعدد، يعتمد هذا الاختبار على نوعين من الفروض:

- فرضية العدم (H_0): تنص على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة (X1, X2 ,X3 ,....Xn) والمتغير التابع(Y) ؛
- الفرضية البديلة(H_1): تنص على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة (X1, X2 ,X3 ,....Xn) والمتغير التابع(Y).

بعد احتساب قيمة (t) تقارن مع قيمتها الجدولية لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم ومن ثم تقييم معنوية معلمات النموذج المقدر، حيث إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أصغر من الجدولية فإن ذلك يعني قبول فرضية العدم(H_0)[2].

7. الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Wooldridge test)

يهدف هذا الاختبار لمعرفة وجود مشكلة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج. فهو يسمح بالتحقق مما إذا كانت الأخطاء مرتبطة تلقائيا وإلا فإننا نكتشف وجود ارتباط ذاتي تبنى فرضياته كالتالي[3]:

- (H_0) عدم وجود ارتباط تسلسلي؛
- (H_1) وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

من خلال هذا المبحث تم تحديد عينة الدراسة والمتمثلة في ثمانية بنوك عاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2012 – 2021) بالإعتماد على أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Deta وبرنامجي Eviews10 وGretl، كما تم التعريف بأهم المتغيرات التي ستجرى عليها الدراسة التطبيقية وبناء نماذج الدراسة على أساسها، وبناء على هذه سنتطرق في المبحث الموالي والأخير إلى التحليل القياسي للعوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية للعينة المعنية بالدراسة خلال الفترة (2012 – 2021).

[1] شوق فوزي، **التحليل النظري والكمي لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي – إحصاء واقتصاد تطبيقي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009، ص ص 161-162.

[2] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن 2009، ص 161.

[3] زينب بوشاكر، نبيلة نوي : **دراسة قياسية لأثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية، دراسة عينة من بنوك الجزائرية خلال الفترة، 2000-2019**، مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد05، العدد 02 ديسمبر 2022.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض وتحليل نتائج الدراسة انطلاقا من تحليل مصفوفة الارتباطات الثنائية لمعرفة حدة ارتباط المتغيرات ببعضها، بالإضافة إلى تقدير نماذج انحدار البانل بأنواعها الثلاث على كلا نموذجي الدراسة وذلك باستخدام برنامجي التحليل الإحصائي القياسي (EVIEWS10) و(Gretl).

بالاعتماد على اختبارات معينة نقوم باختبار نموذج ملائم لكل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وإعطاء تحليل إحصائي ومالي للنموذج المختار.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في بناء نموذج إحصائي يوضح أثر المتغيرات المستقلة محل الدراسة والتي تمثلت في (كفاية رأس المال، مخاطر الائتمان، السيولة، معدل نمو البنك، حجم البنك، التضخم) في المتغير التابع المتمثل في الكفاءة المصرفية والمعبر عنها بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

أولا: تحليل مصفوفة الارتباط

يهدف تحليل مصفوفة الارتباط إلى قياس درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من جهة وكذا المتغيرات المستقلة فيما بينها، وهو ما يسمح بإعطاء نظرة أولية عن وجود علاقة تأثير بين متغيرات الدراسة وعادة تعتبر العلاقة قوية نسبيا، إذا كان معامل الارتباط أكبر أو يساوي 50%[1].

فيما يلي سنحاول تحليل الارتباطات الثنائية بين مختلف المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، تمكننا مصفوفة الارتباطات الثنائية من معرفة أي المتغيرات المستقلة أكثر ارتباطا بالمتغير التابع.

1. تحليل الارتباطات الثنائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (ROA)

[1] شرابي عبد العزيز، **طرق إحصائية للتوقع الإقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص ص 131-132.

جدول رقم (04): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (ROA)

المتغيرات	ROA	CAP	CR	LIQ	GR	SIZE	INF
ROA	1.0000						
CAP	0.4547	1.0000					
	(0.0000)						
CR	0.2268	0.0727	1.0000				
	(0.0430)	(0.5216)					
LIQ	0.0225	0.0257	−0.5860	1.0000			
	(0.8427)	(0.8206)	(0.0000)				
GR	0.1206	0.0312	−0.1951	−0.0580	1.0000		
	(0.2864)	(0.7831)	(0.0828)	(0.6089)			
SIZE	−0.6117	−0.7521	−0.1887	−0.1619	−0.1201	1.0000	
	(0.0000)	(0.0000)	(0.0936)	(0.1511)	(0.2884)		
INF	0.1095	0.1098	−0.2124	0.1077	0.2209	−0.0497	1.0000
	(0.3334)	(0.3322)	(0.0585)	(0.3416)	(0.0489)	(0.6615)	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أعلاه أن مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج تبين النتائج التالية:

- يشير تحليل الارتباط لوجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين معدل العائد على الأصول (ROA) وكفاية رأس المال (Cap)، إذ يساوي معامل الارتباط بينهما (45.47 %)؛
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين معدل العائد على الأصول ومخاطر الائتمان (CR)، حيث يقدر معامل الارتباط المحصل عليه ب (22.68%)؛
- يظهر اختبار معامل الارتباط إلى عدم وجود علاقة بين معدل العائد على الأصول والسيولة (Liq)؛
- كذلك يظهر اختبار معامل الارتباط إلى عدم وجود علاقة بين معدل العائد على الأصول ومعدل نمو البنك (GR) والتضخم (INF)؛
- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين معدل العائد على الأصول (ROA) وحجم البنك، حيث يقدر معامل الارتباط المحصل عليه ب (61.17 %).

ومن جهة أخرى نلاحظ أن معدل الارتباط بين المتغيرات المستقلة قد أخذ عدة قيم يتم تلخيصها في النقاط التالية:

- توضح نتائج الارتباط وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين كفاية رأس المال (CAP) وحجم البنك (Size)، بينما قدر معدل الارتباط بينهما (75.21%) وهو ما يدل على قوة العلاقة بين هذين المتغيرين؛

- وتبين نتائج الارتباط بين مخاطر الائتمان (CR) والسيولة (Liq) بـ (58.60%) إذ تربطهما علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)؛
- من خلال الجدول نلاحظ أن الارتباط بين متغيرات المستقلة والمتغير التابع ROA، كانت ضعيفة وبالتالي استقلالية المتغيرات عن بعضها البعض.

2. تحليل الارتباطات الثنائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (ROE)

جدول رقم (05): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (ROE)

المتغيرات	ROE	CAP	CR	LIQ	GR	SIZE	INF
ROE	1.0000						
CAP	-0.5349	1.0000					
	(0.0000)						
CR	-0.0361	0.0727	1.0000				
	(0.7504)	(0.5216)					
LIQ	0.0743	0.0257	-0.5860	1.0000			
	(0.5123)	(0.8206)	(0.0000)				
GR	0.0888	0.0312	-0.1951	-0.0580	1.0000		
	(0.4332)	(0.7831)	(0.0828)	(0.6089)			
SIZE	0.3145	-0.7521	-0.1887	-0.1619	-0.1201	1.0000	
	(0.0045)	(0.0000)	(0.0936)	(0.1511)	(0.2884)		
INF	0.0611	0.1098	-0.2124	0.1077	0.2209	-0.0497	1.0000
	(0.5899)	(0.3322)	(0.0585)	(0.3416)	(0.0489)	(0.6615)	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10 .

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الارتباط الثنائي، أخذ العديد من القيم يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- يشير تحليل الارتباط لوجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وكفاية رأس المال، حيث يقدر الارتباط المحصل عليه ب(53.49%)؛
- يظهر اختبار معامل الارتباط إلى عدم وجود علاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ومخاطر الإئتمان؛
- كما يظهر اختبار معامل الإرتباط إلى عدم وجود علاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والسيولة؛
- كما يظهر اختبار معامل الإرتباط إلى عدم وجود علاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل نمو البنك؛
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين معدل العائد على حقوق الملكية وحجم البنك، حيث يقدر الإرتباط المحصل عليه بـ (31.45%)؛

- في الأخير يظهر اختبار معامل الإرتباط إلى عدم وجود علاقة بين معدل العائد على الأصول (ROE) والتضخم.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن معدل الإرتباط بين المتغيرات المستقلة قد أخذ قيم يتم تلخيصها في النقاط التالية:

- توضح نتائج الإرتباط وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين كفاية رأس المال وحجم البنك، حيث قدر معدل الإرتباط بـ (75.21%) وهو ما يدل على قوة العلاقة بين المتغيرين؛
- وأخيرا تشير نتائج الإرتباط إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين مخاطر الإئتمان (CR) والسيولة (LiQ)حيث قدر الإرتباط بينهما بمعدل (58.60%)؛
- من خلال الجدول نلاحظ أن علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ROE كانت ضعيفة وبالتالي استقلالية المتغيرات عن بعضها البعض.

ثانيا: تقدير النموذج الأول: نتائج معدل العائد على الأصول (ROA)

نقوم بتقدير معلمات النموذج بالاعتماد على سلسلة البيانات المقطعية عبر الزمن وذلك من خلال تقدير النماذج الثلاثة للبانل: النموذج التجميعي (PRM)، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، نموذج التأثيرات العشوائية (REM)، والمقارنة بينها واختيار النموذج المناسب للدراسة.

جدول رقم (06): نتائج تقدير معدل العائد على الأصول (ROA)

المتغير التابع (ROA) الفترة (2012-2021) T=10 N=8 مجموع مشاهدات البانل: 10×8=80			
	النموذج التجميعي (PRM)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
الثابت (C)	0.0746***	0.1562***	0.0746***
	(0.0069)	(0.0004)	(0.0034)
CAP	0.0009	-0.0287 **	0.0009
	(0.9293)	(0.0408)	(0.9231)
CR	0.0128	-0.0090	0.0128
	(0.2112)	(0.4598)	(0.1736)
LIQ	0.0021	-0.0297*	0.0021
	(0.8428)	(0.0721)	(0.8290)
GR	0.0032	-0.0029	0.0032
	(0.5147)	(0.6212)	(0.4780)
SIZE	-0.0034***	-0.0062***	-0.0034***
	(0.0012)	(0.0001)	(0.0005)
INF	0.0387	0.0903	0.0387
	(0.2994)	(0.8011)	(0.2586)
F	8.1873***	6.0703***	8.1873***
Prob(F)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
R^2	0.4022	0.8604	0.4022
F-State	2.9461*** (0.0095)		
BP-test	0.0938 (0.7594)		
Hansman test	19.9825*** (0.0028)		

*** مستوى المعنوية 1%، ** مستوى المعنوية 5%، * مستوى المعنوية 10%.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات (Eviews10) وGretl

1. المفاضلة بين نماذج إنحدار البانل الثلاثة

من أجل المفاضلة بين النماذج الثلاثة واختيار أفضل نموذج لمعدل العائد على الأصول (ROA) سوف نقوم بتطبيق ثلاثة إختبارات وفق الآتي:

❖ **المفاضلة بين النموذج التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)**

نستعين باختبار (Breush and pagan) (BP) للمفاضلة بين النموذجين (PRM) و(REM) تصاغ الفرضية كالتالي:

H_0: لا يوجد تأثيرات عشوائية (النموذج التجميعي هو الأفضل)؛

H_1: يوجد تأثيرات عشوائية (نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل).

من الجدول رقم (06) أعلاه نلاحظ أن القيمة الإحتمالية تساوي (0.7594) وهي أكبر من (0.05) وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي مفادها أن النموذج التجميعي هو الأفضل.

❖ **المفاضلة بين النموذج التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)**

من أجل المفاضلة بين النموذجين (PRM) و(FEM) نستعين باختبار فيشر المقيد وهذا من خلال اختبار الفرضيتين:

H_0: لا يوجد تأثيرات ثابتة (النموذج التجميعي هو الأفضل)؛

H_1: يوجد تأثرات ثابتة (نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن قيمة (F.test) المحسوبة تساوي (2.9461) وهي أكبر من القيمة الجدولية الإحصائية (F.tab) 2.1518 عند درجة حرية (7.66) ومستوى معنوية 5%، كما أن القيمة الإحتمالية تساوي (0.0095) وهي أقل من (0.05)، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية والتي مفادها أن النموذج التجميعي هو الأفضل ونقبل الفرضية البديلة، بمعنى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

❖ **المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)**

يتم المفاضلة بين النموذجين (FEM) و(REM) من خلال اختبار (Hausman) وهذا من خلال اختبار فرضيتين:

H_0: التي تنص أن (نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل)؛

H_1: التي تنص أن (نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل).

من خلال الجدول رقم (06) أن القيم الإحصائية (Hausman) المحسوبة تساوي (19.9825) وهي أكبر من القيمة الجدولية الإحصائية كاي مربع عند درجة حرية (6) ومستوى معنوية 5% والتي تساوي (12.592)، كما أن القيمة الإحتمالية تساوي (0.0028) وهي أقل تماما من (0.05) وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن التأثيرات العشوائية هو الأفضل، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية.

وفي الأخير نستخلص أن النموذج الأفضل من بين النماذج الثلاثة التي تمت المفاضلة بينهم هو نموذج التأثيرات الثابتة (FEM).

2. إختبار معنوية معالم النموذج (FEM)

يهدف هذا الاختبار لدراسة الدلالة الإحصائية لمتغيرات الدراسة، كما يمكن الحكم على معنوية المعالم من خلال مستوى الدلالة الإحصائية (Prob)، بحيث تكون المعالم ذات معنوية إذا كانت قيمة (Prob) أقل تماما من مستوى الثقة (1%)، (5%) و(10%).

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن قيم الدلالة الإحصائية (Prob) في نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) لكل من الثابت (C)، كفاية رأس المال(CAP)، والسيولة(LIQ)، حجم البنك (Size)، والتي تقدر

(0.0004)، (0.0408)، (0.0721)، (0.0001) على الترتيب أقل من (0.1)، إذ لديها معنوية، في حين نلاحظ عدم معنوية مخاطر الإئتمان(CR)، ومعدل نمو البنك(GR)، التضخم(INF) كون القيم الاحتمالية لهما أكبر من (0.1).

3. إختبار المعنوية الكلية للنموذج

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن إحصائية (Fisher) المحسوبة في نموذج التأثيرات الثابتة التي تساوي (11.9689) أكبر من القيمة الجدولية (6.34) التي تساوي (2.3803) عند درجة حرية 5%، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية (Prob F-sTATISTIC) والتي تساوي (0.0000) أقل من (0.05)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي فالنموذج يتمتع بمعنوية كلية المقدرة تختلف كليا عن الصفر.

4. جودة النموذج (R^2): يتم هذا الاختبار من خلال معامل التحديد (R-Squared) والذي يعبر عن قدرة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن معامل التحديد (R^2) الخاص بنموذج التأثيرات الثابتة قد بلغت (0.8604).

وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمة 86.04% من التغير الحاصل في المتغير التابع، والنسبة المتبقية 13.96% تعود لمتغيرات مستقلة أخرى لم يتم دمجها في النموذج.

5. اختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء (Wooldrige)

تم الإعتماد على اختبار (Wooldrige) من أجل الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، وبناء على النتائج المبينة في الجدول التالي نلاحظ أن القيمة الإحتمالية تساوي (0.1240) وهي أكبر من (0.05) وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية، ومنه لا يوجد ارتباط اتي للأخطاء بالدرجة الأولى.

الجدول رقم (07) إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

	Wd	Prob
FEM	25.6852	0.1240

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات Gretl

6. **اختبار عدم تجانس تباين لأخطاء:** للتأكد من عدم تجانس تبان الأخطاء نقوم باختبارwald والموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): إختبار عدم تجانس التباين للنموذج

	W	DF	Prob
FEM	1.88053	2	0.4054

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات Gretl

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الإحتمالية تساوي (0.4054) وهي أكبر من (0.05) وعليه تقبل الفرضية الصفرية وبالتالي نموذج التأثيرات الثابتة لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء.

ثالثا: تقدير النموذج الثاني: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

يتم تقدير النموذج الثاني لمعدل العائد على حقوق الملكية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): نتائج تقدير معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

المتغير التابع (ROE) الفترة (2012-2021) T=10 N=8 مجموع مشاهدات البانل: 10×8=80			
	النموذج التجميعي (PRM)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
الثابت(C)	0.1776 (0.2985)	-1.0751** (0.0346)	0.0511 (0.7738)
CAP	-0.2695*** (0.0001)	-0.1787** (0.0144)	-0.2260*** (0.0010)
CR	0.04946 (0.4455)	0.1005* (0.0771)	0.0778 (0.1891)
LIQ	0.0625 (0.3513)	0.0689* (0.3340)	0.1287** (0.0439)
GR	0.0290 (0.3595)	0.0676** (0.0179)	0.0544** (0.0540)
SIZE	-0.0004 (0.5221)	0.0413** (0.0482)	0.0001 (0.9866)
INF	0.2647 (0.2613)	4.5493*** (0.0041)	0.2031 (0.3071)
F Prob(F) R^2	6.0469*** (0.0000) 0.3320	8.2856*** (0.0000) 0.7499	5.0211*** (0.0002) 0.2921
F-Stat B.P-test Hausman	5.4265*** (0.0010) 19.7666*** (0.0000) 16.4933*** (0.0055)		

*** مستوى المعنوية 1%، ** مستوى المعنوية 5%، * مستوى المعنوية 10%.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (Eviews10) و Gretl.

1. المفاضلة بين النماذج الثلاثة

❖ **المفاضلة بين النموذج التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)**

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن القيمة الإحصائية (BP(Brensh-Pagan المحسوبة تساوي (19.7666) وهي أكبر من القيمة الجدولية كاي مربع عند درجة حرية (6) ومستوى معنوية 5% والتي تساوي (12.59)، كما أن القيمة الإجمالية تساوي (0.0000) وهي أقل تماما من (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن النموذج التجميعي هو الأفضل أي نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل من التجميعي.

❖ **المفاضلة بين النموذج التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)**

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن قيمة (F-Stat) المحسوبة تساوي (5.4265) وهي أكبر من القيمة الجدولية الإحصائية (F-Tab) (2.9461) عند درجة الحرية (7.66) ومستوى معنوية 5%، كما أن القيمة الإجمالية تساوي (0.0010) وهي أقل من (0.05) وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن النموذج التجميعي هو الأفضل، إذن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل من النموذج التجميعي.

❖ **المفاضلة بين نموذج التأثيريات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن القيمة الإحصائية (**HAUSMAN**) المحسوبة تساوي (16.4933) وهي أكبر من القيمة الجدولية كاي مربع عند درجة حرية (6) ومستوى معنوية 5% والتي تساوي (12.592) كما أن القيمة الإحتمالية تساوي (0.0055) وهي أقل تماما من (0.01) وعليه نرفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن التأثيرات العشوائية هو الأفضل، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن النموذج الأفضل من بين النماذج الثلاثة التي تمت المفاضلة بينهما هو نموذج التأثرات الثابتة (FEM).

1. اختبار معنوية المعالم النموذج (FEM)

يظهر الجدول رقم (09) أن القيم الإحصائية في نموذج التأثيرات الثابتة لكل من الثابث (C)، كفاية رأس المال (CAP)، مخاطر الإئتمان(CR) ومعدل نمو البنك (GR) وحجم البنك(Size)، والتضخم(INF) والتي تقدر على الترتيب (0.0346)، (0.0144)، (0.0771)، (0.0179)، (0.0482)، (0.0041) وهي أقل من (0.1) إذ لديها معنوية، في حين نلاحظ عدم معنوية السيولة(LIQ)، كون القيمة الإحتمالية لها أكبر من (0.1).

2. اختبار المعنوية الكلية للنموذج (FEM)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن إحصائية (Fisher) المحسوبة في نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) التي تساوي (8.2856) أكبر من القيمة الجدولية عند درجة حرية (21.58) والتي تساوي (1.7408) عند مستوى معنوية 5%، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية (F-Statistic) والتي تساوي (0.0000)، أقل تماما

من (0.05)، إذن نرفض الفرضية الصفرية أي أن للنموذج المقدر معنوية إحصائية وكل المعالم المقدرة تختلف كليا عن الصفر.

3. اختبار جودة النموذج (R^2): نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن معامل التحديد (R^2) الخاص بنموذج التأثيرات الثابتة (FEM) قد بلغت 0.7499، هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمة (74.99%) من المتغير التابع، أما النسبة المتبقية (25.01%) تعود لمتغيرات مستقلة أخرى لم يتم دمجها في النموذج.

4. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Wooldrige)

يتم الاعتماد على اختبار (Wooldrige) من أجل الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء، نلاحظ أن القيمة الإحتمالية تساوي (0.0383) وهي أقل من (0.05) وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية ومنه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (10): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

	Wd	Prob
FEM	2.5460	0.0383

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات Gretl

5. إختبار عدم تجانس تباين الأخطاء

للتأكد من تجانس الأخطاء نقوم باختبار (Wald) والموضح في الجدول التالي

الجدول رقم (11): اختبار عدم تجانس التباين للنموذج

	W	DF	Prob
FEM	63.9281	8	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات Gretl

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن القيمة الإجمالية تساوي (0.0000) وهي أقل من (0.05) وعليه نرفض الفرضية الصفرية وبالتالي نموذج التأثيرات الثابتة يعاني من مشكلة عدم تجانس الأخطاء للوحدات المقطعية في نموذج التأثيرات الثابتة.

توصلنا من خلال الاختبار القياسي لنموذج التأثيرات الثابتة بأنه يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات التباين، ولتصحيح هذه المشاكل نلجأ إلى طريقة White cross standard errors، ويمكن عرض نتائج نموذج التأثيرات الثابتة المصحح باستعمال هذه الطريقة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (12):نموذج التأثيرات الثابتة بعد التصحيح

Model 4: Fixed-effects, using 80 observations
Included 8 cross-sectional units
Time-series length = 10
Dependent variable: ROE

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
const	−1.07514	0.496886	−2.164	0.0346	**
CAP	−0.178738	0.0708261	−2.524	0.0144	**
CR	0.100555	0.0558696	1.800	0.0771	*
LIQ	0.0689420	0.0707708	0.9742	0.3340	
GR	0.0676369	0.0277599	2.436	0.0179	**
SIZE	0.0413331	0.0204793	2.018	0.0482	**
INF	4.54935	1.52025	2.993	0.0041	***

Mean dependent var	0.105475	S.D. dependent var	0.050086
Sum squared resid	0.049545	S.E. of regression	0.029227
LSDV R-squared	0.749998	Within R-squared	0.574015
LSDV F(21, 58)	8.285631	P-value(F)	8.18e-11
Log-likelihood	181.9610	Akaike criterion	−319.9220
Schwarz criterion	−267.5174	Hannan-Quinn	−298.9115
rho	−0.000523	Durbin-Watson	1.691940

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات Gretl

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

بعد اختيار النموذج الأفضل لكل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، والمتمثل في نموذج التأثيرات الثابتة وهذا من خلال مناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها في الجدولين رقم (06) و(12) ثم مقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة.

- بينت الدراسة أنه يوجد أثر سلبي لكفاية رأس المال (CAP) على معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، كمؤشرين لقياس الكفاءة المصرفية، وعليه كلما يتغير معدل كفاية رأس المال بوحدة واحدة سيؤدي إلى تغير معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية في الإتجاه المعاكس بمقدار (0.0287−)، (0.1787−) على التوالي، مما يدل أن إرتفاع نسبة كفاية رأس المال يؤدي إلى إنخفاض الربحية، ويمكن أن نفسر ذلك بسبب الرفع في رأس المال، بحيث أن إجراءات الرفع في رأس المال تتطلب تمويلا خارجيا أو داخليا وهذا الأخير يتطلب التضحية بتوزيع الأرباح وضمها لرأس المال لفترة أطول وبالتالي إنخفاض في الربحية، تتعارض هذه النتيجة مع النتيجة المتوصل إليها في **دراسة (Repkova Iveta 2015). وعليه نقبل الفرضية الفرعية الأولى (التابعة للفرضية الرئيسية الأولى) أي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول(ROA)) في البنوك عينة الدراسة"، كما نقبل الفرضية الفرعية الأولى (التابعة للفرضية الرئيسية**

الثانية) أي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)) في البنوك عينة الدراسة".

- أظهر نموذج الدراسة عدم وجود تأثير بالنسبة لمخاطر الإئتمان (CR) على معدل العائد على الأصول (ROA) كمؤشر لقياس الكفاءة المصرفية. **وهذه النتيجة لا تتوافق مع جميع الدراسات السابقة. وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثانية (التابعة للفرضية الرئيسية الأولى) أي"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الإئتمان في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول(ROA) في البنوك عينة الدراسة ".**

بينما لمخاطر الإئتمان (CR) تأثير موجب على الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وهي نتيجة لا تتماشى مع المنطق الاقتصادي. **وهذه النتيجة لا تتوافق مع جميع الدراسات السابقة. وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية (التابعة للفرضية الرئيسية الثانية) أي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الإئتمان في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك عينة الدراسة".**

- يوجد أثر سلبي للسيولة (LIQ) على معدل العائد على الأصول (ROA) كمؤشر لقياس الكفاءة المصرفية تفسر هذه النتيجة، كلما ارتفعت نسبة السيولة دل ذلك على وجود أموال سائلة غير مستغلة يترتب عنها انخفاض في الايرادات وبالتالي انخفاض في الأرباح مما يؤثر على معدل العائد على الأصول بالانخفاض **هذا ما توصلت إليه دراسة (باسل محمد الحموي 2018). وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثالثة (التابعة للفرضية الرئيسية الأولى) أي" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول (ROA) في البنوك عينة الدراسة".**

بينما لا يوجد أثر للسيولة (LIQ) في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، **وهذا لم يتوصل إليه جميع الدراسات السابقة ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثالثة (التابعة للفرضية الرئيسية الثانية) أي "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك عينة الدراسة".**

- لا يوجد تأثير لنمو البنك (GR) على معدل العائد على الأصول (ROA)، **وعليه نرفض الفرضية الفرعية الرابعة (التابعة للفرضية الرئيسية الأولى)، أي" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنمو البنك في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول (ROA) في البنوك عينة الدراسة".**

في حين يوجد أثر موجب لنمو البنك (GR) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر لقياس الكفاءة المصرفية حيث كلما يتغير معدل النمو بوحدة واحدة يتغير معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.0676) وهذا يرجع أن للبنوك القدرة على النمو وزيادة حجمها وربحيتها **وعليه نقبل الفرضية الفرعية الرابعة (التابعة للفرضية الرئيسية الثانية)**، أي "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنمو البنك في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك عينة الدراسة".**

- يوجد أثر سلبي لحجم البنك (Size) على معدل العائد على الأصول(ROA) كمؤشر لقياس الكفاءة المصرفية حيث كلما يتغير حجم البنك بوحدة واحدة يتغير (ROA) في الاتجاه المعاكس بـ (0.0062-) ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما كان حجم البنك كبيرا ازداد عدد فروعه، وكان أكثر انتشارا مما يعني ارتفاع حجم التكاليف التي يتحملها البنك وهذا يؤثر سلبا في ربحيته، **وهذا ماتوصلت إليه دراسة (Ayadi ANES2013) ودراسة (باسل محمد الحموي 2018). وعليه نقبل الفرضية الفرعية الخامسة(التابعة للفرضية الرئيسية الأولى) أي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول (ROA) في البنوك عينة الدراسة".**

بينما لحجم البنك (Size) تأثير موجب على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) إذ كلما يتغير حجم البنك بوحدة واحدة يتغير معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بمقدار 0.0413 هذه النتيجة تدل على أن البنوك توظف موجوداتها في أنشطة استثمارية وتمويلية مربحة، وهذا ما **توصلت إليه دراسة كل من (شياد فيصل الطاهر2014)، دراسة (بطيوي نسرين، بن الضب علي 2021)، إضافة إلى دراسة (Hanni amima2018). وعليه نقبل الفرضية الفرعية الخامسة (التابعة للفرضية الرئيسية الثانية) أي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك عينة الدراسة".**

- لا يوجد أثر للتضخم (INF) على معدل العائد على الأصول (ROA) كمؤشر لقياس الكفاءة المصرفية، **هذه النتيجة تتنافى مع جميع الدراسات السابقة، وعليه نرفض الفرضية الفرعية السادسة (التابعة للفرضية الرئيسية الأولى) أي" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول (ROA) في البنوك عينة الدراسة".**

بينما أظهر نموذج الدراسة وجود تأثير إيجابي على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وهذا ما يفسر أن التضخم يؤثر في تكاليف الإنتاج لمنشآت الأعمال عموما، ولذلك يزداد الطلب على رأس المال لتغطية هذه التكاليف، وبالتالي عندما يرتفع التضخم يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى التمويل مما يزيد من مستويات كفاءة البنك في تمويل مدخلاته إلى أكبر كميات من المخرجات، **وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (شياد فيصل الطاهر 2014). وعليه نقبل الفرضية الفرعية السادسة (التابعة للفرضية الرئيسية الثانية) أي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية(ROE) في البنوك عينة الدراسة".**

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تناولنا دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر، وذلك حسب ما توفر لنا من معطيات حول البنوك محل الدراسة، وقبل قيامنا باختبار النموذج الملائم للدراسة قمنا بمجموعة من الأساليب الإحصائية التي ساعدتنا في تفسير المتغيرات المستعملة في الدراسة، ومن تم شرعنا بمعالجة الموضوع بداية بتقدير نماذج البانل الثلاثة : النموذج التجميعي، نموذج الأثار الثابتة ونموذج الأثار العشوائية ومن تم استخدام اختبار فيشر، اختبار مضاعف لاغرونج واختبار هوسمان للمفاضلة بين هذه النماذج الثلاثة، الأمر الذي نتج عنه اختبار نموذج الأثار الثابتة كنموذج ملائم للدراسة بالنسبة للمتغيرين المعبرين عن الكفاءة المصرفية معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وبعد إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للنموذج قمنا بالتأكد من جودته .

إذ توصلت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية الممثلة بمعدل العائد على الأصول (ROA) تتمثل في كفاية رأس المال، السيولة والحجم، بينما لا يوجد تأثير لمخاطر الائتمان ومعدل نمو البنك والتضخم على الكفاءة المصرفية، في حين أن أهم العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية معبرعنها بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) تتمثل في كفاية رأس المال، مخاطر الإئتمان ومعدل نمو البنك بالإضافة لحجم البنك والتضخم، بينما لا تؤثر السيولة في الكفاءة المصرفية.

الخـــاتمة

غاية البنوك وأهدافها الرئيسية في ظل اقتصاد السوق هو تحقيق الربحية وضمان استمرارها في ممارسة نشاطها، إضافة إلى مستوى معين من الاستقرار والنمو، كذلك توفير الأموال اللازمة لمواجهة الإلتزامات وممارسة النشاط، في حين أن التغيرات التي عرفها الإقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة كان له تأثير عام على البنوك باعتباراها الدعامة الأساسية لأي إقتصاد، لقد وجدت البنوك نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها وذلك من خلال تحسين كفاءتها المصرفية، فكفاءة البنك يتمثل أساسا في قدرته على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة باستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، وبالتالي تحسين الكفاءة يسمح للبنوك من زيادة العوائد والرفع من مستوى الخدمات التي يقدمها.

أصبحت الكفاءة المصرفية موضوع اهتمام الكثير من البنوك التجارية وهدف أساسي تسعى إليه، فوجود إدارة ذات كفاءة يعطي الصورة اللائقة والأمان الكافي لجميع الزبائن والمتعاملين، لدى حاولنا من خلال هذا الموضوع معالجة إشكالية الدراسة المتمثلة في" ماهي أهم العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012- 2021"، بغية تحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول فصلين منها خصصت للأسس والأدبيات النظرية، وفصل للدراسة التطبيقية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي، كما اعتمدنا على نموذجين المتمثل في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية للتعبير على المتغير التابع والمتمثل في الكفاءة المصرفية أما المتغيرات المستقلة تم التعبير عنها بجملة من المؤشرات المالية.

في هذا السياق اعتمدنا في الجانب التطبيقي على طرق حديثة في الاقتصاد القياسي بهدف الوصول إلى نتيجة تكون مساهمة في توضيح العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية ألا وهي أسلوب نماذج البانل التي تعتبر من النماذج الملائمة من هذا النوع في الدراسات نظرا أنها تأخذ في الإعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الإختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء الموجود في بيانات عينة الدراسة ويتفوق تحليل البانل في إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى.

توصلت الدراسة من خلال جانبيها النظري والتطبيقي للوصول إلى جملة من النتائج أهمها:

النتائج النظرية

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي:

- تتسم البنوك التجارية بثلاث سيمات هامة، المتمثلة في الربحية، السيولة، والأمان وترجع أهميتها إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها هذه البنوك والتي تتمثل في قبول الودائع ومنح القروض؛
- ينقسم النظام المصرفي الجزائري إلى البنك المركزي والبنوك العمومية والخاصة؛
- عرف الجهاز المصرفي الجزائري العديد من التطورات وكان ذلك عبر مجموعة من المراحل التارخية؛
- هناك عدة طرق لقياس الكفاءة المصرفية أهمها التحليل باستخدام النسب المالية، ومن بين النسب المستعملة نسب الربحية؛

- يعد استخدام النسب والمؤشرات المالية من الطرق الواسعة الانتشار في مجال كفاءة أداء البنوك؛
- مؤشرات النسب المالية تساعد على تشخيص الانحرافات المالية للبنوك، لمعرفة وضعيته من حيث الربحية ودرجة المخاطرة؛
- يعتبر موضوع العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية موضوعا بالغ الأهمية لما تلعبه المؤسسات. المصرفية من دور رئيسي في تمويل في الاقتصاد من خلال الوساطة الذي تلعبه بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي، لذلك تعتبر تقييم الأداء لهذه المؤسسات أمرا ضروريا يزيد من ثقة أصحاب الودائع والمستثمرين على حد سواء؛
- تتأثر الكفاءة المصرفية بعوامل كثيرة جدا منها ما يمكن التحكم فيها ومنها ما يصعب ويتعذر التحكم فيها.

النتائج التطبيقية

فيما يخص الدراسة التطبيقية فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول وبمعدل العائد على حقوق الملكية، مما يدل أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال يؤدي إلى انخفاض الربحية، ويمكن أن نفسر ذلك بسبب الرفع في رأس المال، بحيث أن إجراءات الرفع في رأس المال تتطلب تمويلا خارجيا أو داخليا وهذا الأخير يتطلب التضحية بتوزيع الأرباح وضمها لرأس المال لفترة أطول وبالتالي إنخفاض في الربحية.
- أثبتت النتائج لعدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بالنسبة لمخاطر الإئتمان في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول، بينما لمخاطر الإئتمان تأثير موجب ذو دلالة إحصائية في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية، وهي نتيجة لا تتماشى مع المنطق الاقتصادي.
- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للسيولة في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول، أي كلما ارتفعت نسبة السيولة دل ذلك على وجود أموال سائلة غير مستغلة يترتب عنها انخفاض في الايرادات وبالتالي انخفاض في الأرباح مما يؤثر على معدل العائد على الأصول بالانخفاض، بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنمو البنك في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول في حين يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لنمو البنك في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية، وهذا راجع إلى أن للبنوك القدرة على النمو وزيادة حجمها وربحيتها.
- أثبتت النتائج أنه يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم البنك في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول أي كلما كان حجم البنك كبيرا ازداد عدد فروعه، وكان أكثر انتشارا مما يعني ارتفاع حجم التكاليف التي يتحملها البنك وهذا يؤثر سلبا في ربحيته.

في حين بينت نتائج الدراسة القياسية أن لحجم البنك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية، أي أن البنوك توظف موجوداتها في أنشطة استثمارية وتمويلية مربحة.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول، بينما أثبتت النتائج عن وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية في الكفاءة المصرفية معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية، وهذا يدل أن التضخم يؤثر في تكاليف الإنتاج لمنشآت الأعمال عموما، ولذلك يزداد الطلب على رأس المال لتغطية هذه التكاليف، وبالتالي عندما يرتفع التضخم يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى التمويل مما يزيد من مستويات كفاءة البنك في تمويل مدخلاته إلى أكبر كميات من المخرجات.

الاقتراحات والتوصيات

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

- على بنوك القطاع المصرفي الجزائري مواكبة التطورات الحديثة في الصناعة المصرفية بهدف زيادة انتاجيتها والتقليل من تكاليفها، ومنه تحقيق الكفاءة المصرفية؛
- قرار الدولة الجزائرية بفتح البنوك العامة أمام رأس المال الأجنبي يمكن أن يشجع على إنشاء نظام مصرفي كفء وفعال؛
- ضرورة تبني قواعد الإفصاح والشفافية داخل البنوك بتوفير المعلومات والبيانات المالية المفصلة، وذلك بغية تمكين الباحثين من الإطلاع عليها وكذا إبداء الرأي بشأنها ودراستها لأجل تقييم سليم للكفاءة؛
- العمل على إدراج البنوك الجزائرية في البورصة بهدف تشجيع عملية الافصاح؛
- الاهتمام أكثر بدراسة السيولة باعتبارها إحدى أهم المحددات في البنوك الجزائرية.

أفاق الدراسة

لمواصلة البحث في مجال ذي صلة بموضوع بحثنا هذا أو بعض من جوانبه، نقترح المحاور التالية التي يمكن أن تكون كمواضيع بحوث مستقبلية:

- دراسة مقارنة بين أهم العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية للبنوك الإسلامية والتقليدية؛
- أثر العوامل الاقتصادية الكلية في الكفاءة المصرفية للبنوك؛
- دور الكفاءة المصرفية في نمو البنوك التجارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية.

الكتب:

1- أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر**، الطبعة الاولى، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

2- اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

3- اكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف مدخل تحليل ونظري**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2005.

4- إياد عبد الفتاح النسور، **تسويق المنتجات المصرفية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان 2015.

5- ثابت عبد الرحمان إدريس، **كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية، مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم** الدار الجامعية، مصر، 2006.

6- حسن الحسيني فلاح ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، 2006.

7- حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع الأردن 2009.

8- حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2013.

9- خالد وهيب الراوي، **إدارة العمليات المصرفية**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر، الأردن، 2003.

10- دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2013.

11- رضا صاحب أبو حامد، **إدارة المصارف، مدخل تحليل كمي**، الأردن، دار الفكر للنشر و التوزيع 2008.

12- سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان،2009. 2009.

13- طارق الحاج ، فليح حسن، **الاقتصاد الإداري**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

14- طارق طه، **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية**، دار الكتب، الاسكندرية، مصر، 2000.

15- طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة**، الدار البيضاء الجامعية الاسكندرية، مصر، 2003.

16- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

17- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الطبعة الثانية، الجزائر، 2001.

18- عبد الرحمان العاني قتيبة، **التمويل ووظائفه في البنوك التجارية والإسلامية دراسة مقارنة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

19- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015.

20- عبد العزيز شرابي، **طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

21- عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

22- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل النظرية ومقاربات كمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

23- عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2013.

24- فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن 2006.

25- محمد الطاهر الهاشمي،**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2010.

26- محمد حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر 2005.

27- مصطفى رشدي شيحة، **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر 1998.

28- منير اسماعيل أبو شادر، أمجد عبد المهدي مساعدة، **نقود وبنوك**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

29- يوسف كمال محمد، **المصرفية الإسلامية، الأزمة والمخرج**، الطبعة الأولى، الجامعات المصرية مصر 1996.

المقالات:

1- حدة رايس، فاطمة الزهرة نوي، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية، دراسة حالة البنوك الجزائري (2004-2008)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 26المجلد الأول، فلسطين 2012.

2- حمزة بلغالم وبلعزوز بن علي، **العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري، دراسة قياسية (2003-2015)**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 10، العدد1، 2019.

3- حمزة سايح، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ضمن قانون النقد والقرض 10/90، دراسة حالة بنك البركة بالجزائر**، مجلة دراسات في الوظيفة العدد، المجلد 1، العدد1، ديسمبر 2013.

4- زكريا يحي الجمال، **اختبار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد21، 2012.

5- زينب بوشاكر، نبيلة نوي : **دراسة قياسية لأثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية، دراسة عينة من بنوك الجزائرية خلال الفترة، 2000-2019**، مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد05 العدد 02 ديسمبر 2022.

6- سالم عبد الله حلس، نهاد ناهض فؤاد الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج التكلفة العشوائية، دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، جامعة غزة، فلسطين، المجلد 22، العدد 1، جانفي 2014.

7- سامية سرحان، حياة نجار، **اثر محددات الابتكار المالي على الكفاءة المصرفية، دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية الأردنية باستخدام نماذج البانل**، مجلة الباحث، المجلد 20 (العدد01)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020.

8- ضياء الدين عبد الباسط عبد الماجد، **محددات ربحية المصارف الاسلامية بالمملكة العربية السعودية** مجلة جامعة شقراء للعلوم الإنسانية و الادارية، العدد 15، جامعة شقراء، السعودية ، 2021.

9- غيث أركان عبد الله، **تقويم الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية باستخدام نموذج Dupont Modified لعينة من المصارف العراقية الخاصة**، مجلة الدنانير، العدد 16، 2019.

10- محمد الجموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، مجلة الباحث، العدد3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005.

11- محمد باوني: **العمل المصرفي وحكمه الشرعي (بحث مقارنة في الفقه والقانون)**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 19 جوان 2003.

12- محمد بن باحان، **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد3، العدد1 جانفي 2014.

13- محمد جموعي القريشي، الحاج عرابة، **قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل مغلف البيانات(DEA)** ، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، العدد11، 2012.

14- منذر مرهج، عبد الواحد حمودة، رامي أكرم مزيق، **تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات، دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 2، 2014.

15- نبيل زاهر لانا، **أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءمة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد36، العدد 6، 2014، ص400.

16- وسام حسين علي العنيزي، **قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي للمدة 2007-2011**، مجلة القرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني عشر العدد الخامس والثلاثون، جامعة الأنبار، العراق، 2015

17-محمد شامل بهاء مصطفى فهمي، **قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم التربوية والنفسية**، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، المجلد1، العدد 1 جانفي 2009.

18-فيصل شياد، **قياس تغيرات الإنتاجية باستعمال مؤشر مالمكويست، دراسة حالة البنوك الإسلامية خلال الفترة (2003-2009)، دراسات اقتصادية اسلامية**، المجلد 18، العدد2، 2012.

19-رتيعة، **استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد 02، جامعة المدية، 2014.

أطروحات ورسائل جامعية:

1- ابتسام ساعد، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009.

2- ابتسام ساعد، **دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي – التجربة الماليزية نموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر 2016-2017.

3- أحمد رحماني، **قياس كفاءة الاندماج البنكي باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA دراسة حالة بعض البنوك العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائز 2018-2019.

4- أحمد عمان، **فعالية الكفاءة التشغيلية في التقليل من مخاطر السيولة في البنوك التجارية، دراسة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2010- 2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2018.

5- آسيا مجوب، **البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة، حالة البنوك الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2010-2011.

6- أمال الماجري، **الكفاءة المصرفية للبنوك التجارية في ظل العولمة المالية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جنيرال -2005-2009)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009.

7- بهية مصباح محمود مصباح، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008.

8- حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014.

9- سماح ميهوب، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية، حالة نشاط البنك عن بعد**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2013-2014.

10- سهام شاوش اخوان، **تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة عينة من البنوك العمومية بوكالات بسكرة خلال الفترة 2007-2017**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017-2018.

11- شريفة جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)**، أطروحة دكتوراه في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية، جامعة ورقلة، الجزائر 2014.

12- شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011،.

13- عبد الحق رايس، **مساهمة البنوك الاجنبية في تطوير سوق الإئتمان في الجزائر من خلال نفعيل الخدمات المصرفية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

14- عبد الكريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات**، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.

15- عمار أكرم وعمر الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي لتنجو من التعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين 2008

16- العيد صوفان، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة –دراسة التجربة الجزائرية-** رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.

17- فوزي شوق، **التحليل النظري والكمي لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي – إحصاء واقتصاد تطبيقي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009.

18- كنزة مجاهد، **تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال Panel Data Analysis**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، 2016.

19- ماجدة بن مطيع عاشور، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على مجموعة دول نامية للفترة 1994-2006**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2009.

20- محمد الجموعي قريشي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر الجزائر، 2006.

21- محمد رضا بوسنة، **تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء دراسة حالة الصناعة الحرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

22- محمد رضا بوسنة، **تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر الجزائر، 2015-2016.

23- نبيل حركاتي، **تحليل قرارات التمويل وأثرها على ربحية وقيمة المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في الأسواق المالية العربية للفترة 2007-2015**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، 2017-2018.

24- نعمان محصول، **دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية دراسة تطبيقية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية تخصص محاسبة جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2016-2017.

25- نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009 .

26- وليد بوتياح، **دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية باستخدام سلاسل الزمنية المقطعية 1995-2005**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر03 2007.

الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1- أسيا قاسمي، حمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل**، المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 11 - 12 ديسمبر 2011.

2- رحيم حسين، رشيد مناصرية، **الصيرفة المتخصصة كمدخل لإصلاح النظام المصرفي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المعرفي الجزائري، يومي 11 و12 مارس 2008، جامعة مسيلة، الجزائر.

3- زبيدة محسن، سهام بوخلالة، **المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري** الملتقى الوطني الأول حول المنظمة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 24-25 أفريل 2006.

4- مجدي الشوربجي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة يومي 13 و14 ديسمبر 2010.

5- عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، **التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي وتحديات الاداء البيئي**، المنعقد بجامعة ورقلة 22 و23 نوفمبر 2011.

6- عبد الرحيم شيتي، بن بوزيان جازية، **تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية**، بشار، الجزائر، يومي 24-25 أفريل، 2006.

النصوص القانونية:

1- النظام رقم 18-2 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 **المتضمن قواعد ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 73، 2018.

2- الأمر رقم 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون رقم 10/90، **المتعلق بالنقد والقرض** الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 14.

3- الأمر رقم: 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 **المتعلق بالنقد والقرض** الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 50، 2010.

المواقع الالكترونية:

1- http://www.agb.dz
2- http://www.alsalamalgeria.com
3- http://www.bank-abc.com
4- http://www.bna.dz
5- http://www.bnpparlibas.dz
6- http://www.francatbank.dz.
7- http://www.societgenerale.dz
8- http://www.trustbank.dz

ثانيا : باللغة الأجنبية:

1- Abdulkader Aljandali, Motasam Tatahi, **Economic and financial Modelling With Eviews**, **A guide for Studens andProfessionals,** Springer Cham, Swizerland, 2018.

2- Alain pirotte, **économétrie des données de panel**, théorie et application, Edition economica, paris, France, 2011.

3- Douglass D. Evanof, Philip R, **Productive efficiency in banking, Federal Reserve Bank Of Chicago**.1991

4- Eric Lamarque, **Gestion bancaire, 2 edition, dareiod&pearson éducation**, France, 2008.

5- Free. A and Kim, **Longitudinal And Panel Data,** University Of Wisconsin, Madison, 2007.

6- Jason Allen & Ying Liu, **Efficiency and economies of scale of Large Canadian banks, working paper, Bank of canada,** may, 2005.

7- Malak Reda, **Empirical Study Of Efficiency and Productivity of The Banking Industry in Egypt, preceding of the African Economic conference**, AEC 2008.

8- Muriel Tiesset et Al, **liquidité bancaire et stabilité financiére, revue de la stabilité financiere**, n 9 banque de France, décembre 2006.

9- William Creen, **Econometric Analysis**, 5ed, Newjersey, Prentice Hall, Appersaddle River, 2003.

10- Xiaoqung. Fu Shelogh Heffernan**, Economies of scale and scope in china's banking sector, working paper cass business school**, city univercity, Londan Janury 2006.

الملاحق

الملحق رقم (01): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (ROA)

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 01/05/23 Time: 10:16
Sample: 2012 2021
Included observations: 80

Correlation
Probability

	ROA	CAP	CR	LIQ	GR	SIZE	INF
ROA	1.0000						

CAP	0.4547	1.0000					
	(0.0000)	-----					
CR	0.2268	0.0727	1.0000				
	(0.0430)	(0.5216)	-----				
LIQ	0.0225	0.0257	-0.5860	1.0000			
	(0.8427)	(0.8206)	(0.0000)	-----			
GR	0.1206	0.0312	-0.1951	-0.0580	1.0000		
	(0.2864)	(0.7831)	(0.0828)	(0.6089)	-----		
SIZE	-0.6117	-0.7521	-0.1887	-0.1619	-0.1201	1.0000	
	(0.0000)	(0.0000)	(0.0936)	(0.1511)	(0.2884)	-----	
INF	0.1095	0.1098	-0.2124	0.1077	0.2209	-0.0497	1.0000
	(0.3334)	(0.3322)	(0.0585)	(0.3416)	(0.0489)	(0.6615)	-----

الملحق رقم (02): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (ROE)

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 01/05/23 Time: 09:54
Sample: 2012 2021
Included observations: 80

Correlation Probability	ROE	CAP	CR	LIQ	GR	SIZE	INF
ROE	1.0000 -----						
CAP	-0.5349 (0.0000)	1.0000 -----					
CR	-0.0361 (0.7504)	0.0727 (0.5216)	1.0000 -----				
LIQ	0.0743 (0.5123)	0.0257 (0.8206)	-0.5860 (0.0000)	1.0000 -----			
GR	0.0888 (0.4332)	0.0312 (0.7831)	-0.1951 (0.0828)	-0.0580 (0.6089)	1.0000 -----		
SIZE	0.3145 (0.0045)	-0.7521 (0.0000)	-0.1887 (0.0936)	-0.1619 (0.1511)	-0.1201 (0.2884)	1.0000 -----	
INF	0.0611 (0.5899)	0.1098 (0.3322)	-0.2124 (0.0585)	0.1077 (0.3416)	0.2209 (0.0489)	-0.0497 (0.6615)	1.0000 -----

الملحق رقم (03): تقدير نماذج البانل لمعدل العائد على الأصول

1- النموذج التجميعي

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 04/16/23 Time: 13:10
Sample: 2012 2021
Periods included: 10
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 80

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.074671	0.026865	2.779424	0.0069
CAP	0.000923	0.010377	0.088978	0.9293
CR	0.012885	0.010214	1.261426	0.2112
LIQ	0.002103	0.010568	0.198964	0.8428
GR	0.003264	0.004986	0.654785	0.5147
SIZE	-0.003454	0.001028	-3.359973	0.0012
INF	0.038709	0.037035	1.045176	0.2994

R-squared	0.402247	Mean dependent var	0.020086
Adjusted R-squared	0.353117	S.D. dependent var	0.008386
S.E. of regression	0.006745	Akaike info criterion	-7.076633
Sum squared resid	0.003321	Schwarz criterion	-6.868206
Log likelihood	290.0653	Hannan-Quinn criter.	-6.993069
F-statistic	8.187336	Durbin-Watson stat	1.246498
Prob(F-statistic)	0.000001		

2- نموذج التأثيرات الثابتة

Modèle 4: Effets fixes, utilisant 80 observations
2 processus individuels inclus
Dimension temporelle = 40
Variable dépendante: ROA

	Coefficient	*Erreur Std*	*t de Student*	*p. critique*	
const	0,156279	0,0395736	3,949	0,0004	***
CAP	−0,0287816	0,0135323	−2,127	0,0408	**
CR	−0,00907697	0,0121412	−0,7476	0,4598	
LIQ	−0,0297040	0,0160043	−1,856	0,0721	*
GR	−0,00298269	0,00598134	−0,4987	0,6212	
SIZE	−0,00621776	0,00133485	−4,658	<0,0001	***
INF	0,0903755	0,355897	0,2539	0,8011	

Moyenne var. dép.	0,020086	Éc. type var. dép.	0,008386
Somme carrés résidus	0,000775	Éc. type régression	0,004776
R2 within	0,860429	R2 intra	0,859683
F(45, 34) - LSDV	4,657860	P. critique (F)	5,42e-06
Log de vraisemblance	348,2495	Critère d'Akaike	−604,4990
Critère de Schwarz	−494,9258	Hannan-Quinn	−560,5680
rho	0,027255	Durbin-Watson	1,860340

3- نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: ROA
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/16/23 Time: 13:20
Sample: 2012 2021
Periods included: 10
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 80
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.074671	0.024663	3.027680	0.0034
CAP	0.000923	0.009526	0.096925	0.9231
CR	0.012885	0.009377	1.374096	0.1736
LIQ	0.002103	0.009701	0.216735	0.8290
GR	0.003264	0.004577	0.713270	0.4780
SIZE	-0.003454	0.000944	-3.660084	0.0005
INF	0.038709	0.033999	1.138530	0.2586

Effects Specification

S.D. Rho

Cross-section random		0.000000	0.0000
Idiosyncratic random		0.006192	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.402247	Mean dependent var	0.020086
Adjusted R-squared	0.353117	S.D. dependent var	0.008386
S.E. of regression	0.006745	Sum squared resid	0.003321
F-statistic	8.187336	Durbin-Watson stat	1.246498
Prob(F-statistic)	0.000001		

Unweighted Statistics

R-squared	0.402247	Mean dependent var	0.020086
Sum squared resid	0.003321	Durbin-Watson stat	1.246498

الملحق رقم (04): المفاضلة بين نماذج الانحدار الثلاثة لمعدل العائد على الأصول

01 - المفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: RANDEM
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	19.982520	6	0.0028

02 – المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.093809 (0.7594)	20.27596 (0.0000)	20.36977 (0.0000)
Honda	0.306282 (0.3797)	4.502884 (0.0000)	3.400594 (0.0003)
King-Wu	0.306282 (0.3797)	4.502884 (0.0000)	3.208089 (0.0007)
Standardized Honda	1.330857 (0.0916)	5.459725 (0.0000)	1.295231 (0.0976)
Standardized King-Wu	1.330857 (0.0916)	5.459725 (0.0000)	1.106286 (0.1343)
Gourieroux, et al.	--	--	20.36977 (0.0000)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي

```
Test de Wooldridge d'autocorrélation des données de panel -
 Hypothèse nulle: Pas d’autocorrélation de premier ordre (rho = -0.5)
 Statistique de test: F(1, 1) = 25,6852
 avec p. critique = P(F(1, 1) > 25,6852) = 0,124021
```

نتائج اختبار عدم تجانس التباين

```
Test de distribution libre de Wald pour l'hétéroscédasticité:
 Khi-deux(2) = 1,80537, avec p. critique = 0,40548
```

الملحق رقم (05): تقدير نماذج البانل لمعدل العائد على حقوق الملكية

1- النموذج التجميعي

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 04/26/23 Time: 14:53
Sample: 2012 2021
Periods included: 10
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 80

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.177611	0.169619	1.047116	0.2985
CAP	-0.269565	0.065515	-4.114571	0.0001
CR	0.049465	0.064491	0.767010	0.4455
LIQ	0.062586	0.066720	0.938048	0.3513
GR	0.029028	0.031477	0.922190	0.3595
SIZE	-0.004175	0.006491	-0.643267	0.5221
INF	0.264712	0.233828	1.132077	0.2613

R-squared	0.332002	Mean dependent var	0.105475
Adjusted R-squared	0.277098	S.D. dependent var	0.050086
S.E. of regression	0.042585	Akaike info criterion	-3.391209
Sum squared resid	0.132383	Schwarz criterion	-3.182781
Log likelihood	142.6483	Hannan-Quinn criter.	-3.307644
F-statistic	6.046971	Durbin-Watson stat	0.952013
Prob(F-statistic)	0.000036		

2 -نموذج التأثيرات الثابتة المصحح

Model 4: Fixed-effects, using 80 observations
Included 8 cross-sectional units
Time-series length = 10
Dependent variable: ROE

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
const	−1.07514	0.496886	−2.164	0.0346	**
CAP	−0.178738	0.0708261	−2.524	0.0144	**
CR	0.100555	0.0558696	1.800	0.0771	*
LIQ	0.0689420	0.0707708	0.9742	0.3340	
GR	0.0676369	0.0277599	2.436	0.0179	**
SIZE	0.0413331	0.0204793	2.018	0.0482	**
INF	4.54935	1.52025	2.993	0.0041	***

Mean dependent var	0.105475	S.D. dependent var	0.050086
Sum squared resid	0.049545	S.E. of regression	0.029227
LSDV R-squared	0.749998	Within R-squared	0.574015
LSDV F(21, 58)	8.285631	P-value(F)	8.18e-11
Log-likelihood	181.9610	Akaike criterion	−319.9220
Schwarz criterion	−267.5174	Hannan-Quinn	−298.9115
rho	−0.000523	Durbin-Watson	1.691940

3- نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: ROE
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/26/23 Time: 15:26
Sample: 2012 2021
Periods included: 10
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 80
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.051191	0.177441	0.288493	0.7738
CAP	-0.226025	0.065647	-3.443028	0.0010
CR	0.077861	0.058737	1.325586	0.1891
LIQ	0.128781	0.062800	2.050645	0.0439
GR	0.054424	0.027785	1.958723	0.0540
SIZE	0.000123	0.007283	0.016900	0.9866
INF	0.203156	0.197539	1.028437	0.3071

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.014378	0.1397
Idiosyncratic random	0.035680	0.8603

Weighted Statistics

R-squared	0.292134	Mean dependent var	0.065115
Adjusted R-squared	0.233953	S.D. dependent var	0.043211
S.E. of regression	0.037820	Sum squared resid	0.104417
F-statistic	5.021141	Durbin-Watson stat	1.274791
Prob(F-statistic)	0.000234		

Unweighted Statistics

R-squared	0.317740	Mean dependent var	0.105475
Sum squared resid	0.135209	Durbin-Watson stat	0.984472

الملحق رقم (06): المفاضلة بين نماذج الانحدار الثلاثة لمعدل العائد على حقوق الملكية

1- المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

Breusch-Pagan test -
Null hypothesis: Variance of the unit-specific error = 0
Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 19.7667
with p-value = 8.74954e-06

2 - المفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

Hausman test -
Null hypothesis: GLS estimates are consistent
Asymptotic test statistic: Chi-square(5) = 16.493
with p-value = 0.0055687

نتائج اختبار الارتباط الذاتي

```
Wooldridge t-test for autocorrelation in panel
data.
H0: no first-order autocorrelation (rho = -0.5):
With HAC robust Arellano standard errors.
Test statistic: t(7) = 2.54608
with p-value = P(t(7) > 2.54608) = 0.0383223
```

نتائج اختبار عدم تجانس التباين

```
Distribution free Wald test for
heteroskedasticity:
Chi-square(8) = 63.9281, with p-
value = 7.85937e-011
```

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر ولتحقيق هذا الهدف، تم جمع البيانات السنوية لعينة مكونة من ثمانية بنوك خلال الفترة (2012– 2021)، تم الاعتماد فيهاعلى القوائم المالية والتقارير المنشورة في المواقع الالكترونية من قبل البنوك عينة الدراسة، إضافة إلى قاعدة بيانات البنك الدولي.

تم قياس المتغير التابع المتمثل في الكفاءة المصرفية باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، في حين تتمثل المتغيرات المستقلة في (كفاية رأس المال، مخاطر الإئتمان، السيولة، نمو البنك، حجم البنك، التضخم)، وبغرض تحليل بيانات الدراسة تم إستخدام أحد نماذج البانل ألا وهو نموذج التأثيرات الثابتة لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا بالاعتمادعلى برنامجي (Eviews10 و Gretl).

أظهرت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية للبنوك عينة الدراسة معبرا عنها بمعدل العائد على الأصول تتمثل في كفاية رأس المال، السيولة والحجم، بينما مخاطر الائتمان ومعدل النمو والتضخم غير مؤثرة في الكفاءة المصرفية، في حين أهم العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية للبنوك عينة الدراسة معبرا عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية تتمثل في كفاية رأس المال، مخاطر الإئتمان ومعدل النمو بالإضافة لحجم البنك والتضخم، بينما السيولة ليس لها تأثيرا في الكفاءة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة المصرفية، البنوك العاملة في الجزائر، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، نماذج البانل، نموذج الأثار الثابتة، العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية.

Abstract:

This study aims to identify the factors affecting the banking efficiency of a sample of banks operating in Algeria and to achieve this goal, the annual data of a sample of eight banks was collected during the period (2012-2021), in which the financial statements and reports published on the websites of the banks sample of the study were relied upon, in addition to the World Bank database.

The dependent variable represented in banking efficiency was measured using the rate of return on assets and the rate of return on equity, while the independent variables are (capital adequacy, credit risk, liquidity, bank growth, bank size, inflation), and for the purpose of analyzing the study data, one of the panel models, the fixed effects model, was used to test the relationship between the dependent variable and the independent variables, based on the programs (Eviews10 and Gretl) .

The results of the study showed that the most important factors affecting the banking efficiency of the banks of the study sample expressed in the rate of return on assets are capital adequacy, liquidity and volume, while credit risks, growth rate and inflation do not affect banking efficiency, while the most important factors affecting the banking efficiency of the banks of the study sample expressed in the rate of return on equity are capital adequacy, credit risk and growth rate in addition to the size of the bank and inflation, while liquidity has no impact on banking efficiency.

Keywords: banking efficiency, banks operating in Algeria, return on assets, return on equity, panel models, fixed effects model, factors affecting banking efficiency.